الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أثر التأمين التكافلي في إجمالي الناتج المحلي

دراسة تطبيقية للمملكة الماليزية للفترة 2008-2018م

إعداد الطلبة:

عبد الحق مسعي عون

حسن السوداني

موسى عبلول

تحت إشراف الدكتور:

فوزي محيريق

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
د. مصعب بالي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر	رئيساً
د. فوزي محيريق	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر	مشرفاً ومقرراً
أ. خالد مدخل	أستاذ مساعد –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر	ممتحناً

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

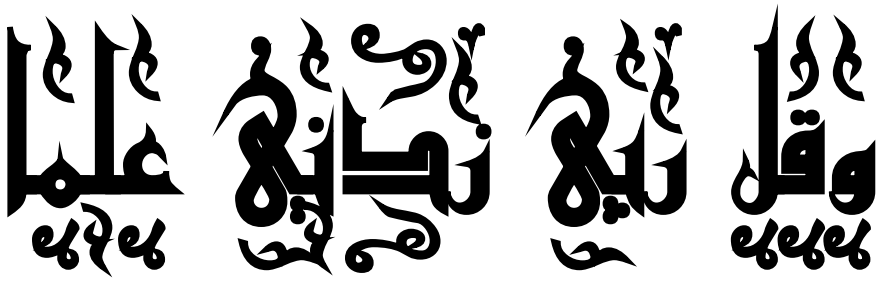
وقل رب زدني علما

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل إلى الينبوع الذي لا يمل من العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى أعز وأغلى إنسانة في حياتي التي أنارت دربي بنصائحها

والدتي العزيزة

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل علي بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح، الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر

والدي العزيز

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي من الكبيرة آسيا إلى الصغير عبد الغفور

إخوتي أخواتي

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهور العلم

أصدقائي حسن وموسى

إلى كل الأصدقاء ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي في الجامعة كل باسمه، وإلى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي

إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لي من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح

أساتذتي الكرام

"عبد الحق مسعي عون"

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى من تمنيت حضورهما في مثل هذه اللحظات، الى الغائبين في الدنيا الحاضرين في قلبي الى الذين هما سبب في وجودي...اللهم ارحمهما كما ربياني صغيرا

الى من ساعدتني وساندتني وكانت سببا في رجوعي الى مقاعد الدراسة بعد توقف دام 14 سنة، زوجتي الغالية

الى قرة عيني وفرحة قلبي بناتي: عائشة نور الهدى، مريم وجويرية ميار

إلى كل العائلة فردا فردا من دون استثناء

إلى الدكتور مُحَمَّد الوهراني الذي شجعني وساندني وساعدني كثيرا

إلى أصدقائي في كوينين: مُحَمَّد حفصي وسامي عبسي و...

إلى بلدي الحبيب تونس متمنيا لها من كل قلبي التقدم والنمو والاستقرار

إلى أصدقائي في تونس

وإلى كل من ساندني من قريب أو بعيد...

حسن السوداني

الإهـــــداء

إلى الهادي البشير، الرحمة المهداة والنعمة المسداة، معلم البشرية "مُحَمَّد رسول الله "ﷺ

وإلى من أوصى بهما الله خيرا ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا ﴾

إلى روح أمي الطاهرة منبع الحنان والعطاء ورمز الكفاح والخلود

أبي أمده الله بالصحة والعافية وطول العمر

إلى من شاركتني الحياة وقاسمتني التعب ولم تبخل علي بحنانها وجهدها
زوجتي الحبيبة "زهرة"
إلى وَلديّا قرة عيني ونبض قلبي" احمد يزن، مُحَمَّد مازن "
إلى إخوتي وأخواتي
إلى من سرنا معا في درب طلب العلم
أصدقائي حسن وعبد الحق

إلى كل الأصدقاء
إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

"عبلول موسى"

الشكر

قال تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بأسمى معاني العرفان والشكر والتقدير

فالشكر والحمد لله الذي من علينا بدراسة هذا البحث وإليه يرجع الأمر كله علانيته وسره، أهل هو

أن يحمد و أهل هو أن يشكر، ونسأله التوفيق والسداد، والشكر موصول للدكتور المحترم الذي أكرمنا الله بإشرافه

و سعة صدره و نصائحه وتوجيهاته "فوزي محيريق"، كما لا ننسى أساتذتنا الأفاضل

وكل الشكر والتقدير نبثه للأهل والزملاء

على كل مساعدة كانت سببا في صناعة هذا البحث.

الملخص

الملخص

تحاول هذه الدراسة لتتبع أثر حجم التأمين التكافلي في الناتج الإجمالي المحلي، ولقد تم اختيار دولة ماليزيا كعينة للدراسة، حيث تم التطرق إلى الأدبيات النظرية والتي أفادتنا بمفاهيم التأمين التقليدي والتأمين التكافلي وأهم خصائصهما وما يميزهما عن بعضهما من الجانب الشرعي والجانب الاقتصادي بالإضافة إلى مفاهيم عامة عن الفائض التأميني والناتج الإجمالي المحلي والنمو الاقتصادي وطرق حسابهم، أما في الفصل التطبيقي افتتحناه بمعلومات عامة عن دولة ماليزيا، ومميزاتها الاقتصادية وانتهاجها للنظام الاقتصادي الإسلامي ونشأة وتطور صناعة التكافل فيها بالإضافة إلى عرض أهم القطاعات المساهمة في الناتج الإجمالي المحلي فيها ونسب المساهمة للفترة 2008 - 2018 أما في دراسة الحالة اعتمدنا في قياسنا لأثر حجم التأمين التكافلي في الناتج الإجمالي المحلي على نموذجين هما : دور التأمين التكافلي العائلي في النمو الاقتصادي الماليزي معبرا عنه بالناتج الإجمالي المحلي للفترة 2008-2018 وكذلك دور التأمين التكافلي العام في النمو الاقتصادي الماليزي معبرا عنه بالناتج الإجمالي المحلي للفترة 2008-2018.

Summary

This study attempts to answer the following main question: The effect of the size of the Takaful insurance on the GDP. The country of Malaysia was chosen as a sample for the study. As the theoretical literature that informed us of the concepts of traditional and solidarity insurance, their most important characteristics and what distinguishes them from each other from the legal and economic side, was dealt with addition to general concepts about the insurance surplus, GDP, economic growth and methods of calculating them. In the practical chapter, we began with general information about the state of Malaysia, its economic advantages, its approach to the Islamic economic system, the emergence and development of the solidarity industry in it, in addition to presenting the most important sectors contributing to the GDP in it and the contribution rates for the period. 2008-2018 As for the case study, we based our measurement of the effect of the size of the solidarity insurance on the GDP on two models: the role of family solidarity insurance in the Malaysian economic growth, expressed in the GDP for the period 2008-2018, as well as the role of general solidarity insurance in the Malaysian economic growth, expressed in the GDP. For the period 2008-2018.

الفهارس

فهرس المحتويات

الإهداء 1.....
الإهداء 2.....
الإهداء 3.....
الشكر .....
الملخص.....I
فهرس المحتويات.....V
فهرس الجداول.....VII
فهرس الأشكال.....VIII
فهرس الملاحق.....VIII
قائمة الرموز و الاختصارات.....IX
مقدمة.....أ-و
الفصل الأول :لأدبيات النظرية والدراسات السابقة حول التأمين التكافلي وإجمالي الناتج المحلي.....
تمهيد الفصل الأول 2
المبحث الأول: ماهية وخصائص التأمين التكافلي و إجمالي الناتج المحلي.....3
المطلب الأول: التأمين والتأمين التكافلي.....3
المطلب الثاني: المقارنة بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري 6
المطلب الثالث: إدارة الفائض التأميني ودوره بالتنمية الاقتصادية.....10
المطلب الرابع: إجمالي الناتج المحلي والنمو الاقتصادي.....13
المطلب الخامس: التأمين التكافلي والتنمية الاقتصادية.....19
المبحث الثاني: العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والدراسات العلمية السابقة.....21
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية حول التأمين التكافلي 22
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية حول التأمين التكافلي 31
المطلب الثالث: تحليل الدراسات السابقة والمقارنة بينها.....35

المطلب الرابع : ارتكاز دراستنا على الدراسات السابقة 41
خلاصة الفصل الأول 42
الفصل الثاني قياس اثر حجم التأمين التكافلي في الناتج الإجمالي المحلي في ماليزيا... 44
تمهيد الفصل الثاني 45
المبحث الأول: التأمين التكافلي في ماليزيا 46
المطلب الأول: التعريف بماليزيا 46
المطلب الثاني: التأمين التكافلي في ماليزيا 49
المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية والقياسية 58
المطلب الأول: متغيرات الدراسة والمعطيات المجمعة 58
المطلب الثاني: الاختبارات والأدوات الإحصائية والبرامج والمتغيرات 59
المطلب الثالث: النتائج الإحصائية والقياسية ومناقشتها 60
خلاصة الفصل الثاني 66
الخاتمة : 68
قائمة المراجع 72
الملاحق 78

فهرس الجداول

الجدول ورقمه	الصفحة
جدول رقم (01): الفرق بين فائض التأمين التكافلي وربح التأمين التجاري	09
جدول رقم (02): تحليل الدراسات السابقة والمقارنة بينها	35
الجدول رقم 03 مراحل نشأة صناعة التكافل في ماليزيا 1982-2004	50
الجدول رقم 04 مساهمة القطاعات الاقتصادية الحيوية في إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا للفترة 2009 -2018	57
جدول: 05 متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	58
جدول: رقم 06 الناتج المحلي الإجمالي الماليزي للسنوات 2015-2018	60
جدول رقم:07 نسب نمو الاقتصاد الماليزي للفترة 2016-2018	61
جدول رقم: 08 معلومات عامة حول التأمين التكافلي الماليزي بشقيه العائلي والعام في الفترة 2011-2016	62
جدول رقم :09 تطور التأمين التكافلي الماليزي الإجمالي في الفترة 2011-2016	63

فهرس الأشكال

الشكل ورقمه		الرقم
شكل رقم: 01	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2015-2018	60
شكل رقم: 02	تطور نسب النمو الاقتصاد الماليزي للفترة 2015-2018	61
شكل رقم: 03	تطور شركات التأمين التكافلي الماليزي بشقيه العائلي والعام في الفترة 2011-2016	62
شكل رقم: 04	تطور التأمين التكافلي الماليزي الإجمالي في الفترة 2011-2016	63

فهرس الملاحق

ملحق01: مؤشر التكافل الرئيسي للفترة 2009-2013	78
ملحق02: مؤشر التكافل الرئيسي للفترة 2010-2015	79
ملحق03: مؤشر التكافل الرئيسي للفترة 2011-2016	80
ملحق04: متوسط حجم التكافل العائلي للشهادات السنوية السارية للفترة 2010-2016	82
ملحق05: متوسط تكلفة التكافل العائلي للشهادات السنوية السارية للفترة 2010-2016	82
ملحق06: بيان التكافل العائلي للمطلوبات للفترة 2003-2016	83
ملحق07: الدخل القومي الإجمالي حسب مكونات الإنفاق بالأسعار الثابتة(2015=100) وبالأسعار الجارية للفترة 2015-2019	84
ملحق08: الناتج المحلي الإجمالي حسب مكونات الانفاق بالأسعار الثابتة لعام 2015	85

التغيير السنوي للفترة 2016-2019	
ملحق09: بيانات التكافل العامة للمسؤولين للفترة 2003-2016	86
ملحق10: التأمين العام على الحياة وبيان أصول صناديق التكافل العام المباشر للأسرة للفترة 2009-2018	87
ملحق11: ملخص التكافل العائلي لتقارير التقييم (الحساب الخاص بالمشترك)	88

قائمة الرموز و الاختصارات

أزمة الرهن العقاري	SUB PRIME
اتحاد دول جنوب شرق آسيا	ASEAN The Association of Southeast Asian Nations
الناتج الإجمالي المحلي	GDP the gross domestic product
الناتج المحلي الصافي	NDP the net domestic product

مقدمة

مقدمة

لقد عرف العالم عدة نظم اقتصادية تنتهجها الدول في إدارتها لمواردها الاقتصادية ورسم الخطة المالية وإقرار سياستها الاقتصادية، ولعل ابرز هذه المدارس هي الرأسمالية والاشتراكية والنظام الاقتصادي الإسلامي، واختلفت الدول في اعتمادها على هذه المدارس الاقتصادية حيث يمكن ملاحظة أن بعض الدول التي يتميز اقتصادها بمزيج من السياسات الرأسمالية والاشتراكية في آن واحد ويعود ذلك إلى سياسة كل دولة في التعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي توجهها فتحاول صياغة سياسة اقتصادية تتناسب مع تقلبات السوق المرهونة بالوضع السياسي العام.

ولعل انهيار النظام الاشتراكي سنة 1989 والأزمات المالية المتتالية التي ما انفكت تضرب النظام الرأسمالي، وآخرها ما تسببت فيه أزمة العقارات "ساب برايم" في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2007، أدى بخبراء الاقتصاد في العصر الحديث إلى التفكير في إيجاد نظام أكثر تماسكًا يضمن الاستقرار الاقتصادي لمستقبل الدول ومن أهمهم خبيرة الاقتصاد الإيطالية "لوريتا نابليوني"، التي قالت إن" الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يكون حلًا لكثير من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العالمي، ببساطة لأن الثروة فيه تعتمد كليًا على المجهود البدني والفكري.".

يعد التأمين التكافلي من أهم منتجات الصيرفة الإسلامية وبديل شرعي للتأمين التقليدي والذي يهدف إلى تقديم نفس الخدمة لكنها تكون بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر والربا .

شهد قطاع التأمين التكافلي تطورا ملحوظا في السنوات القليلة الماضية كبديل للتأمين التقليدي حيث أظهرت البيانات والإحصاءات التي عرضت خلال المؤتمر العالمي للتامين التكافلي الذي استضافته دبي في الفاتح أفريل من سنة 2019 أن حجم صناعة التكافل العالمية وصل إلى 46 مليار دولار في نهاية 2017، إلا أنها لا تزال اصغر مساهم في صناعة التمويل الإسلامي من حيث الأصول بنسبة 2٪ فقط وذلك رغم أنه توجد ما يقارب 324 شركة يقدمون التكافل في العالم.

تبعا للتطورات الإقليمية والدولية الحالية أصبحت شركات التأمين التكافلي في وضع يحتّم عليها الظهور في أقوى صورة لديها كبديل ومنافس قوي لشركات التأمين التجاري ولذا أصبح صناعة قائمة بذاتها، حيث حظي بإسهامات فكرية ومحاولات جادة لإيجاد حلول لأبرز مشكلاته الفقهية والفنية، والبحث عن أساليب وطرق

حديثة لإدارته بكفاءة اقتصادية عالية؛ بهدف الرفع من حجم مساهمته في النمو الاقتصادي، وباعتبار أن نمو إجمالي الناتج المحلي يعتبر مقياسا للنمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

على ضوء هذه السطور تتضح لنا معالم الإشكالية الرئيسية لهذا البحث وهي كما يلي:

ما هو أثر التأمين التكافلي في إجمالي الناتج المحلي GDP ؟

الأسئلة الفرعية :

تندرج ضمن الإشكالية الرئيسية للبحث الأسئلة الفرعية التالية:

– ما المقصود بالتأمين التكافلي؟ وكيف تعمل مؤسسات التأمين التكافلي؟ وهل من خصوصية لهذه المؤسسات؟

– هل لمؤسسات التأمين التكافلي أثر في إجمالي الناتج المحلي في دولة ماليزيا؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على تلك الأسئلة سننطلق من الفرضيتين التاليتين لهذا البحث وهي كالتالي:

– يهدف التأمين التكافلي إلى تقديم الخدمة التأمينية التي يقدمها التأمين التقليدي لكن بطريقة شرعية.

– هناك أثر ذو دلالة معنوية للتامين التكافلي في الناتج الإجمالي المحلي.

– العلاقة بين حجم التأمين التكافلي وحجم الناتج الإجمالي المحلي هي علاقة طردية .

مبررات اختيار الموضوع:

إن أسباب اختيار هذا الموضوع تكمن في عدة مبررات، أبرزها:

– الرغبة الذاتية في التخصص في مجال التأمين التكافلي، كما أن هذا الموضوع يكتسي أهمية كبيرة، حيث أن قطاع التأمين التكافلي يعد ضرورة عصرية لدعم النمو الاقتصادي للدول الإسلامية لما له من وظائف مهمة ومزايا عديدة اقتصاديا واجتماعيا.

- قلة الدراسات التي تعالج موضوعات التأمين التكافلي في إجمالي الناتج المحلي.

أهداف الدراسة وأهميتها :

– أهداف الدراسة :

إن لكل دراسة هدف أو مجموعة من الأهداف يرمي إلى تحقيقها، وهذا البحث يسعى بدوره إلى تحقيق الأهداف التالية:

-تبيان مقدرة الاقتصاد الإسلامي في إحداث الوثبة التنموية وفعالية المنهج التنموي الإسلامي في إخراج الدول الإسلامية من التخلف والتبعية.

-إعطاء لمحة عن الصناعة التكافلية والأساس الذي تقام عليه.

-تبيين المجالات التي تنشط فيها مؤسسات التأمين التكافلي والدور التنموي الذي تلعبه.

-إبراز أثر نشاط مؤسسات التأمين التكافلي على إجمالي الناتج المحلي.

-ربط الصناعة التكافلية بالجانب البيئي.

- إثراء المكتبة بقيمة علمية بالنظر إلى حداثة الموضوع وقلة المراجع فيه.

– أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية دراسة هذا البحث في النقاط التالية:

-أولوية البحث في مجال التأمين التكافلي نظرا لحداثة الصناعة التكافلية وحاجتها للدعم العلمي والعملي.

- ومن جهة أخرى فإن تزايد حجم الأخطار والكوارث، وتزايد الطلب على الحلول التأمينية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، يجعل من البحث في الصناعة التكافلية أمرا حتميا.

-الدور المهم والأساسي للتأمين التكافلي في بناء الاقتصاد الوطني وخلق جو من الراحة والطمأنينة مما يزيد في الكفاءة الإنتاجية ويحفظ الثروة المستغلة.

الإطار الزماني والمكاني للبحث :

إن الدراسة الميدانية أو ما يسمى بدراسة الحالة، تفرض علينا تحديد الإطار الزمني التي ستدرس خلاله متغيرات البحث، والإحصائيات والمعطيات اللازمة، مع تحديد المنطقة التي ستشملها الدراسة ومن ثم فإنه :

– زمانيا : تشمل الدراسة الميدانية الفترة الممتدة من عام 2008 الى عام 2018، وقد تم اختيار البداية من سنة 2008، نظرا لطبيعة دراستنا التي تتمثل في أثر التأمين التكافلي في إجمالي الناتج المحلي، لهذا تم اختيار عشر سنوات، والنهاية سنة 2018 لأن بعض البيانات الخاصة بسنة 2019 غير متوفرة .

– مكانيا : فقد وقع اختيارنا على دولة نامية من منطقة جنوب شرق آسيا ألا وهي دولة ماليزيا، وكان اختيارنا لهاته الدولة كونها تجسد الاقتصاد الإسلامي عامة والتأمين التكافلي خاصة على مبادئ الشريعة الإسلامية على أكمل وجه .

المنهج والأدوات المستخدمة :

تحددت المناهج البحثية التي سنعتمدها في بحثنا بناء على طبيعة وطريقة معالجة الإشكالية الرئيسية، وقد اعتمدنا على طريقة IMRAD للإجابة عن إشكالية الدراسة الرئيسية والإشكاليات الفرعية ومن ثم فرضيات الدراسة، وتبعا لذلك اعتمدنا مجموعة من عدة مناهج بحثية.

نظرا لطبيعة البحث وموضوعه فإن المنهج المتبع يتمثل في المنهج الوصفي، وذلك من خلال جمع المعلومات الخاصة بالتأمين التكافلي، والناتج المحلي. كما سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق إجمالي الناتج المحلي.

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا لهذا الموضوع، نقص المراجع المتخصصة في مجال التأمين التكافلي بصفة خاصة ودوره في إجمالي الناتج المحلي بصفة عامة. بالإضافة إلى قلة الإحصائيات المتاحة حول التأمين التكافلي. كذلك من بين الصعوبات التي واجهتنا هو الابتعاد عن الدراسة وعن الجامعة عامة (المكتبة) والأستاذ المشرف خاصة لفترة طويلة بسبب هذه الجائحة (كورونا) عافانا الله وإياكم منها.

هيكل الدراسة:

قسمنا بحثنا إلى فصلين، وسمي الأول بالأدبيات النظرية والدراسات السابقة حول التأمين التكافلي وإجمالي الناتج المحلي، ويندرج تحته مبحثين، المبحث الأول حول ماهية وخصائص التأمين التكافلي وإجمالي الناتج المحلي، أما المبحث الثاني فعنوناه بالعلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والتراث العلمي السابق، وقد تطرقنا إلى تسع دراسات سابقة باللغة العربية وخمس دراسات سابقة باللغة الأجنبية، وحاولنا التركيز على هذه الدراسات لتشكيل العلاقة بينها وبين مشكلتنا البحثية الرئيسية .

وخصصنا الفصل الثاني لدراسة الحالة التي عالجنا فيها قياس أثر حجم التأمين التكافلي في إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا، وقد حددنا في المبحث الأول التعريف بدولة ماليزيا والتأمين التكافلي والناتج المحلي في ماليزيا، أما المبحث الثاني حاولنا فيه ضبط المتغيرات والمعطيات المجمعة والاختبارات والأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات، وكذا تحليل النتائج الخاصة بالتأمين التكافلي.

أما خاتمة بحثنا فقد ضمناها ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، مدعمين إياها باقتراحات نظرية وأخرى علمية لعها تكون إضافة علمية وعملية في هذا المجال، وما التوفيق والسداد إلا من عن الله وحده.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والدراسات السابقة حول التأمين التكافلي وإجمالي الناتج المحلي

تمهيد

في ظل هذا التخبط انطلقت فكرة في الستينات ونمت في بعض الملتقيات لتعطي أول بذرة فيما يسمى الاقتصاد الإسلامي وهي عبارة على إنشاء بنوك خالية من الربا يطلق عليها مصارف إسلامية سرعان ما انتشرت في السودان ومصر ثم في العديد من البلدان الإسلامية وغير إسلامية ولقت قبولا و استحسانا لأنها تهتم بالاقتصاد الحقيقي وتفتح مجالا للاستثمار الآمن وأكثر سيولة ولكي تتم العملية أنتج ما يسمى بالتأمين التكافلي وهو تأمين إسلامي يسهل عمل البنوك الإسلامية والمؤسسات ويوفر الأمن ومصدرا للتمويل بالنسبة للنظام ككل ولقد كانت أزمة 2008 وصمود البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي وخروجها بأقل الأضرار مصدر الهام للعديد من الشركات التي تحولت إلى صناعة التكافل كما اهتم العديد من الجامعات الأجنبية بالاقتصاد الإسلامي ودراسته ومحاولة إيجاد نظرية اقتصادية تتماشى مع تطورات العصر ..

ولكي يتجلى لنا دور التأمين التكافلي ومدى تأثيره على الاقتصاد ارتأينا أن نربطه بالناتج المحلي الخام وما يمكن أن يحدثه من تغيرات إيجابية أو سلبية في هذا المتغير.

وخصصنا هذا الفصل إلى مبحثين كالاتي:

- **المبحث الأول: ماهية وخصائص التأمين التكافلي وإجمالي الناتج المحلي**
- **المبحث الثاني: العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والدراسات العلمية السابقة**

المبحث الأول: ماهية وخصائص التأمين التكافلي و إجمالي الناتج المحلي

يتناول هذا المبحث الجانب المفاهيمي الاصطلاحي للتأمين التكافلي وأهم ما يميزه من خصائص عن نظيره التقليدي والذي سنحاول أيضا تعريفه وإبراز أهم الفروق الجوهريه بينهما ثم التركيز على محتويات التأمين التكافلي وعلاقته بالناتج الإجمالي المحلي باعتباره من أهم المتغيرات الاقتصادية ومكونا أساسيا لقياس معدل النمو الاقتصادي .

المطلب الأول: التأمين والتأمين التكافلي

أولا: تعريف التأمين:

التأمين هو عقد بين طرفين أحدهما يسمى المؤمن والثاني يسمى المؤمن له أو المستأمن يلتزم فيه المؤمن بأن يؤدي إلى المؤمن لمصلحته مبلغا من المال، أو إيرادا مرتبا، أو أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع حادث أو تحقق خطر مبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له إلى المؤمن[1] كما عرف أيضا بأنه" نظام مالي يلتزم فيه المؤمن بدفع مبلغ مالي أو إيراد مرتب، أو أي عوض مالي آخر للمستفيد عند وقوع الحادث المرغوب فيه، أو غير المرغوب فيه، مدة معينة مقابل دفع المستأمن قسط التأمين بصفة دورية أو دفعة واحدة"[2] .

وعرف كذلك بأنه" عقد بين طرفين أحدهما يسمى المؤمن والثاني يسمى المؤمن له(أو المستأمن) يلتزم فيه المؤمن لمصلحته مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع حادث أو تحقق خطر مبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له إلى المؤمن"[3] .

ثانيا: التأمين التجاري:

التأمين التجاري هو عقد بين طرفين الطرف الأول ويسمى: المؤمن-بكسر الميم- وهو شركة التأمين والطرف الثاني: المؤمن له –فتح الميم- أو المستأمن وهو الزبون، وبموجب هذا العقد يلتزم المؤمن له بدفع مبلغ من المال على شكل أقساط محددة في فترة زمنية معينة إلى المؤمن، نظير قيام الأخير-المؤمن- بالتزامه تحمل قيمة الأضرار كلها أو

[1] مصطفى أحمد الزرقاء، **نظام التأمين حقيقته ورأي الشرعي فيه**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة بيروت، 1984، ص19

[2] .عبد اللطيف محمود ال محمود، **التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية**، الطبعة الأولى، **دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع بيروت**، 1994، ص 35

[3] .يوسف بن عبد الله الشبيلي، **التأمين أنواعه وخصائصه**، اخر زيارة للموقع 2020/08/06 على الساعة18:56--https://books-library.online/free-1024027253-download

جزء منها–حسب ما ينص عليه العقد– عند تحقق الخطر المبين في وثيقة التأمين حسب الشروط المنصوص عليها"[1].

ثالثا: التأمين التكافلي:

1– تعريف التأمين التكافلي:

التأمين التكافلي هو عقد تبرع بين مجموعة من المشتركين يلتقون من خلال نظام الشركة التكافلي على تعويض المشترك عن الأضرار الفعلية التي تنجم عن وقوع الخطر المؤمن عليه، وذلك وفق الضوابط واللوائح التي ينص عليها نظام الشركة"[2] .

وعرف أيضا بأنه" اتفاق يتم بين أشخاص يتعرضون لأخطار محددة بهدف تلافي الأضرار الناشئة عبر إنشاء صندوق يتم إيداع اشتراكات فيه على أساس التبرع، ويتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها"[3] .

كما عرف بأنه تأمينا تعاونيا مشروعا يقوم على تبرع المستأمن بالأقساط، وعدم مخالفة الشركة لأحكام الشريعة الإسلامية، وتوزيع الفائض التأميني على المشاركين، والمشاركة في الإدارة، وتقوم إدارة المشروع باستثمار الأموال على أساس المضاربة [4] .

2– نشأة التأمين والتأمين التكافلي:

يكاد المؤرخون والباحثون يجمعون على أن التأمين البحري هو أسبق أنواع التأمين ظهورا فقد أول نظام يتعلق بالخسارة العامة في رودس عام 916 قبل الميلاد حيث قضى بتوزيع الضرر الناشئ من إلقاء جزء من شحنة السفينة في البحر لتخفيف حمولتها على أصحاب البضائع المشحونة فيها، كما كانت الإمبراطورية الرومانية تلزم تجار الأسلحة بإرسال أسلحتهم بحرا لتزويد قوات الإمبراطورية بها على أن تقوم الدولة بضمان خسارة التاجر إذا فقدت أسلحته بسبب الأخطار البحرية أو بفعل العدو .

[1] هيثم مُحَّد حيدر، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، **ملتقى التأمين التعاوني**، قاعة الملك فيصل للمؤتمرات فندق الانتركونتنتال الرياض، 20–22 يناير 2009، ص5

[2] هيثم مُحَّد حيدر، **الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي**، ملتقى التأمين التعاوني الرياض، 20–22 يناير 2009، ص 6

[3] سالم رشدي سيد، **التأمين المبادئ والأسس والنظريات**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، 2015، ص 153

[4] فؤاد بن حدو، "دور شركات التأمين التكافلي الإسلامي في التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها"، **مجلة المالة والأسواق**، المجلد 4، عدد 8، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي أحمد زيانة غليزان الجزائر، 2018، ص 148

أما التأمين البري فقد ظهر أول مرة في انجلترا على شكل التأمين ضد الحريق وكان ذلك في القرن 17 ميلادي على شكل نقابات تعاونية كانت تعطي إعانة لأعضائها في حال احتراق أملاكهم ثم أخذ طابعا تجاريا في منتصف القرن 17 أصدرت به نظم إدارية تختلف باختلاف أوضاع البلدان، ولقد كانت لثورة الصناعية دور كبير في انتشار فكرة التأمين على حوادث العمل وتأسست في انجلترا سنة 1848 أول مكتب لتأمين ضد الحوادث التي يتعرض لها المسافرون بسكة الحديد ثم تطورت الفكرة لتشمل الحوادث الشخصية وكافة الأمراض ومع بداية القرن 19 انتشر التأمين التجاري في كافة العالم.

أما فكرة التأمين الإسلامي فقد ظهرت بذرتها مع الفقيه الحنفي العلامة مُحَمَّد بن أمين بن عابدين (1784-1836) الذي أثار الشبهات حول التأمين التجاري وتحريم هذه المعاملات لاكتسابها خاصيات الغرر والربا والجهل والمقامرة، ومنذ تلك الفترة تدور المناقشات وإبداء الآراء والبحوث والملتقيات بين العلماء والفقهاء وأصحاب الاختصاص إلى أن تمخضت بنتيجة تلخصت في قرار تحريم التعامل مع شركات التأمين التجاري والدعوة إلى محاولة استبداله بالتأمين التكافلي الخالي من الربا والمعتمد على مبدأ التبرع الذي يخرجنا من دائرة شبهات الجهل والمقامرة والغرر [1] .

3- خصائص التأمين التكافلي:

للتأمين التكافلي العديد من الخصائص نذكر منها:[2]

* التأمين التكافلي هو تأمين يهدف إلى تقديم الخدمة التي يقدمها التأمين التجاري بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقد والربا وسائر المحظورات وذلك بتقديم المستأمن اشتراكات على شكل تبرعات لتكوين محفظة تأمينية لها شخصية مستقلة تدفع منها عند وقوع الضرر المؤمن ضده وما يتحقق من فائض بعد تغطية المصاريف واقتطاع الاحتياطات يوزع على المستأمنين .
* يقوم مبدأ التكافل على الالتزام بالتبرع مقابل تبادل المعروف والتعاون في حالة وقوع الخطر المؤمن عليه
* في حالة وجود عجز في المحفظة التأمينية يكون الاتجاه إما للقرض الحسن أو الزيادة في الاشتراكات
* تدعو الظروف الإجرائية والقانونية لتأسيس شركة التكافل وهي شركة مهمتها إدارة عمليات التأمين بمقابل

[1] أبو المجد حرك، **من أجل تأمين إسلامي معاصر**، الطبعة الأولى، دار الهدى للنشر والتوزيع، 1993، ص ص 11-16

[2] عبد الستار أبو غدة، **التأمين الإسلامي(التكافلي أوالتعاوني) أسسه الشرعية وضوابطه والتكييف لجوانبه الفنية**، ص ص 7-11https://ebook.univeyes.com، زيارة 20:09 2020/12/08

واستثمار موجودات التأمين بالمضاربة مقابل نصيب من الربح والعوائد .

* أن الاشتراكات وعوائدها الاستثمارية مملوكة ملكا مشتركا للمستأمنين يحدد حقوقهم حسب نظام التأمين ولذا يجب الفصل بين حسابات الشركة وحسابات أصحاب التأمين .

* وجود هيئة رقابة شرعية تشترك مع إدارة الشركة في وضع نماذج ووثائق التأمين ومراجعة عمليات الشركة للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية ومدى توافقها مع جميع معاملاتها .

المطلب الثاني: المقارنة بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

يشترك التأمين التكافلي والتأمين التجاري من حيث المبدأ في محاولة التخفيف من خطر مستقبلي محتمل وتحويل الخوف من المجهول إلى شعور بالراحة والأمان ولكن من حيث المضمون يوجد العديد من الفوارق تتمحور أساسا حول الالتزام بالتبرع من قبل حملة الوثائق بالاشتراكات المدفوعة، وتكمن هذه الفروق في النقاط التالية:[1]

- أن الاتجار بالتأمين (بيع منتج الوعد بالتعويض) هو الأداة الرئيسية المستخدمة في شركات التأمين التجاري للسعي نحو الربح على حساب المستأمنين، بينما تكريس مفهوم التعاون والتبرع والتشارك لجبر الأضرار وتغطية الأخطار لأعضاء التشارك هو الهدف الرئيسي الأولي للوعاء التشاركي أو الصندوق التكافلي وان اقتضت الضرورة القانونية والاقتصادية للعمل المؤسسي لشركات التأمين التكافلي ممارسة الأنشطة الاستثمارية لتغطية المصاريف الإدارية والتنظيمية والتسويقية ونحوها وهذا ما يمليه منطق أي نشاط اقتصادي؛
- يكون للمستأمنين الملكية الحقيقية للاشتراكات التي تستدعي معها أحقية الحصول على الفائض، ذلك أن المشتركين تحكمهم علاقة مشاركة وتعاون، باختلاف استقلالية العلاقة بين المستأمنين وإدارة الشركة على اعتبار أن المستأمن طالب للانتفاع بخدمة التأمين وليست له علاقة بإدارة الشركة ولا بالاتجار والربح، الأمر الذي لا يخوله حق ملكية الأقساط ولا الحق في الحصول على الفائض التأميني إن تحقق.
- بخلاف شركات التأمين التقليدي أين تكون عوائد الاستثمارات كلها من حق الشركة وليست من حق المستأمنين بسبب عدم استقلالية محفظة التأمين عن حساب المساهمين، فإن الأمر مختلف البتة في شركات

[1] بونشادة نوال، العمل المؤسساتي التكافلي والتأمين التقليدي بين جهود التأصيل وواقعية التطبيق، **مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية**، جامعة سطيف، 25-26 أفريل 2011

التأمين التكافلي أين تكون الفوائض المالية المحققة من وراء القيام بعمليات المضاربة أو الوكالة أو الإجارة سواء المتعلقة بإدارة المحفظة التأمينية أو الاستثمارية كلها من حق المشتركين.

ومن ناحية أخرى تكمن الفوارق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري في العديد من الجوانب يمكن اختصارها فيما يلي:[1]

– من حيث الأطراف:

- التأمين التجاري: هناك انفصال بين شركة التأمين ومجموع المأمن لهم
- التأمين التكافلي: ليس هناك انفصال فالعضو يجمع صفتي المؤمن والمؤمن له

2– من حيث التنظيم:

- بالنسبة للتأمين التجاري: تعد الأقساط ملكا لشركة التأمين وتتحمل وحدها المسؤولية في مواجهة المؤمن لهم
- بالنسبة للتأمين التكافلي: تعد شركة التأمين وكيلا على عن المؤمن لهم ولا تملك الأقساط بأكملها

3– من حيث العقود:

يقوم التأمين التجاري على وجود عقد واحد وهو عقد معاوضة من المؤمن لهم قائم على احتمال وقوع الخطر بينما يقوم التأمين التعاوني على وجود نوعان من العقود عقد مضاربة وعقد وكالة

4– من حيث ملكية الأقساط:

- بالنسبة للتأمين التجاري: الأقساط المتحصلة ملك لشركة التأمين وحدها وكذلك العوائد الخاصة بها
- بالنسبة للتأمين التكافلي: يتبرع المشتركون بمساهماتهم وأقساطهم من أجل تحقيق الغاية التأمينية وتصبح الأموال المقدمة منهم ملكا للشخصية الاعتبارية للشركة التي يملكونها ولا تصبح الأقساط ملكا للشركة وإنما لحساب التأمين وتوجه جميع العوائد لفائدته وتأخذ الشركة حصتها على شكل نسبة مئوية من قيمة الربح

11 سامية معزوز، "التأمين التكافلي الإسلامي: عرض تجارب بعض الدول"، **مجلة العلوم الإنسانية** عدد 44 ديسمبر 2015، مجلد أ

1- من حيث الهدف:

- بالنسبة للتأمين التجاري: تهدف إلى الربح وإذا كانت قيمة الأقساط أكبر من قيمة التعويضات والمصاريف تحتفظ الشركة بالفارق
- بالنسبة للتأمين التكافلي: تهدف للتعاون بين المشتركين والأقساط لا تصبح ملكا لها ولا تستفيد منها لأنها خاصة بحساب التأمين

2- من حيث الربح:

- بالنسبة للتأمين التجاري: تستفيد وحدها من قيمة الربح
- بالنسبة للتأمين التكافلي: الربح يسمى الفائض التأميني وهو عبارة عن الفرق بين القيمة المتبقية من الأقساط وعوائدها بعد التعويضات ويوزع على المشتركين

3- من حيث العلاقة المالية:

- بالنسبة للتأمين التجاري: تمتلك حسابا واحدا لأموالها جميعا وهو المسؤول عن التزاماتها
- بالنسبة للتأمين التكافلي: تمتلك حسابين ماليين الأول حساب خاص بأموال لهيئة المشتركين ويمثل صندوق التأمين التكافلي حيث يقوم المؤمن لهم بسداد الاشتراكات لصالح الصندوق والثاني حساب خاص بأموال المساهمين ويمثل رأس مال الشركة

4- من حيث الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية:

- بالنسبة للتأمين التجاري: لا تلتزم شركة التأمين التجاري بأحكام الشريعة الإسلامية في إتمام عقودها واستثماراتها بل تخضع إلى التشريعات الخاصة بكل دولة
- بالنسبة للتأمين التكافلي: تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في إتمام معاملاتها، حيث تخضع إلى رقابة هيئة شرعية تضم مجموعة من فقهاء الشريعة المتخصصين

5- من حيث الأسس الاستثمارية:

- بالنسبة للتأمين التجاري: تقوم باستثمار أموالها في أوجه استثمار قائمة على الفائدة الربوية كالودائع والقروض
- بالنسبة للتأمين التكافلي: تصمم هيكلها المالي وفق لاحتياجات سوق التأمين لمواجهة حاجات السيولة والفائض يتم استثماره في مجالات مختلفة، قصيرة، متوسطة، طويلة الآجال دون مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية.

والفائض التأميني هو من أهم ما يتميز به التأمين التكافلي عن التأمين التجاري الذي يسمى ربحا مجموع ما يتبقى من أقساط التأمين التجاري بعد التعويضات يذهب كله لشركة التأمين التجاري، أما في حالة التأمين التكافلي فهو يدعى فائضا تأمينيا يكون من حق حملة الأسهم، والجدول الموالي يوضح ذلك:[1]

جدول رقم (01): الفرق بين فائض التأمين التكافلي وربح التأمين التجاري[2]

عنصر المقارنة	فائض التأمين الإسلامي	ربح التأمين التجاري
المعنى	ما فاض من الاشتراكات والأرباح بعد أداء التعويضات والمصروفات ودفع مبالغ التأمين وتجنب الاحتياطات والمخصصات	الزيادة الحاصلة في رأس المال بعد تقليبه بالتجارة والاستثمار
منشؤه	تبع لا قصد، فهو ليس مقصود أصالة	مقصود أصالة ويدخل في حساب عناصر قسط التأمين
الهدف منه	التعاون والتكافل في تحمل الضرر	تحقيق مصلحة شركة التأمين والزبون معا
الملكية	من حق المشتركين وحدهم	من حق المساهمين "ملاك الشركة"
التوزيع	وفقا لما يقرره نظام الشركة ومجلس الإدارة وحسب ما تقتضيه المصلحة	حسب ما يقتضيه القانون ومصلحة المساهمين في الشركة

المصدر: العيفة عبد الحق، إبراهيم مادي، **الفائض التأميني وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية-الواقع العملي وأفاق التطوير، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، 3-4 ديسمبر 2012، ص8

[1] فؤاد بن حدو، **دور شركات التكافلي الإسلامي في التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 4،العدد 8، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي أحمد زيانة غليزان الجزائر،ى2018، ص 154

[2] العيفة عبد الحق، إبراهيم مادي، **الفائض التأميني وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية-الواقع العملي وأفاق التطوير، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، 3-4 ديسمبر 2012، ص8

المطلب الثالث: إدارة الفائض التأميني ودوره بالتنمية الاقتصادية

لاحظنا مما سبق أن الفائض التأميني بعيد كامل البعد عن الربح في التأمين التجاري وهو يعتبر نقطة الفصل في بيان الفرق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري، وفيما يلي بيان لمفهوم الفائض التأميني وطريقة حسابه وأهم خصائصه.

أولا: مفهوم الفائض التأميني

الفائض التأميني هو "مايتبقى من أقساط المشتركين (المستأمنين) والاحتياطات، وعوائدهما بعد خصم جميع المصروفات والتعويضات المدفوعة أو التي ستدفع خلال السنة، فهذا الناتج ليس ربحا وإنما يسمى فائضا"[1] وقد عرف بأنه "ما يبقى من إجمالي الاشتراكات المقدمة من حملة الوثائق خلال الفترة المالية، بعد دفع إجمالي التعويضات للمتضررين منهم خلال الفترة المالية، ودفع مبالغ إعادة التأمين، واقتطاع المصروفات مع مراعاة التغيرات في المخصصات الفنية"[2] .

ويعرف أيضا بأنه "المال المتبقي في حساب المستأمنين من مجموع الأقساط التي دفعها المشتركون، في جميع العمليات التأمينية والفنية ذات العلاقة بنشاط الشركة، مضافا إليها أرباح الاستثمارات لشرعية لتلك الأقساط المخصصة لهم، وعوائد عمليات إعادة التأمين، مخصوما منها: التعويضات المدفوعة للمستأمنين والاحتياطات الفنية، وكذلك مصاريف إعادة التأمين، والأجرة المعلومة للشركة كمدير الصندوق التأمين التعاوني"[3]

ثانيا: طريقة حساب الفائض التأميني[4]

هناك العديد من القواعد التي تمكننا من احتساب فائض التأمين الإسلامي ويمكن ذكر ما يلي:

- قاعدة حساب الفائض التأميني الصافي

الفائض التأميني الصافي = الفائض الإجمالي + صافي عوائد الاستثمار

---

[1] علي محيي الدين القره داغي، **الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي**،http://www.imtithal.com/uploaded/media/research ، 2020/09/13 23:34

[2] عبد الستار أبو غدة، مرجع سبق ذكره، ص5

[3] صباغ أحمد مُحَمَّد، **الطرح الشرعي والتطبيق العملي للتأمين الإسلامي**، المؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق سوريا، 2007، ص 12

[4] العيفة عبد الحق، مُحَمَّد ابراهيم بادي، **الفائض التأميني وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وافاق التطوير تجارب دول، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 03-04 ديسمبر 2012، ص 11

وعليه:

الفائض الإجمالي = أقساط التأمين – (التعويضات + النفقة الإدارية والتشغيلية + الضرائب + أقساط إعادة التأمين + أي نفقات أخرى)

صافي عوائد الاستثمار = عوائد الاستثمار كاملة – حصة شركة المساهمة منها

مما سبق تصبح معادلة فائض التأمين كما يلي:

فائض التأمين الإسلامي = أقساط التأمين – (التعويضات + النفقات الإدارية والتشغيلية + الضرائب + أقساط إعادة التأمين + أي نفقات أخرى) + (عوائد الاستثمار كاملة – حصة الشركة المساهمة منها) – قاعدة حسم نصيب المتنازلين عن حصتهم من فائض التأمين وهذا في حالة المنسحب المتبرع، ويكون الفائض هنا كما يلي:

الفائض بعد حسم نصيب المتنازلين = مجمل مجموع حصص الفائض الصافي – نصيب المنسحب المتبرع

ثالثا: خصائص الفائض التأميني

للفائض التأميني العديد من الخصائص تجعله يتميز عن الربح في شركات التأمين التجاري نذكر من بينها:[1]

* يقوم عقد التأمين التكافلي على التبرع والأموال التي زادت في نهاية السنة المالية بحساب هيئة المشتركين والتي تتكون من مجموع قيمة الاشتراكات مضافا إليها أرباح الاستثمارات تسمى فائضا لا ربحا.

* يرجع هذا الفائض إلى عدة أسباب لعل من أهمها:

– حسن إدارة الشركة للعمليات التأمينية

– الدقة في تسعير المنتجات التأمينية والمهارة في تسويقها

– إعداد خطط ودراسات فنية وميدانية عن واقع السوق

– حسن اختيار موظفين ذو كفاءة عالية والعمل على رفع قدراتهم

[1] هيثم محمد حيدر، مرجع سبق ذكره، ص 4

– استثمار الفائض المالي (سوف نذكر هذه النقطة في ما يلي)

* غاية التأمين التكافلي هو التعاون والتكافل في تخفيف الآثار السلبية الناشئة عن الأخطار التي حدثت فعلا ولا يعني هذا الكلام أن التأمين التكافلي لا يسعى إلى تحقيق الربح وإنما يتولى إدارة صندوق الاشتراكات انطلاقا من أسس ومبادئ الإدارة المالية السليمة والمتوافق مع الضوابط والأحكام الشرعية بهدف تحقيق ربح يضم إلى أموال المساهمين الذين تكبدوا عناء مصاريف تأسيس شركة من أموالهم الخاصة

* في بعض الأحيان يكون مجموع قيمة الاشتراكات وأرباح استثمارها والاحتياطات بأنواعها المختلفة غير قادرة على تغطية المستحقات للمشتركين الذين وجبت لهم تعويضات عن أضرار لحقت بهم نتيجة أخطار مؤمن عليها، في هذه الحالة يكون سداد العجز بقرض حسن من حساب المساهمين على أن يسدد من صافي الفائض التأميني في السنوات المقبلة مع زيادة في قيمة الاشتراكات

* صافي الفائض التأميني حق خالص للمشتركين لحملة الأسهم الذين حصلوا على حقهم كاملا من جهة كونهم مدير بأجر وشريك مضارب كما أنهم لا يتحملون العجز في الحالة الأخرى

* يوزع صافي الفائض التأميني على جميع حملة وثائق التأمين المشتركين في الصندوق بحسب اشتراكاتهم سواء تحصل المشترك على تعويض أثناء السنة المالية أو لم يتحصل

رابعا: إستثمار أموال التأمين التكافلي

تسعى شركات التأمين التكافلي إتباع الشريعة الإسلامية في معاملاتها لذلك نجدها تضبط معاملاتها على أساس: [1]

– الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بحيث تكون جميع استثمارات شركات التأمين التكافلي إسلامية بطرق مشروعة

– الالتزام بالقوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بشركات التأمين التكافلي الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الخاصة بالاستثمار

– الالتزام بالنظام الأساسي الخاص بكل شركة فيما يتعلق بالاستثمار

[1] صباغ أحمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 10

– التقيد بقرارات وتعليمات مجالس الإدارة فلكل مجلس فلسفته الخاصة في الاستثمار التي يرى أنها تحقق مصلحة الشركة .

تتكون الأموال المخصصة للاستثمار في شركات التأمين التكافلي من:

– مخصص الاستثمار من أموال المساهمين.

– مخصص الاستثمار من أموال حملة الوثائق.

– مخصص الاستثمار من أموال شركات إعادة التأمين المحتجزة لدى شركات التأمين التكافلي.

تستثمر هذه المخصصات في:

– الاستثمار المباشر في الأسواق المالية من خلال شراء وبيع الأسهم وفق توجيهات هيئات الرقابة الشرعية

– الاستثمار المباشر من خلال المتاجرة بالعملات حيث يتم تحديد نسبة من الأموال المخصصة للاستثمار بالعملات الصعبة كالدولار وفق أحكام عقد الصرف.

– الاستثمار غير المباشر من خلال المصارف الإسلامية وفق أحكام عقد المضاربة بحيث تكون الشركة الطرف صاحب المال ويكون المصرف الإسلامي الطرف المضارب والربح بينهما حسب الاتفاق.

المطلب الرابع: إجمالي الناتج المحلي والنمو الاقتصادي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياسا للنشاطات الاقتصادية التي تقوم على أرض دولة معينة، إذ يعتبر نمو الناتج المحلي مقياسا للنمو الاقتصادي في تلك الدولة، ولهذا كان من الأهمية بمكان أن تتعرف على الناتج المحلي والنمو الاقتصادي وعلى طرق قياسهما.

أولا : الناتج المحلي الإجمالي :

1- تعريف الناتج المحلي الإجمالي GDP

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه"مجموعة القيم النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة" .[1]

كما عرف بأنه"يمثل قيمة جميع ما ينتج من سلع و خدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد من قبل مواطني البلد

[1] خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة السابعة، 2005 ص: 107

أو الأجانب"[1] .

نستنتج من التعريفين السابقين أن الناتج المحلي الإجمالي هو تقييم جميع المنتجات التي تنتج داخل الحدود الجغرافية بأسعار السوق ثم تجمع كل هذه القيم معا حيث تركز على قيمة السلع والخدمات النهائية لنتحاشى ازدواجية الحساب، ومنه يجب استخدام القيمة المضافة لحساب هذا الناتج ويدخل في حسابات هذا الناتج السلعة التي أنتجت فعلا في فترة معينة وليس التي بيعت ومنه .

من الضروري تحديد الفترة الزمنية التي يحتسب فيها هذا الناتج وعادة ما تؤخذ الدول معيار السنة الميلادية التي تبدأ من 1/1 من كل عام وتنتهي في 12/31 من ذلك العام.

من خلال ما سبق فإن الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة هو: عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع و الخدمات في تلك السنة بأسعارها في نفس السنة.

2- طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي [2].

نظرا لأهمية حسابات الناتج المحلي الإجمالي فإنه لا يعتمد في التوصل إليه على استعمال طريقة واحدة لمقارنة نتائج مختلفة. لتجنب الوقوع في الأخطاء واكتشفها عند اختلاف النتائج وأهم الطرق المعروفة لقياسه هي:

طريقة الناتج، طريقة الدخل، طريقة الإنفاق.

2-1- طريقة الناتج :

يتمثل مبدأ هذه الطريقة في حساب الناتج المحلي الإجمالي على ما يضاف إلى كل سلعة في مراحل إنتاجها حتى وصولها إلى الصورة النهائية، فكما نعلم أن هذا الناتج يمثل قيمة السلع النهائية، ولكن في نفس الوقت هذه السلعة النهائية قد تكون أيضا داخلة في إنتاج سلع أخرى، وبالتالي إذا حسبة هذه السلعة مرة أخرى مع السلع التي دخلة في إنتاجها فإن هذا يؤدي إلى ظهور مشكلة الازدواجية في حساب بعض السلع مما يؤدي إلى التضخم في قيمة الناتج المحلي الإجمالي .

[1] نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001 ،ص: 170

[2] سحنون فاروق قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر مذكرة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص :التقنيات الكمية المطبقة في التسيير جامعة فرحات عباس سطيف السنة الجامعية 20102009 ص: 93.92.

حيث يمكن تعريف هذه الطريقة على أنها قيمة الإنتاج نهائي لسلع والخدمات المنتج ة في دولة ما مطروحا منها قيمة مستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطة والمواد الخام التي اشتريت من مؤسسات أخرى، أي قيمة ما يضيفه القطاع أو المنتج عند إنتاج سلعة معينة من القطاعات الأخرى ومنه هي مجموع القيم المضافة لكل مرحلة إنتاجية في كل القطاع.

ومنه لمعرفة قيمة الناتج المحلي حسب هذه الطريقة يتم استخدام القيمة النهائية لسعر السلعة في السوق أو استخدام القيمة المضاف، حيث يتم احتساب هذه القيمة كما يلي :

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج

2-2- طريقة الدخل :

حسب هذه الطريقة يجب جمع كل الدخول الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي إلى حيز الوجود. أي دخول جميع عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة.

وعادة تتكون عناصر الإنتاج من أربعة عناصر هي: الأرض و العمل، ورأس المال والتنظيم حيث جميع هذه العناصر تؤدي إلى وصول السلعة إلى شكلها النهائي. بعدها نستطيع تحديد قيمة هذه تلك السلعة نهائية، وذلك لأن قيمة السلعة تساوى المبالغ المنفقة عليها .

ومنه الناتج المحلي الإجمالي يساوى مجموع العوائد المدفوعة على عناصر إنتاج المختلفة التي ساهمت في تكوين السلعة وهي:[1]

• الأجور: وتعد الأجور أكبر مكونات الدخل وتشمل إجمالي لأجور والمرتبات والمعاشات التي يحصل عليها الأفراد نظير قيامهم بالعمل بها وكذلك دخول قطاع الأعمال الحرة حيث يتم حساب كل ذلك قبل خصم الضرائب والاقتطاعات لكن لا يتم حساب المدفوعات التحولية وهي التي تقدمها الدولة دون مقابل.

•الريع: هو دخل يحصل عليه العنصر الإنتاجي مقابل استغلال الأرض والثروات الموجودة فيها سواء كانت زراعية أو معدنية أو إيجار العقارات أو حقوق أخرى؛

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص14

•الفوائد: وهي جميع التدفقات النقدية من القطاع التجاري إلى القطاع البنكي و الإقراضي وعادة ما يشار إليها بصافي الفوائد وهي صافي الفوائد التي يحصل عليها القطاع التجاري بعد دفع ما عليه من الفوائد القروض؛

•عوائد المساهمين من استثماراتهم في الشركات؛

•اهتلاك رأس المال: تقوم مؤسسات باقتطاع مبلغ الإهلاك من أرباحها لغايات الإحلال والتجديد لآلة و المعدات حيث يجب إدراج هذا المبلغ ضمن تدفقات الدخل ؛

•الضرائب التجارية غير المباشرة و مثال هذه الضرائب. ضريبة المبيعات، رسم الرخص و التصاريح، ضرائب الملكية التجارية والجمارك. حيث تعتبر هذه الضرائب تكاليف الإنتاج وجميعها دخول بالنسبة للدولة؛

•أرباح الشركات: وتشمل أرباح الشركات قبل خصم ضرائب الدخل والأرباح المحتجزة.

2-3- طريقة الإنفاق:

تتم هذه الطريقة بجمع المبالغ المنفقة وعلى أساس مستخدمها النهائي سواء كان ذلك استهلاك خاص من قبل أفراد أو عام من قبل الحكومة. أو إنفاقا استثماريا من قبل القطاع التجاري. أو صافي إنفاق القطاع الأجنبي عن طريق الصادرات والمستوردات.

بالرغم من عدم صعوبة هذه الطريقة من الناحية النظرية إلا أنه يكتنفها بعض الصعوبات من الناحية العملية وذلك لوجود الكثير من المشاكل الإحصائية، فمثلا يجب أن تشمل هذه الطريقة كل التقديرات منها تقدير ريع المساكن التي يسكنها أصحابها، قيمة الأعمال المنزلية التي يقوم بها الأفراد و غيرها... الخ.

ثانيا: النمو الاقتصادي :

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية و أكثرها أثرا على واقع الأفراد ومستقبلهم في كل المجتمعات البشرية، فالنمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لازدياد حصة الفرد من الناتج، والوسيلة الرئيسية لتحسين مستوى المعيشة في كل مجتمع لهذا اهتم متخذو القرار في البلدان المتقدمة والنامية وغيرهم من الباحثون الاقتصاديون بعملية النمو الاقتصادي، وسعوا إلى قياس معدلاته في السنوات المختلفة كما سعوا إلى تحديد عوامل النمو وكيفية التأثير فيها من أجل زيادتها.

1- تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على أنه"ذلك الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسبة المئوية للناتج الوطني الصافي أو الناتج المحلي أو الإجمالي الحقيقي مقاسا بالنسبة للفرد ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي و الرفاه[1] ويقصد به أيضا "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .[2]

من خلال هذين التعريفين يمكن أن نستنتج :أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل يجب أن يترتب عليه زيادة في الدخل الفردي الحقيقي. أي أن معدل النمو لابد أن يكون أكبر من معدل نمو السكان، كما أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى الطويل وبهذا نعتبر الاقتصاد الوطني في حالة نمو.

إذا كان الناتج الوطني الحقيقي لفترة الزمنية t= 1 أكبر من الفترة الزمنية السابقةt=0

ونكتب: $\mathbf{Y}\ 1 > \mathbf{Y}\ 0$

$\mathbf{Y}\ 0$:الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية $t = 0$

$\mathbf{Y}\ 1$: الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية t=1

ومنه يعني النمو الاقتصادي:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل؛
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد؛
- يعكس النمو الاقتصادي مستوى التقدم و الرفاه الاقتصادي.

[1] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2005 ،ص: 347

[2] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 ،ص: 48.

ولهذا يتعين في هذا التحليل أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط أي على كم السلع و الخدمات التي يحصل عليها بغض النظر على نوعية تلك السلع والخدمات وكذلك أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا بمعنى دون التدخل من قبل السلطات الحكومية.

2- قياس النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي هو الفرق بين كمية الناتج المحلي الإجمالي لسنتين على التوالي فإذا رمزنا للنمو الاقتصادي

ب ΔY : فسيكون : $\Delta Y = Y(1) - Y(t-1)$

ومنه: معدل النمو الاقتصادي ما هو إلا معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

وإذا قسمنا النمو الاقتصادي ΔY على كمية الناتج المحلي الإجمالي لسنة $Y(t-1)$ نحصل على مؤشر نسميه معدل النمو الاقتصادي لسنة $Y\,t$

إذا رمزنا لمعدل النمو الاقتصادي ب g **فان**[1] : $g = \frac{Y\,t - Y(t-1)}{Y(t-1)}$

وهنا يجب أن نفرق بين النمو الاسمي و النمو الحقيقي حيث أن:

- :النمو الاسمي: هو النمو في القيمة، أي النمو بالأسعار الجارية

•النمو الحقيقي: هو النمو في الحجم، أي النمو بالأسعار الثابتة إذن النمو الاقتصادي يقاس بمعدل النمو الناتج المحلي الحقيقي أي المقيم بالأسعار الثابتة.

♦الناتج المحلي الإجماليGDP : هو مجموعة السلع والخدمات النهائية المحققة في دولة ما خلال فترة زمنية محددة بمعنى:

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع قيم المنتجات النهائية

[1] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، عمان، 2007 ص 74

♦الناتج المحلي الصافي NDP : هو مجموع السلع و الخدمات النهائية المحققة خلال فترة زمنية بعد استبعاد اهتلاك رأس المال فهو يعبر عن الإنتاج الفعلي الصافي بمعنى:

الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي – مجموع المخصصات

المطلب الخامس: التأمين التكافلي والتنمية الاقتصادية

أطلق الاقتصاديون نموذج "الطائر الإسلامي" على القطاعات الاقتصادية الثلاث وهي قطاع البنوك وقطاع الاستثمار وقطاع التأمين، والذي يعني أن أي اقتصاد حديث يتطلب وجود ثلاث ركائز أساسية تصور على هيئة الطائر-برأسه وجناحيه- حيث أن قطاع البنوك يمثل رأس الطائر، بينما يشكل قطاع الاستثمار جناحه الأيمن وقطاع التأمين جناحه الأيسر[1] حيث أنه يلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية باعتباره وعاء ادخاريا من جهة وبأنه يطبق الشريعة الإسلامية في كل معاملاته من جهة أخرى، وبذلك يستثمر التأمين التكافلي فائضه التأميني سواء كان بالمضاربة أو الوكالة في الاقتصاد الحقيقي في المجالات الصناعية والزراعية والتنمية المحلية، وسوف نحاول أن نوضح ذلك فيما يلي:

أولا: التأمين التكافلي ضرورة لاستكمال الاقتصاد الإسلامي

حرمت المصارف ومؤسسات التمويل الإسلامي منذ نشأتها من الاستفادة من منتج تأميني يتناسب مع مبادئها وظلت تعاني لفترة طويلة من مخاطر أعمالها التي كانت تغطيها شركات التأمين التقليدية وهذا ما سبب لها حرجا شرعيا وعائقا تنمويا وتهديدا علميا لمسيرة المؤسسات المالية الإسلامية، ولكن، وبعد ظهور شركات التأمين التكافلي وطرحها وتقديمها لمنتج التأمين على الديون الإسلامية، ساهم ذلك في تحجيم مستوى الأخطار التي كانت تهدد المؤسسات المالية نتيجة تحقق خطر الوفاة أو العجز الكلي للعميل المدني.[2]

أصبحت مؤسسات التأمين التكافلي ضرورة حتمية وهيكلا ضروريا مكملا للمنظومة المالية الإسلامية ومدرجا ضمن هيكل النظام الاقتصادي الحديث، ولا سيما بعد ظهور المؤسسات المصرفية والاستثمارية الإسلامية والتي بدورها تحتاج إلى تأمين مختلف الأخطار المتعلقة بعملياتها المالية والاستثمارية، ومما شك فيه أن نمو وانتشار صناعة

[1] https://www.aleqt.com/2009/10/10/article_286291.html، 2020/09/14 00:34

[2] بونشادة نوال، مرجع سبق ذكره ص6

التأمين التكافلي كبديل منافس للتأمين التقليدي كان له الفضل الكبير في تخفيف حدة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الإسلامية في مختلف منتجاتها وعملياتها[1]

ثانيا: دور التأمين التكافلي في التنمية الاقتصادية

تلعب شركات التأمين دورا تنمويا بالغ الأهمية على الصعيد الاجتماعي والصناعي والزراعي، والمتمثل أساسا في العديد من التغطيات التأمينية التي تعمل على تشجيع وتجديد الاستثمار وزيادة الدخل عن طريق إعادة تشكيل رؤوس الأموال المنتجة، الأمر الذي يعزز إحداث التنمية بقطاعاتها المختلفة:

- التنمية الصناعية: للتأمين التكافلي أثر ايجابي على حماية وسائل الإنتاج (المعدات والتجهيزات ووسائل النقل وغيرها) وتخفيض الخسائر المالية الناتجة في حالة حدوث الأخطار أو الكوارث من خلال إعادة الأصل أو إصلاحه وصيانته، مما يؤدي إلى استمرارية العمليات الصناعية والإنتاجية؛
- التنمية الزراعية: يساهم التأمين التكافلي في تعزيز مسيرة التنمية الزراعية من خلال التغطية التأمينية المتعلقة بالاستثمار الفلاحي كالمعدات والتجهيزات الفلاحية ووسائل النقل والكوارث الطبيعية؛
- التنمية الاجتماعية: وذلك عن طريق تغطيات التكافل الطبي أو تحمل نفقات العلاج وتغطية البطالة ونظام المعاشات والتقاعد.

ثالثا: الأثر الاقتصادي للتأمين التكافلي

لقد كان للتأمين التكافلي أثر كبير في نشر وتعريف الشريعة الإسلامية عموما والنظام الاقتصادي الإسلامي خصوصا في البلدان الإسلامية والغير إسلامية ويتجلى لنا ذلك من خلال اهتمام العلماء والباحثين به ومحاولة تحديثه وعصرنته لينافس التأمين التقليدي ويستحوذ على نسبة معتبرة لا يستهان بها من السوق التأميني،[2] وفي ما يلي نذكر الآثار الاقتصادية للتأمين التكافلي:[3]

[1] يوسف بن عبد الله الشبيلي، التأمين التكافلي من خلال الوقف، مؤتمر التأمين التعاوني، 2009.

3 رياض منصور الخليفي، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الإسلامي، مؤتمر التأمين التعاوني، الرياض، ابريل 2009

[2] علي محيي الدين القرة الداغي، مرجع سبق ذكره ص10

[3] حامد حسن محمد،**الدور التنموي لشركات التعاون التأمين الإسلامي**، الافاق والمعوقات والمشاكل، مؤتمر التأمين التعاوني، الرياض، 2010

- تقوم شركة التأمين التكافلي بدور ادخاري مهم والمتمثل في تعبئة المدخرات المالية المتأتية من تجميع مبالغ الأقساط من المستأمنين فهي بذلك منافس لودائع المصارف من جهة وللمدخرات التأمينية حيث تعمل شركات التأمين التقليدي من جهة أخرى، بالإضافة إلى أنها تعمل على توظيف واستثمار الفوائض المالية في أوعية استثمارية تساهم في إعادة هذه الودائع إلى الدورة الاقتصادية .
- إعادة تمويل الشركات والمؤسسات التي أصابتها الجائحة.
- استقرار المؤسسات والشركات الإنتاجية والخدمية.
- زيادة الاستثمارات التشاركية في مدخل استثمار فوائض التمويل التأمينية.
- يساعد التأمين التكافلي على توجيه المدخرات نحو القطاع الاقتصادي الإسلامي مما يؤدي إلى تشجيع النشاط المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية .

المبحث الثاني: العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والدراسات العلمية السابقة

لعل من بين أهم مميزات منهجية IMRAD الاهتمام بالأبحاث والدراسات التي قام بها الاختصاصيون من باحثين وخبراء والاستئناس بأعمالهم لأنها تسلط الضوء على الطريق الذي سلكوه والمراجع المستعملة والنتائج المتوصل إليها، وهذا ما ينير للباحث طريقه ويجنبه الوقوع في الأخطاء التي وقع فيها الغير ويمهد له أرضية صلبة يمكن الاعتماد عليها لبناء حل لإشكالية البحث وأخذ فكرة أولية واضحة للنتائج التي سيتوصل إليها إما أن يثبت ما أثبته الباحثون أو يعطي تحليلا مغايرا للظاهرة أو يحاول أن يغير في النتائج حسب ما توصل إليه.

لذلك يلقي هذا المبحث في جزئه الأول الضوء على اختصار لبعض الدراسات السابقة وينتقل في جزئه الثاني إلى مناقشة النقاط المشتركة بين ما توصل إليه الباحثون وما سترتكز عليه هذه الدراسة.

وفي ما يلي عرض لما تسنى لنا الوصول إليه من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي لها قرابة بموضوع بحثنا.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية حول التأمين التكافلي

بالرغم من أن صناعة التأمين التكافلي تعتبر فتية و لم تظهر بوادرها إلا بعد سبعينيات القرن الماضي إلى أن التطور الملحوظ الذي عرفته و إقبال العملاء و المستثمرين أدى إلى اهتمام العلماء و الباحثين بهذا المنتج ومحاولة تفسيره و توضيحه.

أولا: دراسة ليلى الهاشمي، سامية معزوز (2018)[1] مداخلة بعنوان "إمكانية تقديم صيغ التأمين التكافلي من قبل شركات التأمين التجاري دراسة عدد من شركات التأمين لولاية قسنطينة تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية تقديم خدمات التأمين التكافلي من قبل شركات التأمين التجاري، وتناقش هذه الدراسة إشكالية تبني شركات التأمين التجاري لصيغ التأمين التكافلي، وقد اعتمد الباحث بتصميم استبيان وتوزيعه على عينة من موظفي عدد من شركات التأمين المتواجدة في ولاية قسنطينة، وقدر عدد أفراد العينة ب 50 موظف. تم الاعتماد على التحليل الإحصائي باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss. توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتوقع تحقيق أرباح على قرار تقديم صيغ التأمين التكافلي من قبل شركات التأمين التجاري. كما توصلنا لوجود أثر لنجاح تجربة شركات التأمين التكافلي القائمة على قرار تقديم صيغ التأمين التكافلي من قبل شركات التأمين التجاري. من خلال هذه الدراسة توصل الباحث الى النتائج التالية :

- يهدف التأمين التكافلي إلى تقديم الخدمات التي يقدمها التأمين التجاري لمجموع المؤمن لهم بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقد والربا والقمار.

- يعمل التأمين التكافلي على تحقيق مبدأ التكافل من ناحيتين: تحقيق مبدأ التعاون والتكافل بين المؤمن لهم، ومبدأ العدالة بين المساهمين و حملة الوثائق من جهة وبين حملة الوثائق أنفسهم من جهة أخرى.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنجاح شركات التأمين التكافلي القائمة على قرار تقديم صيغ التأمين التكافلي من قبل شركات التأمين التجاري.

[1].ليلى الهاشمي، سامية معزوز إمكانية تقديم صيغ التأمين التكافلي من قبل شركات التأمين التجاري دراسة عدد من شركات التأمين لولاية قسنطينة، المؤتمر العلمي الدولي الرابع للمرحوم الأستاذ بوعلام رحمون جامعة البليدة 2- الجزائر حول : تفعيل دور التمويل الإسلامي في القطاع المالي الجزائري يومي 17-18 أفريل –نيسان 2018

ثانيا: دراسة العيد قريشي ، العجال عدالة ، د. فواز رابح (2018)[1] بعنوان "الفائض التأميني كآلية لتمويل التنمية المستدامة" وتناولت هاته الورقة البحثية دور الفائض التأميني الناجم عن النشاطات التأمينية التعاونية المختلفة في الاقتصاد كآلية لتمويل مشاريع التنمية المستدامة، و إبراز أهميته كإستراتيجية لتنويع المصادر التمويلية. وذلك من خلال العمل على تطوير النشاط التأميني التعاوني و استثمار الفائض منه في تمويل مشاريع التنمية المستدامة. إن الأهمية التي اكتسبتها الصناعة التأمينية التعاونية تتطلب إستراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق الأهداف الكبرى للتنمية من خلال الاستغلال الأمثل للفوائض التأمينية التي تعتبر مبالغ ادخارية معتبرة، وبالتالي تنويع مصادر تمويل التنمية الاقتصادية المختلفة.

ولهذا السبب أصبحت شركات التأمين في الكثير من الدول اليوم مكونا هاما في القطاع المالي للاقتصاد، خاصة ما تعلق بفكرة التأمين التعاوني الإسلامي التي تقوم على أساس مبدأ المشاركة وتوزيع وتفتيت المخاطر بالتعاون على الخسائر الناجمة عنها، لذلك اكتسبت الخدمات التأمينية التعاونية اليوم أهمية بالغة في توفير أوعية ادخارية هامة طويلة الأجل تتمثل في الفائض التأميني، و التي يمكن استثمارها في المدى القصير لتحقيق بعض المشاريع التنموية المحلية. لكن يبقى هذا الاستغلال في حدوده الشرعية التي يسمح بها حيث يعتبر الفائض التأميني ما تبقى من اشتراكات التأمين التي يدفعها "المستأمنون" في "شركة التأمين الإسلامية" وعوائدها بعد أداء التعويضات والمصروفات، وتجنيب الاحتياطيات والمخصصات، وبالتالي هو مملوك "للمستأمنين" دون غيرهم من حملة الأسهم. لأن "المستأمنين" هم الذين تبرعوا بما يخص الأضرار، وما زاد عنها يكون مملوكا لهم. فإذا تم اختيار الآلية المناسبة و التي لا تتعارض مع هاته الحدود يمكن القول أن الفائض التأميني يعتبر من أهم البدائل التمويلية للمشاريع التنموية المستدامة.

ثالثا: دراسة مها مُحَمَّد زكي علي(2017)[2] بعنوان "أسس عمل شركات التأمين التكافلي وتحليل الأداء المالي لها" وناقش الباحث وظائف شركات التكافل من الاكتتاب وإدارة الأخطار إلى التسعير وتسوية المطالبات والاستثمار وإدارة الفائض وإعادة التكافل. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث تحليل لأوضاع شركات التكافل باستخدام sowt analysis للوقوف على أهم نقاط القوى والضعف والفرص والتهديدات التي

[1] . العيد قريشي، العجال عدالة، فواز واضح، الفائض التأميني كآلية لتمويل التنمية المستدامة، عدد خاص، المجلد رقم (2): أفريل 2018

[2] . مها مُحَمَّد زكي علي، أسس عمل شركات التأمين التكافلي وتحليل الأداء المالي لها – جامعة الأزهر، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة–جامعة الازهر العدد السابع عشر – يناير 2017

تواجه شركات التكافل . تم أيضا استخدام التحليل المالي للقوائم المالية لشركات التكافل العامة ومقارنتها مع بعض شركات التأمين التقليدية لتقييم الأداء المالي لشركات التكافل.

كما تتبع شركات التكافل تقريبا نفس الأسس التي تتبعها شركات التأمين التقليدية في إدارتها لوظائفها مع بعض الاختلافات التي تفرضها أحكام الشريعة الإسلامية. تم دراسة الأداء المالي لشركات التكافل العامة ومقارنته بالأداء المالي لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات العاملة في جمهورية مصر العربية في الفترة الممتدة من 2013-2016 وذلك بدراسة عدد من المتغيرات المالية وهي معدل الربحية، وعوائد حقوق الملكية، وحجم الشركة، ومدى الاعتماد على إعادة التكافل/إعادة التأمين، وهامش الملاءة، والسيولة، ونمو الاشتراكات / الأقساط. وتوصلت الدراسة إلى تقارب نتائج قطاع التكافل العام وقطاع الممتلكات والمسئولية التجارية إلى حد كبير باستثناء بعض المتغيرات مثل معدل الربحية واستقرار عمليات الاكتتاب حيث كان قطاع الممتلكات والمسئولية أفضل من حيث الأداء. وتدل النتائج على أن شركات التكافل لديها مقدرة على المنافسة والصمود أما القطاع التقليدي الأقدم من حيث النشأة. وأيضا من الممكن أن تدخل شركات التكافل في مجال تغطية الأخطار الجديدة والكبيرة ولكن بخطى غير متسارعة ومدروسة جيدا في ضوء الطاقة الاستيعابية لهذه الشركات وفي ضوء وجود صناعة إعادة تكافل قوية. تدل الدراسات على توافر فرص نمو ضخمة في قطاع التأمين التكافلي على مستوى المنطقة والعالم. لذلك لابد أن تكون شركات التكافل مهيأة من حيث الملاءة المالية وكفاية رأس المال والكوادر البشرية، للتمكن من لعب دور قيادي على هذا الصعيد.

رابعا: دراسة أشرف مُحَمَّد دوابه(2016)[1] بعنوان "رؤية إستراتيجية لمواجهة تحديات التأمين التكافلي الإسلامي"

يسعى هذا البحث للوقوف على التأمين التكافلي الإسلامي من حيث مفهومه باعتباره نظاما وكذلك باعتباره عقدا، فضلا عن الوقوف على أهدافه وأسسه العامة والخاصة، وأهم الفروق الأساسية بينه وبين التأمين التقليدي. إضافة إلى الوقوف على مقوماته وتحدياته، ووضع رؤية إستراتيجية لمواجهة هذه التحديات. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث :

[1] . أشرف مُحَمَّد دوابه، ، رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات التأمين التكافلي الإسلامي،، جامعة اسطنبول صباح الدين زعيم ، İSLAM EKONOMİSİ VE FİNANSI DERGİSİ, 2016/2; 105-125

- يمكن النظر لمفهوم التأمين التكافلي الإسلامي باعتباره نظام أو فكرة مؤداها التكافل أو التعاون بين مجموعة من الأشخاص في تحمل الضرر الذي يصيب أحدهم أو أكثر. وكذلك يمكن النظر لمفهوم التأمين التكافلي الإسلامي باعتباره عقدا يمثل وسيلة قانونية وشرعية لتحقيق أهداف النظام وتطبيق النظرية.

- تتمثل أهداف التأمين التكافلي الإسلامي في تحقيق الأمان للمشتركين والإسهام في عملية التنمية ودعم عمليات المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وتوفير البديل الشرعي للتأمين أمام جموع المسلمين.

- يحكم التأمين التكافلي الإسلامي أسسا عامة تتمثل في : التعاون والغرر في التبرعات وأسسا خاصة تتمثل في الالتزام بالتبرع والوقف.

- يختلف التأمين التكافلي الإسلامي عن التأمين التقليدي أو التجاري، ويوجد العديد من أوجه الفروق بينهما بما يعكس حقيقة كل منهما وعمق الاختلاف بينهما.

- من أهم المقومات التي تفتح المجال أمام التأمين التكافلي الإسلامي للتطور والانتشار هي الحاجة الفعلية والحقيقية إليه، والتي يمكن تلخيص أسبابها في : نمو المصرفية الإسلامية بمعدلات متسارعة، وما يشهده العالم من تطور مستمر وعولمة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ورغبة المسلمين في وجود بديل شرعي للتأمين التقليدي هجرا للمحرمات، والتوجه الملحوظ لعدد من شركات التأمين العالمية في الدول الغربية نحو التأمين وإعادة التأمين التكافلي الإسلامي.

- يواجه صناعة التأمين التكافلي الإسلامي خمس تحديات رئيسة تتمثل في: الجدل الدائر في مشروعية التأمين التعاوني الإسلامي، وافتقاد العديد من الدول الإسلامية لوجود بنية تشريعية ملائمة للتأمين التكافلي الإسلامي، وغياب أو ضعف أو صورية الرقابة الشرعية، والمنافسة بين شركات التأمين التكافلي الإسلامي وشركات التأمين التقليدي، فضلا عن انخفاض الوعي بالتأمين التكافلي الإسلامي لدى جمهور المسلمين.

- رغم ما يواجه التأمين التكافلي الإسلامي من تحديات فإن التقديرات تشير إلى أن صناعة الخدمات المالية الإسلامية على المستوى العالمي بلغت نحو 1.9 تريليون دولار في عام 2015 م بحصة لصناعة التأمين التكافلي 23.2 مليار دولار، بنسبة 1.2 %، ومعدل نمو 8.4 % عن عام 2014 م، وتشير التوقعات إلى أن التأمين التكافلي سيكون الاختيار الأول للبلدان الإسلامية في المستقبل.

- يتطلب مواجهة التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي الإسلامي حاليا ومستقبلا وضع رؤية إستراتيجية تحقق لتلك الصناعة المصداقية الشرعية جنبا إلى جنب مع الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الاجتماعية، وتقوم هذه الرؤية على إزالة الغبن عن شرعية التأمين التكافلي الإسلامي، وتقليل هوة الاختلافات الشرعية في صناعة التأمين التكافلي الإسلامي، وإنشاء وتطوير بنية تشريعية ملائمة لصناعة التأمين التكافلي الإسلامي، وتفعيل دور الرقابة الشرعية في صناعة التأمين التكافلي الإسلامي، وتدعيم الدور التنافسي لشركات التأمين التكافلي الإسلامي، وبذل المزيد من الجهد نحو إنشاء شركات إعادة تأمين تكافلي إسلامي، وخروج صناعة التأمين التكافلي الإسلامي من ضيق التقليد للتأمين التقليدي إلى رحاب وسعة الأسس الشرعية والفنية للتأمين التكافلي الإسلامي.

خامسا: دراسة "سامية معزوز" (2015) [1] : و هي مقال بمجلة العلوم الإنسانية بعنوان "التأمين التكافلي الإسلامي: عرض لبعض التجارب" يدرس مدى فاعلية نظام التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التقليدي وذلك بإتباع المنهج الوصفي وعرض مفهوم التكافلي ومشروعيته وخصائصه مع ذكر الفرق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري بالإضافة إلى بيان صيغ التأمين التكافلي و عرض بعض التجارب التأمين التكافلي في كل من الجزائر و المملكة العربية السعودية و الأردن وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج نذكر منها :

- يمكننا اعتبار التأمين التكافلي بديلا شرعيا للتأمين التجاري بتقديم نماذج اقتصادية إسلامية خالية من الربا كالمضاربة و الوكالة و الوقف و هذا ما يجعل النظام الاقتصاد الإسلامي أكثر جاذبية لرؤوس الأموال.
- نجح التأمين التكافلي في منافسة التأمين التجاري في العديد من المجالات مما جعل بعض شركات التأمين التجاري تتحول إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في بعض الدول بالإضافة إلى الدور المكمل لدورة الاقتصاد الإسلامي التي ابتدأتها البنوك الإسلامية.
- يلاحظ على البلدان التي تحولت إلى ممارسة نشاط التأمين فيها أثرا إيجابيا واضحا على صناعة التأمين فيها .
- حققت التجربة الوحيدة للتأمين التكافلي في الجزائر تطورا و نموا في أعمالها.

[1] – سامية معزوز، التأمين التكافلي الإسلامي: عرض تجارب بعض الدول، مجلة العلوم الإنسانية عدد 44 ديسمبر 2015 مجلد أ، جامعة قسنطينة 1 الجزائر، ص 49-72

- يجابه قطاع التأمين التكافلي العديد من التحديات منها نقص القوانين و التشريعات المنظمة للقطاع و قلة الوعي و ثقافة التكافل لدى شرائح المجتمع المختلفة .

سادسا: دراسة مُحَمَّد أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة"(2013)[1] : وهي ورقة بمجلة الإسلام في آسيا قدمت صناعة التكافل الماليزية و عوامل نجاحها و مكامن تطويرها باستعمال المنهج الوصفي التحليلي لبيان أهم محطات تطوير صناعة التأمين التكافلي منذ نشأته وأهم إنجازاته على المستوى البنية التحتية و الإطار القانوني و إسهاماته في خدمة العملاء إلى جانب عرض لأهم العوائق والجوانب التي تحتاج إلى التحسين و التطور و قد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج نذكر منها :

- إن صناعة التكافل الماليزية حققت منذ تأسيسها سنة 1984 م وإلى يومنا هذا إنجازات نوعية شملت السياسات والقوانين والمنتجات.

- إن أبرز ملامح نجاح صناعة التكافل الماليزية تحقيقها لنسبة نمو عالية، وامتلاكها لأكبر سوق تكافلي في العالم بنسبة تقدر ب 26 % من أصول التكافل العالمي.

- لقد اعتمد المجلس الاستشاري الشرعي الوطني التابع للبنك المركزي الماليزي والهيئات الشرعية لشركات التكافل في تطبيقها لصناعة التكافل تكييف مجمع الفقه الإسلامي الدولي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

- إن ثمة اقتراح علاقة تعاقدية لشركات التكافل تقوم على أساس الوديعة تقدمت به الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية.

سابعا: دراسة أوكيل نسيمة، درار عياش (2012)[2] بعنوان "التأمين التعاوني الإسلامي كبديل عن التأمين التجاري التقليدي". وتناقش هذه الدراسة إشكالية إمكانيات إحلال التأمين التعاوني كبديل للتأمين التقليدي ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن شركات التأمين الإسلامية لجأت في بداية ظهورها وتأسيسها إلى إعادة التأمين لدى شركات الإعادة التقليدية لعدم وجود شركات إعادة التأمين إسلامية نظرا لحاجتها الماسة

[1] .مُحَمَّد أكرم لال الدين و سعيد بوهراوة، صناعة التكافل الماليزية: عوامل النجاح و مكامن التطوير، مجلة الإسلام في اسيا المجلد 10 عدد 1 يونيو 2013، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.

[2] . أوكيل نسيمة، . درار عياش، التأمين التعاوني الإسلامي كبديل عن التأمين التجاري التقليدي. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية العدد: 3- 2012

إلى إعادة التأمين، وقد أجازت هيئة الرقابة الشرعية إعادة التأمين الإسلامي لدى شركات الإعادة التقليدية هي رخصة مقيدة مؤقتة، تمهيدا لوجود بديل شرعي المتمثل بشركات الإعادة الإسلامية.

كما حظيت إعادة التأمين الإسلامي باهتمام كبير من الباحثين في أحكام وقضايا التأمين الإسلامي، وكذلك الهيئات الشرعية في شركات التأمين الإسلامية، وقدمت الكثير من المقترحات لحل مشكلة إعادة التأمين الإسلامي من خلال الأبحاث والدراسات، ولقد لقيت تلك الاقتراحات والنداءات تجاوبا سريعا وعلى مختلف المستويات وتم تأسيس العديد من شركات إعادة التأمين الإسلامية بعد أكثر من 30 عاما لتأسيس شركة التأمين الإسلامية، وقد دفع ذلك كبرى شركات إعادة التأمين الغربية إلى المشاركة في السوق التأمين الإسلامي لتأكدها من انتشارها ونجاحها وبيان جدية إدارتها في الالتزام بالمبادئ التي أنشئت بموجبها، إضافة إلى أنها أثبتت نجاح الاستثمار الإسلامي ودوامه ومواجهته للأزمات التي واجهت قطاع المال على مستوى العالم، مما أوجد فرصة استثمارية واسعة لمثل هذه الشركات الغربية والتي بدورها أشاعت الكثير من الاطمئنان والسمعة الجيدة لمتانة ودقة وشفافية هذا المنحى في الاقتصاد الإسلامي، وأن الفقه الإسلامي ولود في أفكاره، مبدعا في ابتكاراته وسليما في تطبيقاته.

ثامنا: دراسة بهلولي فيصل، خويلد عفاف (2012)[1] مداخلة بعنوان "التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر – الواقع والآفاق – " يتمحور موضوع الورقة حول مدى إمكانية أن يكون التأمين التكافلي الإسلامي بديلا للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر، المعتمد منذ الاستقلال، خاصة في ظل نجاح أول تجربة لتقديم هذا النوع من الخدمات من طرف شركة سلامة للتأمينات، وفي ظل اتجاه العديد من مؤسسات التأمين الأخرى إلى تقديم خدمات التأمين التكافلي، وذلك بعدما أدخلته الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة من شك في كفاءة وقدرة مؤسسات التأمين ، كما ناقشت هذه الدراسة إشكالية تمكين التأمين التكافلي الإسلامي أن يكون بديلا عن التأمين التجاري التقليدي في الجزائر.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث يتضح لنا حاجة السوق الجزائري إلى التأمين التكافلي كبديل للمنتجات التأمينية الأخرى لجلب كثير من المواطنين إلى هذا السوق الواعد، خاصة إذا علمنا بان المجتمع الجزائري جد متمسك بدينه وإسلامه، كما أن ظهور الصيرفة الإسلامية بقوة في المعاملات المالية يحتم على

[1] – بهلولي فيصل، خويلد عفاف، التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر – الواقع والآفاق – الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول – "جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير. يومي -03- 04 ديسمبر 2012

هذا النوع من التأمين أن يجد طريقه إلى الوجود كحل وحيد لغياب الوعي التأميني لدى شريحة كبيرة في المجتمع . ولقد عمدت الجزائر إلى إقامة شراكة تأمينية في مجال التكافل مع دول الخليج مثل شركة قابضة (القطرية الجزائرية)، و التي تنشط في مجال التكافل وهذه الشراكة هي في توسع حيث تسعى بعض الشركات الخليجية العاملة في مجال التكافل لفتح فروع لها بالجزائر. ومع هذا فإن صناعة التكافل في الجزائر تواجه بعض العراقيل على المستوى العام والخاص، بالإضافة إلى المشاكل والتحديات.

تاسعا: دراسة حضري دليلة، بغداوي جميلة (2012)[1] مداخلة بعنوان "صناعة التأمين التكافلي الإسلامي في دول مختارة بين الواقع،الآفاق والتحديات" ترمي هذه الورقة، إلي تحديد مفهوم شركات التأمين التكافلي، ووضحت أن التأمين بشكل عام يقوم على فكرة مفادها توزيع الأضرار الناتجة عن حدث معين على مجموعة من المتضامنين، حيث تم عرض العلاقات المالية الناشئة من إبرام عقد التأمين التكافلي، حيث العلاقة المشاركة بين المساهمين وعلاقة الوكالة بين الشركة وبين صندوق حملة الوثائق، وعلاقة التبرع بين حملة الوثائق وبين صندوق المشتركين، وعلاقة التزام بين المستفيد وبين الصندوق عند التعويض.

كما تم عرض مسميات التأمين التكافلي إذ يطلق البعض عليه اسم التأمين التعاوني أو التبادلي، استنتجنا من هذه الورقة البحثية، أن التأمين التكافلي – على اختلاف الأسس التي يقوم عليها – يهدف إلى تقديم الخدمة التي يقدمها التأمين التقليدي للمستأمن (حامل الوثيقة)، ولكن بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقد والربا وسائر المحظورات، وذلك بتقديم المستأمن اشتراكات متبرعا كليا أو جزئيا، لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر للمؤّمن، وما يتحقق من فائض بعد التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطات يوزع على المستأمنين (حملة الوثائق).

كما تبين لنا أنه بعد تأسيس مجموعة من المصارف الإسلامية في العالم في سبعينيات القرن الماضي، ظهرت الحاجة للحماية التأمينية في هذه المصارف وعملياتها فبادر بنك فيصل الإسلامي بإنشاء أول شركة للتأمين التكافلي في العالم عام 1979 م، وهي: شركة التأمين الإسلامية السودان، ثم قامت الشركة الإسلامية العربية

[1] – حضري دليلة – بغداوي جميلة، صناعة التأمين التكافلي الإسلامي في دول مختارة بين الواقع، الآفاق والتحديات ، الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول – "جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير. يومي 03 – 04 ديسمبر 2012.

للتأمين 'إياك' بالمملكة العربية السعودية، وبعد ذلك شركة البركة للتأمين الإسلامي، ثم انتقلت التجربة إلى بقية دول العالم الإسلامي والغربي، فقامت شركات كثيرة، وافتتحت نوافذ إسلامية في شركات تأمين تجارية.

ولما ظهر الوعي التأميني لدى المؤسسات والأفراد، وتفضيل العملاء للمنتجات المالية الإسلامية، ومنها: المنتجات التأمينية، وارتفاع الطلب على منتجات التأمين الإسلامي، ووجود سوق متنامٍ لها في جميع أنحاء العالم، ولاسيما في منطقة الخليج العربي، والدول العربية والإسلامية، بالإضافة إلى وجود تجارب ناجحة لبعض شركات التأمين التكافلي في كل من الكويت، وقطر، والإمارات، والبحرين، فإن ذلك تسبب بخلق سوق واسع للتأمين الإسلامي في الدول العربية والإسلامية، حتى إننا نلاحظ وجود اتجاه رسمي في بعض الدول لجعل صيغة التأمين الإسلامي هي الصيغة التأمينية المعتمدة؛ كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، والسودان، التي تحول كل سوق التأمين السوداني 'تأمين مباشر وإعادة تأمين' إلى سوق تكافلي بموجب القانون عام 1992 م.

ومن خلال الاطلاع على واقع خدمات التأمين الإسلامي بالجزائر، ومن خلاله الإشارة إلى تجربة " شركة سلامة للتأمينات الجزائر "والتي حققت نموا في أعمالها وربحيتها في السوق الجزائرية، وهي الآن تهدف إلى الرفع من قيمتها بزيادة رأسمالها، كما تسعى إلى توسيع نشاطاها التكافلي وذلك بإطلاق منتجات جديدة في هذا المجال، ويعتبر شركة سلامة للتامين الشركة الجزائرية الوحيدة في مجال التأمينات المسجلة في سوق دبي للأوراق المالية، تحت مظلة الشركة العربية ."A للتامين وإعادة التأمين" إياك "المصنفة من طرف هيئة التصنيف العالمية ستاندارز اند بورز أن صناعة التأمين التكافلي، لا تزال تواجه جملة من التحديات الإستراتيجية التي تهدد مستقبلها، ما لم يتم تطوير حلول شرعية وأدوات فنية من شأنها دعم هذه الصناعة وتأمين مسيرتها الواعدة. ضرورة التدخل السريع لمواجهة هذه التحديات وتحديد جوانب القصور في صناعة التأمين التكافلي، حيث تتطلب عملا جادا لاستكمال نواقصها ومعالجة ما يشوبها من عجز وما يعتريها من خلل، ومنها غياب التشريع" القانون "المنظم لهذه الصناعة، غياب معيار شرعي خاص في الضوابط الشرعية للتغطيات التأمينية"، ضعف مهام التفتيش والرقابة الشرعية اللاحقة، إضافة إلى ضعف التأهيل الشرعي لدى منسوبي شركات التأمين التكافلي، إلى جانب غياب الهيئة العليا للتأمين التكافلي الإسلامي.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية حول التأمين التكافلي

أولا: دراسة جوستينا نورديناواتي ايرواني عبد الله (2019)[1] مقال بعنوان "تحليل الطلب على التكافل العائلي والتأمين على الحياة" تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في العوامل الرئيسية التي تؤثر على الطلب على الأسرة التكافل ومقارنته بنظيره التقليدي. هذه الدراسة تبحث عن سوق التكافل والتأمين الماليزي باستخدام البيانات ذات الصلة التي تم الحصول عليها من بنك Negaraماليزيا ودائرة الإحصاء الماليزية للفترة من 1990 – 2009. قيد تحليل البيانات، تستخدم هذه الدراسة نموذج الانحدار المتعدد. تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن، أربعة متغيرات هي "نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي"، "التعليم"، "الادخار" و "الدين" يرتبط بشكل كبير بالطلب على التكافل العائلي. من ناحية أخرى، هناك ثلاثة متغيرات التي تؤثر بشكل كبير على الطلب على التأمين على الحياة، أي "الناتج المحلي الإجمالي لكل نصيب الفرد من "الادخار" و "الدين". تكشف هذه الدراسة أن هناك عاملين يؤثر سلبًا على الطلب على التكافل العائلي، أي مؤشر أسعار العملاء والادخار في الوقت نفسه، فإن العمر والدين هي العوامل التي تؤثر بشكل سلبي على تأمين الحياة. تعكس النتائج أيضًا تقبلاً أعلى من الجمهور للتكافل مقارنةً بالتأمين التقليدي في السوق الماليزي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وجدت أن العامل المحدد الذي يؤثر على الطلب التكافل العائلي والتأمين على الحياة مختلفان. فيما يتعلق بتكافل الأسرة، النتائج تبين أن هناك أربعة متغيرات هي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتعليم والادخار والدين الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمحدِّد الطلب على التكافل العائلي من ناحية أخرى، لا يوجد سوى ثلاثة متغيرات تؤثر بشكل كبير على الطلب على التأمين على الحياة وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والادخار والدين تشير نتائج هذه الدراسة أيضًا إلى الحكومات صانع السياسة والمنظمون.

- يجب أن يكونوا أكثر التزامًا بدعم تطوير صناعة التكافل. كما نعلم فإن الحكومة أيضا إنشاء محددة لوائح التكافل. فيما يتعلق بمساحة التكافل .
- يجب عليهم التركيز على حماية المشاركين لفائدة وضمان ثقة السوق من خلال اللوائح الاحترازية.
- الدعم المنظم لأعمال التكافل أمر ضروري لضمان الثقة اللازمة للعملاء. وبالتالي يمكن أن تضغط على اختراق سوق التكافل في الدعوة شركات أخرى للمشاركة في هذه الصناعة.

[1] Nurdianawati Irwani Abdullah and Gustina **Analysis of Demand for Family Takaful and Life Insurance: A Comparative Study in Malaysia** https://ibtra.com/pdf/journal/v8_n4_article5.pdf **, (08/15/2020) 18:10**

تعطي هذه الدراسة أيضًا للجمهور بشكل عام بمعنى أنهم سوف تحصل على تعليم وفهم أفضل في التكافل، سيكونون أيضًا على دراية بالفوائد التي يقدمها التكافل في إدارة مخاطرها.

أيضا يمكن أن يعطي المزيد من الروح لهم العمل بجدية أكبر وتحسين دخلهم ولديهم الأفضلية للحماية وتحسين حياتهم من خلال المساعدة المتبادلة وروح التعاون .

ثانيا: دراسة مُحَّد فوزي أبو حسين، نصر هشام نور مُحَّد، مُحَّد يحيى (2014)[1] مقال بعنوان" صناعة التكافل (التأمين الإسلامي) في ماليزيا والخليج العربي" تناولت هذه الدراسة نمو وتطور صناعة التكافل في ماليزيا ودول الخليج العربي وتقديم نظرة ثاقبة على التحديات والآفاق والاتجاه المستقبلي للصناعة بين هذين الخصمين في الأسواق. كما يبحث في العوامل المساهمة في نمو وتطور الصناعة في كلا السوقين من خلال استخدام التقارير التاريخية ووثائق الشركة والتحليلات المهنية للوصول إلى استنتاج مفاده أن مستقبل الصناعة في هاتين المنطقتين ليس فقط وراثيًا ولكنه مربح أيضًا ومن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة يتضح لنا أن ماليزيا ودول الخليج العربي هي من نصرتهم تتقدم في صناعة التمويل الإسلامي.

كما يلاحظ أن صناعة التكافل شهدت الكثير من التطور منذ إدخالها في معاملات التأمين الحديثة، والنجاح الذي تم في هذه البلدان كان رائعا. ومع ذلك تم اكتشاف أن الصناعة لديها تكافح للتعامل مع عدد من المشاكل والتحديات في كل من ماليزيا ودول الخليج العربي. من بين أمور أخرى:

- انخفاض مستوى الوعي حول الطبيعة الأساسية وجوهر هذا النوع من منتجات التأمين .
- وانخفاض مستوى قبول منتجاتها، وعدم كفاية اللوائح التنظيمية وعدم فعالية شركات الحوكمة .
- نقص الموظفين المؤهلين، ونقص المنتجات المبتكرة ومشاريع الاستثمار المحدودة صناديق التكافل.

لذلك هناك حاجة لمنظمي هذه الصناعة لتوفير السبل لتوسيع واستدامة هذه الصناعة في كل من ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال إنشاء نظام فعال للتوعية العامة، وتحسين الإستراتيجية التشغيلية وتوفير تدريب عالي الجودة للموظفين.

[1] Muhammad Fawzi Abu Hussein, Nasr Hisham Noor Muhammad, Muhammad Yahya . The Takaful Industry (Islamic Insurance) in Malaysia and the Arabian Gulf
https://www.researchgate.net/profile/Norul_Mansor/publication/334379762_Zakat_Versus_Taxation_An_Overview_of_the_Implementation_in_Malaysia/links/5d5b5bea299bf1b97cf78812/Zakat-Versus-Taxation-An-Overview-of-the-Implementation-in-Malaysia.pdf, (08/15/2020) 18:19

ثالثا: دراسة محيزم اسماعيل (2013)[1] ورقة أعمال بحثية بعنوان محددات الأداء المالي: حالة شركات التكافل والتأمين العام في ماليزيا، تناولت هذه الدراسة التحليل التجريبي لتحديد محددات أداء شركات التكافل والتأمين العامة في ماليزيا، كما أجريت باستخدام مجموعة بيانات لوحة خلال الفترة من 2004 إلى 2007 باستخدام عائد الاستثمار كمقياس للأداء، يرتبط هذا المقياس بعدد من الاقتصاديات ومتغيرات محددة للشركة، وهي مستويات الربح / الفائدة، وعوائد حقوق الملكية، وحجم الشركة، الاعتماد على إعادة التكافل / إعادة التأمين هامش الملاءة، السيولة، والمساهمة / نمو الأقساط، المختار بناءً على النظرية والأدب ذي الصلة ثلاثة تم استخدام نماذج تقدير بيانات اللوحة لهذه الدراسة على أساس تجريبي، والهدف من هذه الدراسة هو فحص محددات الأداء المالي للمؤسسة وشركات التكافل والتأمين العام في ماليزيا، كذلك استخدام نموذج الاقتصاد في تحليل الأداء وليس النموذج السلوكي، أيضا دراسة الأداء المالي لشركات التكافل والتأمين ذات أهمية خاصة في ضوء المشهد المالي الحالي الذي أصبح بشكل متزايد، الدراسة أيضا ذات صلة خاصة في الرأي، وأوضحت أن قطاع التكافل العام في ماليزيا لم يكن له تأثير كبير بعد مقارنة بنظيره، ومن أهم النتائج وجدتها هذه الدراسة أن حجم الشركة والاعتماد على إعادة التكافل والملاءة المالية الهامش محددات ذات دلالة إحصائية لأداء الاستثمار في شركات التأمين الإسلامية العامة في ماليزيا .

رابعا: دراسة نورما مُحَمَّد سعد (2012)[2] ورقة بحثية بعنوان تحليل كفاءة التكافل والتأمين الشركات في ماليزيا تناولت هذه الدراسة كفاءة التأمين التكافلي غير الحياة والتأمين التقليدي للشركات في ماليزيا خلال الفترة من 2007 إلى 2009. فهو دراسة لكفاءة شركات التكافل مهم للنظام المالي الماليزي المزدوج حيث يعمل مشغلوا التكافل بالتوازي مع نظرائهم التقليديين، البيانات المدخلات والمخرجات التي تتكون من مجموعة من شركات التكافل غير الحياة والتأمين.

وقد تم تحليلها من أجل قياس كفاءة هذه الشركات باستخدام نهج إدارة مكافحة المخدرات بشكل عام، تبين أن كفاءة شركات التكافل أقل من المعتاد، تم تسجيل شركة تكافل واحدة فقط، وهي Prudential BSN Takaful Bhdأداء TFP أعلى من المتوسط الصناعي. شركات التكافل الخمس المتبقية هي احتلت المرتبة الأدنى من بين 28 شركة من حيث أداء TFP. هؤلاء يجب أن تساعد النتائج شركات

[1] Muhaizam Ismail Determinants of Financial Performance: The Case of General Takaful and Insurance Companies in Malaysia، International Review of Business Research Papers Vol. 9. No. 6. November 2013 Issue. Pp. 111 – 130

[2] Norma Md. Saad،An Analysis on the Efficiency of Takaful and Insurance Companies in Malaysia: A Non-parametric Approach،Rev. Integr. Bus. Econ. Res. Vol 1(1)، Pp. 33 – 53

التكافل في تحسين كفاءتها من أجل الحصول على ميزة تنافسية على نظرائهم التقليدية. النتائج لها آثار مهمة على شركات التأمين والتكافل في ماليزيا خلال فترة التحليل، شهدت الصناعة تدهورًا في TFP، ويرجع ذلك أساسًا إلى تدهور كفاءة التقنية، ومع ذلك فقد ساهم تغيير الكفاءة بشكل إيجابي في TFP.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها تشير ضمناً إلى تراجع كبير في المكونات الفنية ونمو إيجابي في الكفاءة أن تدهور TFP في صناعة التكافل والتأمين في ماليزيا يرجع إلى نقص الابتكار في المكونات التقنية، لذلك يجب أن تزيد صناعة التكافل والتأمين من إجمالي الإنتاجية الكلية لها من خلال تحسين المستوى الفني عنصر مثل تحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم خدمات جيدة للعملاء. تقتصر الدراسة على ست شركات تكافل فقط وبالتالي فإن النتائج إرشادية ولكن ليست قاطعة على صناعة التكافل والتأمين الماليزية ككل. منذ أكثر من أعوام تم إصدار تراخيص للشركات من قبل البنك المركزي لممارسة أعمال التكافل في ماليزيا، هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات الشاملة لفحص كفاءة التكافل الشركات مقابل نظيراتها التقليدية.

خامسا: دراسة عبد الرحمن زرياح، رزيلين مُحَّد يوسف، فائزة أبو بكر (2008)[1] وهي ورقة بعنوان التنمية الاقتصادية والادخار وأداة الاستثمار في ماليزيا، تناولت هذه الدراسة إلى أن المتغيرات الاقتصادية إلى حد ما هي الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار المستهلك و TBR و KLCI قد تكون مؤشرات مهمة ومحتملة في تحديد أداء الصناعة، في حين أنه من الطبيعي أن نستنتج أنه كلما ارتفع دخل بلد ما سيكون الطلب متزايدا، وأظهرت هذه الدراسة أن العكس هو ينطبق على حالة تكافل ماليزيا حيث يتم قياس الطلب من حيث صافي كسب الأرباح لدى عامة الناس وعي عالٍ جدًا بالمنتج ومنافعها، وبالتالي فإن أي قدر من الانكماش في الدخل سيحثهم على ذلك رفض شراء السياسات.

أيضا هناك بعض القيود التي يجب تسليط الضوء عليها تشمل الفترة التي تم الاطلاع بها بالنسبة لهذه الدراسة والتي هي قصيرة نسبيًا، أي تسع سنوات، كان من الممكن أن تسبب مشكلة إلى التحليل الذي لم ينتج عنه علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات، بالإضافة إلى ذلك حجم العينة الصغير، أي مع وجود شركتين فقط في المسح، لا يبشر بالخير للبحث. ومع ذلك، فإن نتائج الدراسة أظهرت بعض الآثار

[1] Zuriah Abdul Rahman* Rosylin Mohd.Yusof* & Faizah Abu Bakar* ، FAMILY TAKAFUL: IT'S ROLE IN SOCIAL ECONOMIC DEVELOPMENT AND AS A SAVINGS AND INVESTMENT INSTRUMENT IN MALAYSIA – AN EXTENSION* Shariah Journal, Vol 16 No.1 (2008), 89-105

الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية على ماليزيا من حيث فرص العمل والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، يمكن استخدام تجربة على الرغم من قلة مساهمتها كنموذج للآخرين من أجل تعزيز المدخرات والاستثمار في بلدانهم.

المطلب الثالث: تحليل الدراسات السابقة والمقارنة بينها

في هذا المطلب سنقوم بالتحليل والمقارنة بين الدراسات السابقة حيث سنتطرق إلى تحديد النقاط التي تكون متشابهة في البداية ثم النقاط المختلفة والتي سنتمكن من خلالها إبراز أهمية دراستنا الحالية .

جدول رقم (02): تحليل الدراسات السابقة والمقارنة بينها

الرقم	عنوان الدراسة	المشكلة الرئيسية للدراسة	متغيرات الدراسة	أهم النتائج	ملاحظات
1	إمكانية تقديم صيغ التأمين التكافلي من قبل شركات التأمين التجاري دراسة عدد من شركات التأمين لولاية قسنطينة	هل يمكن أن تتبنى شركات التأمين التجاري لصيغ التأمين التكافلي	-التأمين التكافلي - شركات التأمين التجاري	. يعمل التأمين التكافلي على تحقيق مبدأ التكافل من ناحيتين: تحقيق مبدأ التعاون والتكافل بين المؤمن لهم، ومبدأ العدالة بين المساهمين و حملة الوثائق من جهة وبين حملة الوثائق أنفسهم من جهة أخرى . يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنجاح شركات التأمين التكافلي القائمة على قرار تقديم صيغ التأمين التكافلي من قبل شركات التأمين التجاري	تناولت هذه الدراسة نجاح شركات التأمين التجاري التي تتبنى بعض صيغ التأمين التكافلي من حيث رقم أعمالها وعدد المشتركين ولكنها لم تربط ذلك بمدى تأثيره بمتغير اقتصادي مثل الادخار والاستثمار.
2	الفائض التأميني كآلية لتمويل التنمية المستدامة	- ما هي فرص و إمكانيات استغلال الفائض التأمين في الصناعة التأمينية التعاونية كآلية لتمويل مشاريع التنمية المستدامة	الفائض التأميني التنمية المستدامة	- يعتبر الفائض التأميني ما تبقى من اشتراكات التأمين التي يدفعها "المستأمنون" في "شركة التأمين الإسلامية" وعوائدها بعد أداء التعويضات والمصروفات، وتجنيب الاحتياطيات والمخصصات. - الفائض التأميني هو مملوك "للمستأمنين" دون غيرهم من حملة الأسهم. - الفائض التأميني يعتبر من أهم البدائل	اقتصر هذا البحث على دراسة موضوع التأمين التكافلي وربطه بأحد المتغيرات الاقتصادية المهمة من الجانب المفاهيمي دون الاعتماد على الجانب الكمي الاقتصادي

		؟		التمويلية للمشاريع التنموية المستدامة.	لقياس مدى التأثير بينهما.
3	أسس عمل شركات التأمين التكافلي وتحليل الأداء المالي	-ماذا يعني التكافل وما هي الأسس التي تستخدمها شركات التكافل لتأدية وظائفها؟ -ما هي الفرص والتهديدات التي تواجه صناعة التكافل؟ -كيف يمكن قياس الأداء المالي لشركات التكافل للتأكد من سلامتها المالية؟	. التأمين التكافلي . تحليل الأداء المالي	. شركات التكافل لديها مقدرة على المنافسة والصمود أما القطاع التقليدي الأقدم من حيث النشأة . من الممكن أن تدخل شركات التكافل في مجال تغطية الأخطار الجديدة والكبيرة ولكن بخطى غير متسارعة ومدروسة جيدا في ضوء الطاقة الاستيعابية لهذه الشركات وفي ضوء وجود صناعة إعادة تكافل قوية. . توافر فرص نمو ضخمة في قطاع التأمين التكافلي على مستوى المنطقة والعالم.	اهتمت هذه الدراسة بالأداء المالي للتأمين التكافلي ومقارنته بالتأمين التقليدي دون التطرق إلى مدى تأثير الأداء المالي على أحد المؤشرات الاقتصادية.
4	رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات التأمين التكافلي الإسلامي	-هل يمكن لصناعة التأمين التكافلي الإسلامي مواجهة التحديات التي تواجهها حاليا ومستقبلا من خلال رؤية استراتيجية تحقق لتلك الصناعة المصداقية الشرعية جنبا إلى جنب مع	-تحديات التأمين التكافلي -التأمين التكافلي الإسلامي	- يواجه صناعة التأمين التكافلي الإسلامي خمس تحديات رئيسة تتمثل في: . الجدل الدائر في مشروعية التأمين التعاوني الإسلامي . وافتقاد العديد من الدول الإسلامية لوجود بنية تشريعية ملائمة للتأمين التكافلي الإسلامي . غياب أو ضعف أو صورية الرقابة الشرعية . المنافسة بين شركات التأمين التكافلي الإسلامي وشركات التأمين التقليدي . انخفاض الوعي بالتأمين التكافلي الإسلامي لدى جمهور المسلمين.	تناولت هذه الدراسة التحديات التي تواجهها شركات التأمين التكافلي من الجانب الشرعي والاجتماعي دون التطرق إلى الجانب الاقتصادي الكمي بل اكتفت بالجانب النظري.

		الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الاجتماعية.			
5	التأمين التكافلي الإسلامي		. التأمين التكافلي	. يمكننا اعتبار التأمين التكافلي بديلا شرعيا للتأمين التجاري بتقديم نماذج اقتصادية إسلامية خالية من الربا كالمضاربة و الوكالة و الوقف و هذا ما يجعل النظام الاقتصاد الإسلامي أكثر جاذبية لرؤوس الأموال نجح التأمين التكافلي في منافسة التأمين التجاري في العديد من المجالات مما جعل بعض شركات التأمين التجاري تتحول إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في بعض الدول بالإضافة الى الدور المكمل لدورة الاقتصاد الإسلامي التي ابتدأتها البنوك الإسلامية	تناولت هذه الدراسة مدى إمكانية اعتبار التأمين التكافلي بديلا للتأمين التقليدي من الجانب الشرعي ومساعد لاستكمال النظام الاقتصاد الإسلامي دون البحث عن علاقته او أثره في احد المؤشرات المالية او الاقتصادية
6	التأمين التعاوني الإسلامي كبديل عن التأمين التجاري التقليدي	إمكانيات إحلال التأمين التعاوني كبديل للتأمين التقليدي ؟	التأمين التعاوني . التأمين التجاري	. نجاح الاستثمار الإسلامي ودوامه ومواجهته للأزمات التي واجهت قطاع المال على مستوى العالم	تطرقت هذه الدراسة إلى مدى نجاح التأمين التكافلي في مواجهة الأزمات دون ارتباط ذلك بمؤشر اقتصادي.
7	التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر – الواقع والآفاق —	هل يمكن للتأمين التكافلي الإسلامي أن يكون بديلا عن التأمين التجاري التقليدي في الجزائر؟	. التأمين التكافلي التأمين التجاري	. حاجة السوق الجزائري إلى التأمين التكافلي كبديل للمنتجات التأمينية الأخرى لجلب كثير من المواطنين إلى هذا السوق الواعد . ظهور الصيرفة الإسلامية بقوة في المعاملات المالية يحتم على هذا النوع من التأمين أن يجد طريقه إلى الوجود كحل وحيد لغياب الوعي التأميني لدى شريحة كبيرة في المجتمع	نفس ملاحظات الدراسة رقم 6 باستثناء إضافة دراسة حالة الجزائر

8	صناعة التأمين التكافلي الإسلامي في دول مختارة بين الواقع،الآفاق والتحديات	واقع التأمين التكافلي في كل من السودان ودول الخليج	. صناعة التأمين التكافلي	. التأمين التكافلي – على اختلاف الأسس التي يقوم عليها – يهدف إلى تقديم الخدمة التي يقدمها التأمين التقليدي للمستأمن (حامل الوثيقة)، ولكن بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقد والربا وسائر المحظورات، وذلك بتقديم المستأمن اشتراكات متبرعا كليا أو جزئيا، لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر للمؤّمن، وما يتحقق من فائض بعد التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطات يوزع على المستأمنين (حملة الوثائق).	حاولت هذه الدراسة التعريف بالتأمين التكافلي وبيان الأسس القائم عليها مع دراسة بعض الحالات في السودان ودول الخليج من الجانب النظري والوصفي دون اقتران ذلك بمتغير اقتصادي.
9	تحليل الطلب على التكافل العائلي والتأمين على الحياة	ما هي المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية التي يمكن أن تؤثر على الطلب على التكافل العائلي والتأمين على الحياة	التكافل العائلي التأمين على الحياة	. العامل المحدد الذي يؤثر على الطلب التكافل العائلي والتأمين على الحياة مختلفان . هناك أربعة متغيرات هي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتعليم والادخار والدين الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمحدِّد الطلب على التكافل العائلي . لا يوجد سوى ثلاثة متغيرات تؤثر بشكل كبير على الطلب على التأمين على الحياة وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والادخار والدين	. تناولت هذه الدراسة مدى إقبال العائلات على احد منتوجات التأمين التكافلي حيث ركزت على الجانب الاجتماعي الشرعي دون التطرق الى كونه بديلا اقتصاديا بكل ما حققه من نتائج كمية
10	صناعة التكافل (التأمين الإسلامي) في ماليزيا والخليج العربي	إلى أي مدى تعمل كل من ماليزيا ودول الخليج العربي أرض خصبة لتوسع صناعة التكافل.	-صناعة التكافل -التأمين الإسلامي	. أن صناعة التكافل شهدت الكثير من التطور منذ إدخالها في معاملات التأمين الحديثة	تناولت هذه الدراسة العوامل الاجتماعية والشرعية التي جعلت كل من ماليزيا وبلدان الخليج أرضا لتوسع صناعة التأمين التكافلي ولكنها لم تقدم أي مؤشرات اقتصادية كمية يمكن الارتكاز عليها للحكم على مدى نجاعة

					التأمين التكافلي
11	صناعة التكافل الماليزية و عوامل نجاحها و مكامن تطويرها	-ما هي أهم انجازات التجربة الماليزية في التأمين التعاوني على مستوى البنية التحتية والإطار القانوني وإسهاماتها في خدمة العملاء، وكذا أهم عوائقها.	. صناعة التكافل . عوامل النجاح ومكامن التطور	. صناعة التكافل الماليزية حققت منذ تأسيسها سنة 1984 م وإلى يومنا هذا إنجازات نوعية شملت السياسات والقوانين والمنتجات . أبرز ملامح نجاح صناعة التكافل الماليزية تحقيقها لنسبة نمو عالية، وامتلاكها لأكبر سوق تكافلي في العالم بنسبة تقدر ب 26 % من أصول التكافل العالمي	استطاعت هذه الدراسة أن تبين نجاح التأمين التكافلي بماليزيا في كسب نسبة لا بأس بها من أصول التكافل في العالم والعوامل التاريخية والقانونية التي ساعدت على ذلك ولكنها لم تعرض مدى تاثيره على معدلات النمو الاقتصادي
12	محددات الأداء المالي: حالة شركات التكافل والتأمين العام في ماليزيا	-ما هي العوامل التي تؤثر على الأداء المالي لشركات التكافل والتأمين العامة في ماليزيا والتي ستكون ذات فائدة للسلطات التنظيمية والصناعة والمشاركون.	-محددات الأداء المالي -شركات التأمين التكافلي	. حجم الشركة والاعتماد على إعادة التكافل والملاءة المالية الهامش محددات ذات دلالة إحصائية لأداء الاستثمار في شركات التأمين الإسلامية العامة في ماليزيا	تناولت هذه الدراسة محددات الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي في ماليزيا ومدى تأثيرها على الاستثمار ولكنها لم تتناول تأثير ذلك على الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا.
13	تحليل كفاءة التكافل و تأمين الشركات في ماليزيا خلال الفترة من 2007 إلى 2009.	ما هي محددات كفاءة شركات التكافل غير الحياة للفترة 2007-2009 ويقارن بين أداء شركات	. كفاءة التأمين . تامين الشركات	. تراجع كبير في المكونات الفنية ونمو إيجابي في الكفاءة وذلك أن تدهور TFP في صناعة التكافل والتأمين في ماليزيا يرجع إلى نقص الابتكار في المكونات التقنية تم تسجيل شركة تكافل واحدة فقط، وهي Prudential BSN Takaful Bhd أداء TFP أعلى من المتوسط الصناعي	

		التكافل مع نظيراتها التقليدية في ماليزيا.		وشركات التكافل الخمس المتبقية احتلت المرتبة الأدنى من بين 28 شركة من حيث أداء TFP.	
14	التنمية الاقتصادية والادخار وأداة الاستثمار في ماليزيا	-العلاقات الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والطلب العائلي (التأمين على الحياة الإسلامي) في ماليزيا.	. التنمية الاقتصادية . الادخار . أداة الاستثمار	خلصت هذه الدراسة إلى أن المتغيرات الاقتصادية إلى حد ما هي الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر أسعار المستهلك، و TBR، و KLCI قد تكون مؤشرات مهمة ومحتملة في تحديد أداء صناعة التكافل وخاصة سوق التكافل العائلي.	تناولت هذه الدراسة المتغيرين الاقتصاديين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار المستهلك و أثرهما في تحديد أداء صناعة التكافل وخاصة سوق التكافل العائلي لكن نتائج البحث لم تقدم لنا أثرا كميا للمتغيرين الاقتصاديين على أداء صناعة التكافل

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الرابع : ارتكاز دراستنا على الدراسات السابقة

معظم الدراسات السابقة التي تم ذكرها وتحليلها تحمل وجه من أوجه الشبه وكذا الاختلاف بينها وبين دراستنا فتكمن أوجه التشابه بين الدراسات السابقة ودراستنا في تناول موضوع التأمين التكافلي في جانبه النظري والاصطلاحي من خلال التطرق لمفهومه و نشأته وخصائصه و المقارنة بينه وبين التأمين التجاري ولم نعثر على أي دراسة تطرقت إلى العلاقة بين التأمين التكافلي والناتج الإجمالي المحلي باستثناء دراسة عبد الرحمن زرياح، رزيلين مُحَّد يوسف التي تناولت الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار المستهلك وتأثيرهما على أداء صناعة التكافل أي محاولة تحديد تأثير المتغيرين الاقتصاديين السابقين على التأمين التكافلي مركزا فيها على سوق التكافل العائلي وسنحاول في دراستنا التركيز على العلاقة الكمية بين التأمين التكافلي والناتج الإجمالي المحلي والذي سيفيد في إبراز أثر التأمين التكافلي على النمو الاقتصادي خاصة بعد ميول الكثير من خبراء الاقتصاد لمنتجات الاقتصاد الإسلامي كبديلة للمناهج الاقتصادية التقليدية بعد الإجماع على نجاح الأول في التصدي للازمات المالية الحديثة والتي خلقت مشاكل كبيرة في الاقتصاد العالمي وهذا ما يميز دراستنا حيث نحاول الوصول إلى الأثر الكمي

للتامين التكافلي على أحد أهم المتغيرات الاقتصادية والمتمثل في الناتج الإجمالي المحلي والذي يعد مقياسا لحساب معدل النمو الاقتصادي .

خلاصة الفصل

التأمين التكافلي هو الصيغة المتفق عليها شرعا للحلول محل التأمين التقليدي حيث يشترك النوعان من حيث المبدأ المبني على محاولة التخفيف من خطر مستقبلي محتمل و الشعور بالراحة والأمان ولكن يختلفان من حيث المضمون، حيث يعتبر الأول عقد تبرع أما الثاني فهو عقد معاوضة، ولقد حُرم التأمين التقليدي لما يتضمنه من غرر وربا واحل التأمين التكافلي لأنه عقد تعاون وتكافل خالي من الغرر والربا .

ومؤسسات التأمين التكافلي أصبحت واقعا عالميا تزاول نشاطها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتعبر بصورة حية عن التعاون والتضامن بين الأفراد الذين تربطهم علاقة التكافل الاجتماعي، لذلك بدأ الاهتمام نحو إنشاء شركات التأمين التكافلي، وخاصة بعد عجز النظم التأمينية المعاصرة في تحقيق هذا التكافل نظرا لاتجاهها إلى تحقيق مصالحها وتعظيم أرباحها، واعتبارها وسيلة للتجارة والربح وليس للتعاون والتكافل .

وللتأمين التكافلي دور مهم في توجيه مدخرات نحو الاستثمار من خلال الفائض التأميني، والفائض التأميني هو الفرق المتبقي من أقساط التأمين وعوائدها بعد التعويضات والمصاريف والمخصصات حيث يصرف كله أو بعضه على المشتركين وهم حملة الوثائق فقط، وهو أهم ما يتميز به التأمين التكافلي الإسلامي .

ويساهم التأمين التكافلي في التنمية الاقتصادية من خلال توظيف الفوائض التأمينية في الأسواق المحلية والأجنبية وفي مختلف المشاريع الاقتصادية عن طريق أسلوب المضاربة أو الوكالة بالأجر لغرض دفع عجلة النمو الاقتصادي ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياسا للنشاطات الاقتصادية التي تقوم على أرض دولة معينة، النمو الاقتصادي هو الفرق بين كمية الناتج المحلي الإجمالي لسنتين على التوالي، أيضا انتعاش قطاع التأمين التكافلي وتطور حجمه مدعوم بتطور أسواق التمويل الإسلامي وازدياد الاهتمام الدولي بهذا النوع من الخدمات والذي من شانه أن يرفع في معدل مساهمة قطاع التأمين التكافلي في إجمالي الناتج المحلي وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي .

نظريا ارتأينا أن أثر التأمين التكافلي على الناتج المحلي الإجمالي هو أثر ايجابي حيث تقوم شركات التأمين بإدارة حساب المشتركين واستثمار الفائض التأميني لذلك نجد في نهاية السنة المالية أن حساب أصحاب الأسهم يتكون من أتعاب إدارة حساب المشتركين مضافا إليه نسبة من أرباح استثمار الفائض التأميني لذلك يعبر الحساب

عن القيمة المضافة لشركة التأمين وهو يؤثر تأثيرا إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي، كذلك حساب المشتركين هو الحساب الذي يعبر عن الفائض التأميني وهو مملوك بالكامل للمشتركين، وفي حالة تغطية جميع التزاماته يكون موجب ويوزع على المشتركين وبذلك يؤثر تأثيرا ايجابيا على الناتج المحلي الإجمالي، أيضا في حالة عدم استطاعته تغطية جميع التزاماته (وفي الأغلب لا يكون هذا العجز كبيرا) يغطى الفارق بتعاون وتكافل جميع المشتركين وبذلك يكون هذا الحساب = 0 وهو لا يؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي.

كذلك من خلال تناولنا للدراسات السابقة عرفنا أنها أحد أهم أجزاء البحث العلمي، ويعد وجودها شرط أساسي في كل بحث علمي، وبدونها لن يكون البحث العلمي صحيحا، وبالتالي ومن خلالها حاولنا تجنب الوقوع في الأخطاء التي وقع بها الباحثون، كما أنها توفر الوقت والجهد من خلال تقديمها لمعلومات واضحة حول موضوع الدراسة، تعد أيضا من الأمور التي تسهل عملية اختيار الإطار النظري، كذلك من خلالها كنا قادرين على عقد المقارنات ما بين بحثنا العلمي وبينها، وبالتالي اكتشاف نقاط الاتفاق والاختلاف.

الفصل الثاني

قياس أثر حجم التأمين التكافلي في إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا

تمهيد

برزت الصناعة المالية الإسلامية كأحد مجالات المنافسة والتأثير على السوق المالي، على مدى العقود الثلاثة الأخيرة وأصبحت تساهم في التنمية الاقتصادية. و باعتبار ماليزيا إحدى الدول التي قامت بتطبيق النموذج الإسلامي في الاقتصاد لكي تصبح من الدول الرائدة صناعياً بحلول عام2020 م، وهو الهدف الذي تتحرك صوبه بكل ثبات .

تمكنت صناعة التكافل من البروز كعنصر هام في النظام المالي كما نجحت في الاندماج مع العناصر الأخرى للنظام المالي الإسلامي وهذا من خلال النمو القوي والمستمر خلال العشرين سنة الماضية، حيث أثبتت قدرتها على مواجهة التنافس الشديد من صناعة التأمين الأكثر تقدما وتطورا، وهذا الأمر يدل على تزايد الوعي بميزات وامتيازات التأمين التكافلي، وباعتبار أن قطاع الخدمات يعتبر القطاع الأكثر مساهمة في الناتج الإجمالي المحلي الماليزي والذي عرف نموا مستمرا خلال العقود الثلاثة الأخيرة و في هذا السياق سنحاول من خلال هذا الفصل وباستخدام الدراسة القياسية التجريبية الوصول إلى العلاقة بين حجم التأمين التكافلي والناتج الإجمالي المحلي.
وخصصنا هذا الفصل إلى مبحثين كالاتي:

- **المبحث الأول: التأمين التكافلي في ماليزيا**
- **المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية والقياسية.**

المبحث الأول: التأمين التكافلي في ماليزيا

من خلال هذا المبحث سنحاول إلقاء لمحة عن دولة ماليزيا وتوجهها نحو نهج الاقتصاد الإسلامي وتطور صناعة التكافل فيها واهم القطاعات المساهمة في الناتج الإجمالي المحلي .

المطلب الأول: التعريف بماليزيا

كانت ماليزيا مستعمرة بريطانية تحصلت على استقلالها سنة 1957 لتجد نفسها تتخبط في الجهل والفقر ونسبة عالية من البطالة ولكن بحلول سنة 2000 أصبحت كدولة رائدة في منطقة شرق آسيا.

سنحاول في هذا المطلب اللقاء الضوء على المملكة الماليزية والتعريف بها جغرافيا واجتماعيا واقتصاديا

أولا: نظرة عن كثب للدولة الماليزية

1- الموقع والمساحة[1] :

ماليزيا دولةٌ إسلاميّةٌ تقع في جنوب شرق قارة آسيا، عاصمتها" كوالامبور "تتكوّن ماليزيا من إقليمين منفصلين هما شبه الجزيرة الماليزيّة التي كانت تُعرف باسم" غرب ماليزيا "وإقليم سرواك وصباح أو" شرق ماليزيا"، ويفصل بين الإقليمين بحر الصين الجنوبي .قامت دولة اتحاد ماليزيا في عام 1963 بعد اتحاد كل من الملايو وسرواك وصباح وسنغافورة، وتعتبر الملايو هي الدولة المستقلة حينها، بينما كانت كلاً من سنغافورة وسرواك وصباح مستعمرات بريطانيةٍ، إلا أنّ هذا الاتحاد لم يدم طويلاً فانسحبت سنغافورة وسرواك وصباح من هذا الاتحاد في عام 1965

وتبلغ مساحة ماليزيا 330 ألف كيلومتر مربع، ومناخها استوائي دائم الأمطار والحرارة على مدار السنة، وتغطي الغابات والأدغال نحو 68 % من مساحتها الكلية .وتتمتع بثروات طبيعية من القصدير والنفط والغاز والأخشاب والنحاس والبوكسايتكما تتميز ماليزيا بتعدد أجناسها وأديانها، غير أن هناك ثلاث فئات عِرقية كبيرة، هي الملايو والصينيون والهنود

2 – عدد السكان و التركيبة العرقية : عندما استقلت ماليزيا سنة1957 ، كان التقسيم العرقي في شبه جزيرة الملايو يشير إلى أن الملايو حوالي % 50 من السكان، بينما يشكِّل الصينيون% 37 ، والهنود % 12 وقد رفع انضمام ولايتي صباح وسرواك إلى الاتحاد الماليزي سنة 1963 إلى حدٍّ ما من نسبة الملايو، كما ازدادت نسبتهم مع الزمن بسبب ارتفاع نسبة التكاثر مقارنة بغيرهم [2].

[1] .https//mawdoo3آخر زيارة للموقع بتاريخ 2020.09.29 على الساعة 15:43

[2] محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي و إدارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية

بلغ عدد سكان ماليزيا سنة 2016 حوالي 31.7 مليون نسمة، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد من يحملون الجنسية الماليزية قد بلغ أكثر من 26 مليونًا، حيث بلغت نسبة ما يُعرَف بأبناء البلد Bumiputra من بينهم 67.4 (وأغلبيتهم الساحقة من الملايو)، بينما بلغت نسبة الصينيين 24.6 %، والهنود 7.3 % والآخرين 0.8 % أما المقيمون من غير الماليزيين فيبلغ عددهم 2321000 مليونين وثلاثمائة وواحد وعشرين ألفًا أي بنسبة 8.2%من العدد الكلي للسكان.

ثانيا : تطبيق نظام الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا

قامت ماليزيا بتطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي علي أسس تدريجية منتظمة واستطاعت أن توفر مناخا للعيش والتأقلم ببين نظامين متتابعين احدهما يعمل وفق تعاليم وأحكام الشرعية الإسلامية وأخر وفق النظام التقليدي حيث أن طبيعة المجتمع الماليزي متعدد الأعراق و الديانات ليناسبه فكرة التحول الاقتصادي المفاجئ،إذا ينظر إلي هذا التحول بأنه إجراء تعسفي يتجاهل وجودهم مما يؤدي إلي الصدمات تعصف بكيان المجتمع كله[1].

تعتبر فترة مهاتير مُحَمَّد (1981 - 2003) مرحلة نقلة نوعية في قضية العلاقة بين الإسلام والتنمية حيث قام بعملية مزاوجة بين أحداث طفرة تنموية في ماليزيا متوافقة مع الاستخدام الجيد للعلاقة بين التنمية والإسلام فقد شهدت هذه الفترة زيادة الحركة الإسلامية في برامج التنمية الماليزية علي مستوى الاقتصاد والتعليم والإعلام

1- المرحلة الأولى من 1981 إلى 1989:

عرفت هذه المرحلة قيام المؤسسات التعليمية والمصرفية الإسلامية وتأسس نظم لتمويل والمحاكم الشرعية والتعديلات الدستورية الأزمة لمنح السلطات أكثر هيئات القضائية شرعيا' كما قامت الحكومة بتعديل قانون العقوبات مما يجعله أكثر اتفاق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأيضا شهدت سنه 1983 افتتاح الجامعة الإسلامية الدولية وطرح مقررات إلزامية عن الحضارة الإسلامية في الجامعات التي تدرس المسلمين وغير المسلمين ،واستضافة ماليزيا مؤتمر عن الحضارة الإسلامية في شهر مايو من نفس السنة وذلك ضمن خطة الحكومة التي تهدف إلي توعية الشعب الماليزي إسلاميا وتعريف الأمة وشبابها بالإسلام وتثقيفهم لحضارته والتي تظهر نوعية العلاقة التي تربط المسلمين وغير المسلمين و الحقوق التي يتمتع بها غير المسلمين في ديار الإسلام وذلك لخلق الود والتلاحم بين جميع العرقيات[2]

ومن أهم المقترحات التي شهدت هذه الفترة هي تلك المتعلقة باستخدام دينار الذهب في التعامل التجاري بين الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي كخطوة أولي لتوثيق التعاون التجاري والاقتصادي فيما بينها و إعادة إحياء استخدام الدينار الذهبي كصورة للوحدة تكامل الإسلامي الذي كان سائدا في العصر الذهبي للإسلام

[1] نبيه، فرج الحصري، تجربة ماليزيا في تحقيق الاقتصاد الإسلامي، الإسكندرية: دار الفكر،2003 ،ص52

[2] نوال، عبد المنعم بيومي، التجربة الماليزية، وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي، قاهرة: دار الشروق الدولية،2011 ص 113

كما يعكس هذا الإجراء مدى قدرة الدول الإسلامية علي إيجاد بديل إسلامي وبتالي قدرتها علي اتخاذ خطوات كبرى في سبيل تطبيق الاقتصاد الإسلامي[1]

اعتمدت ماليزيا في تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي أسلوبا لتعايش المؤقت ثم تحول التدريجي أو ما يطلق عليه "النظام المزدوج" الذي يجمع بين نظامين وهما نظام المصرفي التقليدي ونظام يعمل وفق تعاليم وأحكام شرعية إسلامية حيث يقول مهاتير مُحَمَّد" لقد قمنا بتطبيق نظام مصرفي إسلامي فريد من نوعه أطلق عليه نظام المزدوج ووفرنا كل الشروط الأزمة لتمكنه من العمل ولأداء وظائفه جنب إلي جنب النظام السائد وهذا النظام لم يصمم للمسلمين فحسب بل أتيحت خدماته لجميع المواطنين بما فيهم غير المسلمين

وقد ترجمت هذه الرؤية في إنشاء البنك الإسلامي الماليزي في 1983 حيث بدا الشعب الماليزي يتذوق حلاوة التوجهات الإسلامية لاقتصاد البلاد وبدا البنك في توظيف العمال توظيفا إسلاميا بوسائل الإسلامية المقررة شرعا وأدار البنك عملياته بنجاح حيث أن كثيرا من البنوك التجارية قد لجأت إلى فتح أقسام للمعاملات الإسلامية حرصا منها علي استقطاب مدخرات المسلمين الكثيرة التي أحست أنها بدأت تتسرب من تحت أيديهم وأصبح التوجه نحو النظام الإسلامي من جانب البنوك التي يكتسب كل يوما نقاطا جديدة علي حساب إي نظام أخر في البلاد وتم تأسس شركة التكافل الإسلامي" تكافل ماليزيا بيرهاد" في سنه 1983 كأول شركة تكافل وهي تابعة للبنك الإسلامي بعد إصدار البرلمان تشريعا وضعيا خاص يسمي قانون التكافل يسمح بإنشاء شركات تكافل بهدف توفير خدمات تكافلية تساعد المسلمين على مواجهة المصائب والأخطار التي يتعرضون لها وتقديم خدمات بعيدة عن أي محظورات شرعية وقد تمكن لاقتصاد الإسلامي إثبات جدارته وتفوقه على ارض الواقع

2- المرحلة الثانية من 1990 إلى 2003:

- ومع دخول عهد التسعينات أطلق مهاتير مُحَمَّد سياسة جديدة خلفا للإستراتيجية السابقة أطلق عليها السياسة القومية (National développent Policy) سنة 1991 على مدى بعيد (1991- 2000) هدفها تعزيز الحالة الاقتصادية ا للمجتمعات المختلفة مع التركيز هذه المرة على الكم والكيف وجاءت في إطار التوجه القومي الذي وضعه مُحَمَّد مهاتير خلال افتتاحه المجلس التجاري في 28 فيفري 1991 تحت شعار رؤية 2020.[2]

-رغم أن فترة مهاتير مُحَمَّد تعتبر النقلة الصناعية في التاريخ الاقتصادي الماليزي, إلا أن حكومته لم تهمل

القطاع الزراعي حيث عملت علي تنويع مصادر الدخل وتوسيع قاعدة الصادرات المحلية حيث قامت بإنشاء لجنة وزارية خاصة للإشراف على زيادة الإنتاجية الزراعية والتقليل من الخسائر السنوية في الاحتياط الأجنبية التي

[1] نبيه،فرج الحصري، مرجع سابق،ص47

[2] سعيد، إبراهيم كرديه، ماليزيا للقاري العربي، ط1 ، بيروت،(دم)،1996 ، ص6

تنفق علي واردات الغذاء كما ركزت علي المحاصيل الزراعية ذات العوائد العالية مما زاد في الإنتاج في قطاع الزراعة، و ساهمت في تشغيل اليد العاملة بنسب عالية خاصة في عام 1993 [1]

3- التكتلات الإقليمية :

إلي جانب النهضة الداخلية عمل مهاتير مُحَمَّد علي تعزيز التعاون الإقليمي التجاري من خلال تقديمه لفكرة إنشاء تكتل اقتصادي بين دول رابطة جنوب شرق آسيا(الآسيان)*يهدف من خلاله إلى جمع كل دول آسيا الشرقية والتركيز على التعاون الاقتصادي والإقليمي في مابين دول الأعضاء في مجال توحيد السياسات التصنيع وتحرير التجارة وحماية الصناعات الناشئة خاصة من الأضرار التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كالولايات المتحدة و أوروبا، وقدتم إنشاء منطقة التجارة الحرة سنة 1991 التي تهدف إلي إزالة جميع الحواجز الجمركية والغير جمركية تدريجيا ويتم تنفيذها لمدة خمسة عشرة سنة، فان هذه الرابطة تسعي إلي إقامة قاعدة أساسية لسوق موحدة بحلول سنة 2020 و بالتالي إقامة اكبر تكتل أسيوي قادر على مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى[2]

ولعل أفضل دليل على نجاح اختيار نظام الاقتصاد الإسلامي هو تفادي أزمة العملة سنة 1997 بعدم اللجوء الى الاقتراض من البنك الدولي والاعتماد على الموارد الداخلية المتاحة، مما جعلها تخرج من الأزمة في وقت قياسي و بأقل الأضرار.

المطلب الثاني: التأمين التكافلي في ماليزيا

يلعب التأمين التكافلي دورا جوهريا في النظام المالي الإسلامي ويعتبر النظام المالي الإسلامي محركا فعالا للموارد وممولا للأنشطة الاقتصادية المنتجة، وهذا يمكن من مسايرة نظائرها التقليدية في تقديم منتجات إسلامية متنافسة، كما يعزز هذا الهيكل الشامل قوة النظام المالي الإسلامي لتمكينه من تحمل الصدمات المالية ولزيادة استقرار النظام المالي بشكل عام.

قامت ماليزيا ضمن جهودها لإيجاد نظام مالي إسلامي باتخاذ منهج شامل، وذلك بالتركيز على جميع المكونات الأساسية للنظام المالي الإسلامي بشكل متساو، وهي المصرف الإسلامي والتكافل وأسواق الأموال ورؤوس الأموال الإسلامية

ويدعم ذلك عدة عوامل وخصائص حيث تمكنت صناعة التكافل في ماليزيا من البروز كعنصر هام في النظام المالي كما نجحت في الاندماج مع العناصر الأخرى للنظام المالي الإسلامي وهذا من خلال وجود وعي شعبي و

[1] علي،خلفاوي، عبد الوهاب، ريميدي،"رابطة جنوب شرق آسيا "مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، العدد،6 ،الجزائر،(دت)،ص،8

*الآسيان ASEAN :منظمة جهوية نشأت كحلف سياسي سنة 1967 لمواجهة الشيوعية جنوب شرق آسيا ثم صار تكتل سياسي واقتصادي هدفه التعاون لتسريع النمو الاقتصادي ويضم :اندونيسيا،ماليزيا،الفيليبين،سنغافورة،تايلاند،كمبوديا،بروناي،ميانمار،الفيتنام مقره في جاكارتا عاصمة سنغافورة

[2] سعيد ابراهيم كرديه، مرجع سبق ذكره، ص 48

هيكل قانوني وتنظيمي وشرعي راسخ و ستستمر البيئة الملائمة في مساعدة الصناعة على الحفاظ على نموها كما ستظل عملية ابتكار المنتجات وتقديم الخدمات ذات الجودة للعملاء هما محركين أساسيين لنمو هذه الصناعة في ماليزيا وعلى الصعيد العالمي

أولا : تسلسل إحداث صناعة التكافل الماليزية

لقد مرت نشأة صناعة التكافل في ماليزيا ب ثلاثة مراحل سنحاول تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 03 مراحل نشأة صناعة التكافل في ماليزيا1982-2004

المرحلة الأولى من 1982 إلى 1992	المرحلة الثانية من 1993 إلى 2000	المرحلة الثالثة بعد سنة 2001
- **أكتوبر 1982** : إنشاء فريق عمل خاص لدراسة إمكانية تأسيس شركة تامين إسلامي - **نوفمبر 1983** : تأسيس شركة تكافل ماليزية Syarikat Takaful Malaysia Berhad (STMB) - **ديسمبر 1984** :نشر قانون التكافل لسنة 1984 في الجريدة الرسمية - **أوت 1985** : بدأت (STMB) نشاطها - **ماي 1988** :كلف البنك المركزي الماليزي بمسؤولية مراقبة صناعة التأمين والتكافل والإشراف عليها	- أكتوبر سنة 1993 : بدأت شركة Takaful S d n. Berhad نشاطها - أكتوبر 1995 : تأسيس مجموعة تكافل آسيان - ماي 1997 : تعيين أعضاء المجلس الاستشاري الشرعي الوطني للصيرفة الإسلامية والتكافل - ماي 1997 : تأسيس ASEAN Retakaful International (LTD) مركز ما وراء البحار المالي الدولي في جزيرة لابوان - **نوفمبر 1998** : غيرت شركة MINI Takaful Sdn. Berhad اسمها إلى Takaful Nasional Sdn. Berhad	**فيفري 2001** : تأسيس المعهد الماليزي للصيرفة والمالية الإسلامية مارس 2001 : تدشين الخطة الرئيسية للقطاع المالي - جويلية 2002 : بدأت شركة Mayban Takafu Berhad نشاطها -نوفمبر 2002 : تأسيس اتحاد التكافل الماليزي -جويلية 2003 : بدأت شركة Takaful Ikhlas Sdn. Berhad نشاطها -نوفمبر 2004 : منح الموافقة المبدئية للقيام بأنشطة التكافل لشركة Commerce Asset-Holding Berhad

المصدر : آخر زيارة للموقع 2020/09/29 على الساعة 15:43 www. bnm.gov .my

ثانيا : عوامل نجاح صناعة التكافل في ماليزيا [1]:

1 – دعم الحكومة لاسيما البنك المركزي الماليزي لصناعة التكافل:

قد حظيت صناعة التكافل بدعم غير محدود من الحكومة الماليزية والبنك المركزي الماليزي، وهو ما ساعدها على القيام بمبادرات مهمة لتعزيز الصناعة المحلية ومكنها من دخول السوق العالمي وقد تجسد هذا الدعم في قيام الحكومة بوضع الخطة الأساسية للصناعة المالية

MASTER PLAN FOR FINANCIAL SECTOR

المكونة من خطة وإستراتيجية لمدة 10 سنوات من عام 2001 إلى عام 2010 لتعزيز الصناعة المالية المتناولة لصناعة التكافل. وقد بادرت الحكومة أيضا بخطوة عملية من خلال تحييد بعض الضرائب والإعفاء من بعضها الآخر لفترة زمنية للشركات التي توفر خدمات التكافل تشجيعا منها لنشأة المزيد من شركات التكافل أو نوافذ التكافل في البلد.

كما قامت أيضا بعرض رخص التشغيل لشركات التكافل العالمية التي تريد تقديم خدماتها في ماليزيا. ولقد قامت في 2009 بخطوة تحرير الصناعة المصرفية وعرض أربعة رخص جديدة لشركات تكافل توفر خدمات التكافل العائلي .فهذه من بين المبادرات التي قامت بها الحكومة وهي دليل على دعمها وسعيها لإنجاح الصناعة المحلية.

2– وضوح الرؤية وإستراتيجية العمل:

لقد تميزت المؤسسات الماليزية عموما والمؤسسات المالية على وجه الخصوص بقوة التخطيط، وذلك من خلال التأكيد على وضوح الرؤية، والتسطير المحكم للأهداف والاستراتيجيات قبل مباشرة العمل. وقد استلهمت المؤسسات الماليزية هذه الرؤية من الرؤية الشاملة للحكومة الماليزية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق تون محاضير مُحَمَّد والتي أطلق عليها اسم رؤية 2020

فقد تقدم تأسيس ماليزيا لصناعة التكافل وضع رؤية واضحة لها، وكذا وضع إستراتيجية قوية لإنجاحها من خلال إطار قانوني شامل تمثل في قانون التكافل سنة 1984 وكذلك التخطيط البشري المؤهل لرفد هذه الصناعة

[1] مُحَمَّد أكرم لال الدين و سعيد بوهراوة مرجع سبق ذكره ص 27

برأسمال بشري مؤهل و أسست الحكومة الماليزية الجامعة الإسلامية العالمية سنة 1984م لرفد المؤسسات الإسلامية عموما والمالية على وجه الخصوص بإطارات متخصصة ثم أسس البنك المركزي الماليزي الجامعة العالمية لتعليم المالية الإسلامية سنة 2005 وكذا الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية سنة 2007 م لتطوير المنتجات المالية بما فيها منتجات التكافل وبحث قضايا التمويل الإسلامي الملحة، ودعمت مؤسسات تدريب إطارات المؤسسات المالية والتكافل الإسلامي.

وألزمت شركات التكافل وضع ميزانية للبحوث ولتدريب إطاراتها. وقد صار عرفا لدى شركات التكافل وضع رؤية وإستراتيجية للعمل وكذا الحضور المستمر لإطاراتها في المؤتمرات والندوات

و ورشات العمل والبرامج التدريبية.

3- وضوح الإطار القانوني وانضباطه:

إن أهم ما أسهم في نجاح التكافل في ماليزيا استناده على أرضية قانونية صلبة ومنضبطة تميزت بالشمولية والنظرة المستقبلية.

- وضع إطار كلي لتحرك شركات التكافل
- إصدار أدلة إرشادية لجملة من المنتجات المالي
- وضع دليل للحوكمة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لضمان شفافية عالية وإدارة حازمة للمؤسسات المالية بما فيها شركات التكافل.
- تأسيس مجلس استشاري شرعي وطني تابع للبنك المركزي الماليزي يمثل المرجعية الشرعية عند النزاع في قضايا المعاملات المالية الإسلامية
- تأسيس لجنة للملاءمة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
- تأسيس قسم في القضاء مكلف بالفصل في قضايا المصارف الإسلامية والتكافل.
- تأسيس المركز الإقليمي للتحكيم في النزاعات المالية يتناول النزاعات في القضايا المتعلقة بالمعاملات الإسلامية
- إلزام المحامين المشاركين في صياغة عقود المصارف الإسلامية والتكافل بالحصول على شهادة في المالية الإسلامية.

أما النظرة المستقبلية، فقد تمثلت في صياغة قوانين المؤسسات المالية عموما والإسلامية على وجه الخصوص بمقاربة مصلحية تجمع بين الحفاظ على المصالح المحلية، وتحفيز المؤسسات المالية الأجنبية لاسيما التي تتوفر على تقنيات عالية في الجانب الخدمي لمباشرة العمل في ماليزيا. وقد جسدت هذا في قوانين واضحة ومنضبطة، وأفق استثماري واعد، وتسهيلات ضريبية مغرية، وقد كانت نتيجة هذه النظرة المستقبلية واضحة في العدد المعتبر من الشراكات التي وقّعتها مؤسسات تأمينية عالمية مع مؤسسات ماليزية ناشئة، وفي الاستقرار الكبير في صناعة التكافل واطِّراد نسبة النمو.

4- الاهتمام برأس المال البشري: لقد تضمنت رؤية 2020 تسعة تحديات يجب تجاوزها أساسا لتحقيق هذه الرؤية. وقد تناول البند السادس من هذه الرؤية تحديا متعلقا برأس المال البشري، ومواصفاته. فقد جاء فيه: « تحدي تأسيس مجتمع علمي تقدمي ذي نظرة مستقبلية يدعم الإبداع ولا يقتصر دوره على استهلاك التكنولوجيا، وإنما يسهم في مستقبل الحضارة العلمية والتكنولوجيا».

وعليه فقد تنبهت الحكومة الماليزية إلى أهمية رأس المال البشري المؤهل، فباشرت بتأسيس جامعات تضطلع لهذه المهمة، وأرسلت بعثات دراسية إلى جامعات غربية عريقة ذات مكانة عالمية للاستفادة من أكبر قدر ممكن من المعرفة المتقدمة. وعلى صعيد المالية الإسلامية أدركت النقص الفاحش الذي تعاني منه هذه المؤسسات، فباشرت بتأسيس الجامعات التي تقوم بهذه المهمة

5- قوة البنية التحتية:

فعلى صعيد الهياكل التنظيمية، اتخذت ماليزيا خطوات نوعية لتأمين بنية تحتية متينة للتكافل الإسلامي وقد تضمنت هذه البنية الخطوات الآتية:

- تأسيس قسم الصيرفة الإسلامية والتكافل سنة 2000 ضمن أقسام البنك المركزي الماليزي يضطلع بشؤون المصارف الإسلامية وشركات التكافل
- تعيين رسمي لأحد نواب محافظ البنك المركزي لمتابعة أعمال المصارف الإسلامية والتكافل.
- تأسيس هيئة للرقابة الشرعية الوطنية تضم جملة من علماء الشريعة المتخصصين في الصيرفة الإسلامية والتكافل لإصدار الفتاوى الشرعية المتعلقة بالمصرفية الإسلامية والتكافل، وتسطير الأدلة الإرشادية للمنتجات المالية الإسلامية.

أما على مستوى الهياكل المادية فقد توفرت شركات التكافل الماليزية على أحدث البنايات، جهزت بأرقى التجهيزات. كما استقدمت أحدث الأنظمة الخدمية، التي كلفتها ملايين الدولارات. وقد آتى هذا الجهد أكله حيث كسبت شركات التكافل ثقة المتعاملين الذين تمتعوا بخدمات فعالة في دفع تعويضهم وترميم الأضرار التي لحقت بهم

ثالثا :الناتج الإجمالي المحلي في ماليزيا :

تعتبر ماليزيا واحدة من الدول المتوسطة الدخل التي تمتلك موارد طبيعية هائلة، وقد نجحت في التحول من اقتصاد تهمين عليه الزراعة والصادرات من السلع الزراعية إلى اقتصاد صناعي، وأصبحت الصادرات الصناعية تشكل الحصة الكبيرة من إجمالي الصادرات ككل، وقد ساهم التنويع والنمو الاقتصادي أيضا في الحد من الفقر كما مكنت السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة من تحقيق مشاركة اقتصادية أكثر توازناً وتغطية أوسع نطاقاً للخدمات الأساسية على الصعيد الوطني،حيث سعت الحكومة إلى أن تجعل من ماليزيا دولة عالية الدخل تتميز بالشمولية والاستدامة على حد سواء

1: أهم الاستراتيجيات والبرامج التي ميزت التجربة الماليزية بعد سنة 2008:

شرعت ماليزيا في تطبيق نموذجها الاقتصادي الجديد، الذي كُشف النقاب عنه في 30 مارس 2010 وبرنامج التحول الاقتصادي الذي أطلقته في 21 سبتمبر 2010.

1-1: برنامج التحول الاقتصادي:[1] هو عبارة عن خطة شاملة للتحول الاقتصادي تركز على اثني عشر مجالاً اقتصادياً رئيسياً وطنياً وست مبادرات إستراتيجية للإصلاح.

المجالات الاقتصادية الرئيسية الوطنية الإثني عشرة هي:

- توسيع منطقة كوالا لمبور /وادي كلانغ
- النفط والغاز والطاقة
- الخدمات المالية
- تجارة الجملة والتجزئة
- زيت النخيل والمطاط

[1] تقرير اليونيسكو للعلوم،نحو عام 2030،اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا،منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة 2015 ص 644

- السياحة
- والأجهزة الكهربائية الإلكترونية
- والخدمات التجارية
- ومحتوى الاتصالات والهياكل الأساسية
- والتعليم
- والزراعة
- والرعاية الصحية

أما مبادرات الإصلاح الإستراتيجية الستة فهي :

- المنافسة والمعايير والتحرير
- إصلاح المالية العامة
- توفير الخدمات العامة
- تقليص الفوارق
- الحد من دور الحكومة في الأعمال التجارية
- تنمية الرأسمال البشري.

2-1 : مقومات برنامج التحول الاقتصادي[1]

❖ **العمل على تطوير قاعدة صناعية عالية الإنتاجية** :تمكنت ماليزيا من تطوير صادراتها عن طريق التركيز على تجمعات صناعية محددة أدت إلى النهوض بمستوى التكنولوجيا

❖ **استخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا** :في ثمانينات القرن الماضي بدأت ماليزيا تجذب رأس المال الأجنبي من خلال إنشاء مناطق التجارة الحرة وتقديم حوافز ضريبية وتخفيض القيود الجمركية والحواجز غير الجمركية، وساهم الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بدور مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سهل تطوير قطاع السيارات وقطاعات أخرى إستراتيجية، ويبين الجدول الموالي تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا.

[1] فاتح غلاب وآخرين،" السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي :حالة ماليزيا، اندونيسيا والمكسيك"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد1 ، الجزائر : المركز الجامعي ميلة،2017 ، ص 88.90

❖ **استخدام دعم الصادرات، الحوافز الضريبية وتوفير سبل التمويل لرواد الأعمال :**

استخدام دعم الصادرات، الحوافز الضريبية، وتوفير سبل التمويل لتقليل المخاطرة على رواد الأعمال لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن الدخول في قطاعات جديدة خطوة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لشركات القطاع الخاص ويمكن أن يقدم دعم الصادرات والحوافز الضريبية بعض الحوافز الضريبية بعض المساعدات في تحقيق المخاطرة على رواد الأعمال في الصناعات الوليدة، بالإضافة إلى ذلك يمكن تخفيف المخاطرة من خلال التمويل والدعم من بنوك التنمية، صناديق رأس المال المخاطر، هيئات تشجيع الصادرات، والجدول الموالي يوضح حجم الصادرات الماليزية من السلع والخدمات، والتكنولوجيا المتقدمة

❖ **الاهتمام بالتدريب لضمان توافر عمالة ماهرة :**

يتطلب إنشاء التجمعات الصناعية وجود رأس مال ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات القطاع، إلى جانب البنية التحتية، حيث ركزت ماليزيا على تدريب العمالة وتعزيز مهاراتها، وقامت برعاية العمالة للحصول على تدريب من جهات أجنبية، وبمرور الوقت بدأت تحصد ثمار هذه الاستثمارات في التدريب، حيث تمكنت من تكوين عمالة عالية المهارة.

2: ابرز مميزات الاقتصاد الماليزي[1]

تعتبر ماليزيا القوة الاقتصادية الثالثة في رابطة دول جنوب شرق آسيا، حيث حققت ناتج محلي إجمالي قدر ب 310 مليار دولار أمريكي في عام2015 ، بعد إندونيسيا وتايلاند، أما بالرجوع إلى عدد سكانها 30.7 مليون نسمة، فإن هذه الثروة البشرية مكنتها من تصدر المرتبة الثانية في الآسيان، مع ناتج محلي إجمالي للفرد الواحد يفوت 10000 دولار أمريكي بعد سنغافورة؛ وتعتبر ماليزيا على مقربة من الانضمام إلى نادي الدول المتقدمة، حيث أنها تمتلك اقتصاد متنوع حيث كانت مساهمة القطاعات الحيوية في إجمالي الناتج المحلي سنة 2015 كما يلي :

- **الزراعة** : 8.29 % الناتج المحلي الإجمالي
- **الصناعة** 38.45 %: الناتج المحلي الإجمالي
- **الخدمات** : 52.96 % الناتج المحلي الإجمالي

في حين بلغ مجموع الصادرات والواردات ما يعادل 125 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 كما حققت ماليزيا نموا ب 6 %في 2014 و 5 % في عام 2015

[1] أمينة هناء جابي وآخرون،" ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية :دراسة حالة ماليزيا"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد4 ، الجزائر :جامعة المسيلة، ديسمبر 2017 ص 308،309

-تعتبر ماليزيا ثاني أكبر منتج للنفط الخام في جنوب شرق آسيا(بعد اندونيسيا)، وثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال بعد قطر، لكنها عرفت كيف تنوع من قاعدتها الاقتصادية :حيث يمثل قطاع النفط والغاز ما يقارب 12 % من الناتج المحلي الإجمالي و 22 %من الصادرات في عام 2014
15,4 % الواردات،30 % من إيرادات الموازنة العامة للدولة لعام 2014

-تمتلك ماليزيا بنية تحتية متطورة، مع تطور السوق المالي المحلي

-تمتلك ماليزيا موارد طبيعية كبيرة حيث تبلغ المساحة الزراعية في الملايو بماليزيا الغربية حوالي 3 ملايين هكتار والزراعة الحرفية يعمل بها حوالي 55 % من إجمالي القوى العاملة، كما أن ماليزيا غنية بمواردها الزراعية وأهم المحاصيل الزراعية هي :المطاط، الأرز، فول الصويا، زيت النخيل، قصب السكر والتوابل .أما الثروة الحيوانية فلا تزال محدودة وتحتاج إلى العناية بها وتنميتها، وبالنسبة للثروة تغطي مساحة واسعة من أرض ماليزيا

الجدول رقم 04 مساهمة القطاعات الاقتصادية الحيوية في إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا للفترة 2009 -2018

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مساهمة قطاع الزراعة في GDP	%9.22	%10.09	%11.45	%9.79	%9.11	%8.87	%8.29	%8.46	%8.61	%7.54
مساهمة قطاع الصناعة في GDP	40.97%	%40.50	%39.82	%40.14	%39.89	%39.92	%38.45	%37.68	%38.13	%38.30
مساهمة قطاع الخدمات في GDP	%48.84	%48.48	%47.77	%49.02	%49.94	%50.12	%52.01	%52.53	%51.85	%52.96

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات من www.statista.com آخر زيارة للموقع 29 سبتمبر 2020 على الساعة 11:55

نلاحظ من خلال الجدول أن أهم قطاعين اقتصاديين من حيث المساهمة في حجم الناتج الإجمالي المحلي في ماليزيا هما قطاع الخدمات بالدرجة الأولى وقطاع الصناعة في الدرجة الثانية حيث عرف قطاع الخدمات نموا في حجم مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي للفترة 2009 الى 2018 بحوالي 4%. وهذا امتداد طبيعي للخطط الاقتصادية الماليزية التي تركز على التحول بماليزيا من مجتمع منخفض الدخل إلى مجتمع عالي الدخل وهو نفس الشيء بالنسبة للصناعة

المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية والقياسية

المطلب الأول: متغيرات الدراسة والمعطيات المجمعة:

حاولنا في هذه الدراسة قياس أثر التأمين (الإسلامي) التكافلي بشقيه؛ التأمين العام والتأمين العائلي في إجمالي الناتج المحلي GDP؛ في المملكة الماليزية. وعليه فقد شملت الدراسة المؤشرات الآتية:

❶ **التأمين التكافلي**: والذي بدوره يشامل على:

◆ التأمين العام. ◆ التأمين العائلي.

❷ **إجمالي الناتج المحلي GDP**:

❸ **مؤشرات مفسرة مكملة**: وقد اعتمدنا على مؤشر النمو الاقتصادي الذي يوضح نسبة الزيادة المحققة في GDPمن سنة إلى أخرى.

وقد تم الاعتماد في جمع المعطيات بشكل أساسي على الإحصائيات المعطاة من البنك المركزي الماليزي ويسمى بنك نيقارا الماليزي؛ وكذا قواعد المنظمات ممثلة أساسا في صندوق النقد الدولي.

جدول: 05

متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

الرقم	المتغير	التعريف	المصدر
.1	**GDP Gross Domestic Product**	الناتج للدولة محل الدراسة: هو عبارة عن مجموع إجمالي السلع والخدمات النهائية والتي تم تقديرها بأسعار السوق المحلي بماليزيا؛ ومعبر عنها بالقيمة الحالية للعملة الماليزية وهي الرنجبت ورمزها: RM؛ ونحول هذه القيم من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة.	*https://www.bnm.gov.my/*
.2	**EG Economic Growth**	النمو الاقتصادي: ويُمثل نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.	*https://www.bnm.gov.my/*
.3	**FTI Family Takaful Insurance**	ويمثل التكافل العائلي أكبر نسبة من مجموع التأمينات الخدمية موجهة للعائلات. ويشتمل التأمين التكافلي العائلي على عمليات التأمين على الحياة وتكوين الأموال والتأمين على المرض والتأمين على الحوادث البدنية المرتبطة بالتأمين التكافلي العائلي.	*http://www.cga.gov.tn/index.php?id=3*
.4	**AGT General Takaful Insurance**	ويعتبر التأمين العام النسبة الأقل من مجموع التأمين التكافلي العام الموجهة لتقديم خدمات أخرى. متمثلة في عمليات التأمين على الممتلكات والتأمين على المسؤوليات.	*http://www.cga.gov.tn/index.php?id=37*
.5	**TI Takaful Insurance**	ويمثل التأمين التكافلي مجموع التأمين التكافلي العائلي والتأمين التكافلي العام وفق هيكل السوق بماليزيا نهاية كل سنة 12/31(Market Structur)	*https://www.bnm.gov.my/*

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: الاختبارات والأدوات الإحصائية والبرامج والمتغيرات:

اعتمدنا بناء نموذج انحدار خطي بسيط لتوضح طبيعة العلاقة واتجاهها بين متغيرات الدراسة ولمعرفة استقراريتها مستخدمين برنامجEviews.

ولتقدير النماذج تم استخدام طريقة المربعات الصغرى[1] FMOLS : وهي مقدمة من فيليبس وهانس 1990، وتعبر هاته الطريقة الأنسب بالنسبة للعينات الصغيرة، وتتفادى مشكل التحيز من الدرجة الثانية وتوفر متوسط غير متحيز ومتقارب للتوزيع الطبيعي بواسطة عملية تصحيح النصف معلمية، تشترط الطريقتين تكامل السلاسل عند الدرجة الأولى وكذا وجود على الأقل عالقة تكامل مشترك بين هذه السلاسل.

كما اعتمدنا على برنامج EXEL لاستخراج المجاميع والنسب المؤية وكذا المنحنيات والمضلعات التكرارية والأشكال البيانية.

1. المتغيرات التابعة والمستقلة في دراستنا:

- **المتغير المستقل** (Takaful Insurance TI): ويمثل التأمين التكافلي مجموع التأمين التكافلي العائلي والتأمين التكافلي العام وفق هيكل السوق بماليزيا نهاية كل سنة 31ديسمبر وفقا لإحصائيات البنك المركزي الماليزي بنك نيقارا (Market Structur).
- **المتغير التابع** (Gross Domestic Product GDP): ويمثل الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الماليزي مجموع إجمالي السلع والخدمات النهائية والتي تم تقديرها بأسعار السوق المحلي بماليزيا؛ ومعبر عنها بالقيمة الحالية للعملة الماليزية وهي الرنجبت ورمزها: RM..

2. فرضيات الدراسة:

اعتمدنا على فرضية أساسية نتتبع من خلالها مسار قطاع التأمين التكافلي بماليزيا وأثره في الاقتصاد من مدخل بيان الأثر في إجمالي الناتج المحلي GDP ومن ثم تفسير علاقته بالنمو الاقتصاد؛ وكانت الفرضية الرئيسي هي:

- هناك أثر ذو دلالة معنوية للتأمين التكافلي TI في إجمالي الناتج المحلي بماليزياGDP .

1. جوادي عصام، زكان أحمد، النوعية المؤسساتية، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1996-2014، Revue d'économie et de statistique appliquée، Volume 13، Numéro 2، ص-ص: 185-198.

3. إحصائيات نموذج الدراسة:

يأخذ نموذج الانحدار الخطي البسيط الصيغة الرياضية العامة لدالة خطية كالآتي:

$$GDP = f(TI)$$

حيث يمثل TI المتغير المستقل ممثلا في حجم التأمين.

ويُعبرGDP على إجمالي الناتج المحلي.

والنموذج الرياضي وفق الدالة المشار إليها في صيغته االاحتمالية تُكتب من الشكل الآتي:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 TI + U$$

حيث (U) يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة (error term) والذي يُفترض أن قيمه موزعة توزيعا طبيعيا وبوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لمعلمتي النموذج (β1 , β0).

المطلب الثالث: النتائج الإحصائية والقياسية ومناقشتها

1. الجداول والرسومات البيانية

أ. الناتج المحلي الإجمالي الماليزي

جدول: رقم 06

الناتج المحلي الإجمالي الماليزي للسنوات 2015-2018

السنوات	2015	2016	2017	2018
GDP	1176941	1249698	1371648	1446914

المصدر: من إعداد الطلبة

رسم بياني رقم: 01

تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2015-2018

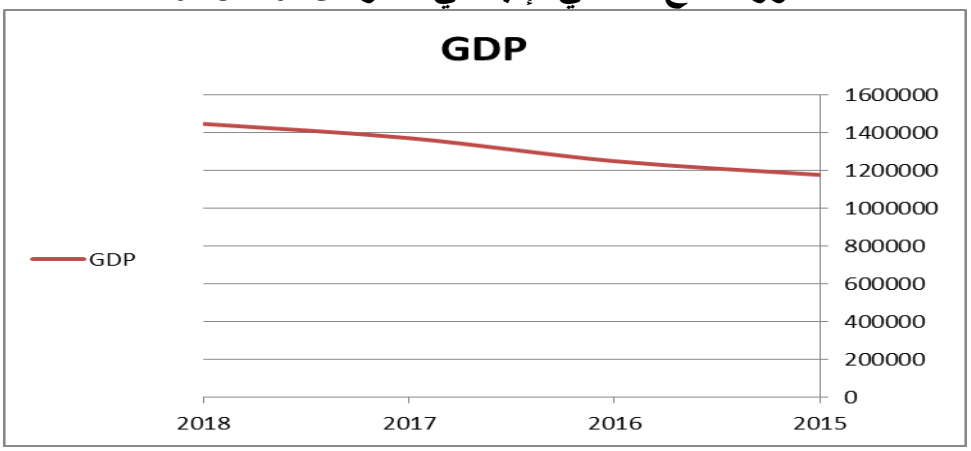

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على: Malaysian Statistics Administration, https://lm.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fwww.bnm.gov.my

ب. النمو الاقتصادي الماليزي

جدول رقم:07

نسب نمو الاقتصاد الماليزي للفترة 2016-2018

السنوات	2015	2016	2017	2018
النمو الاقتصادي	-	6.18	9.75	5.48

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل رقم: 02

تطور نسب النمو الاقتصاد الماليزي للفترة 2015-2018

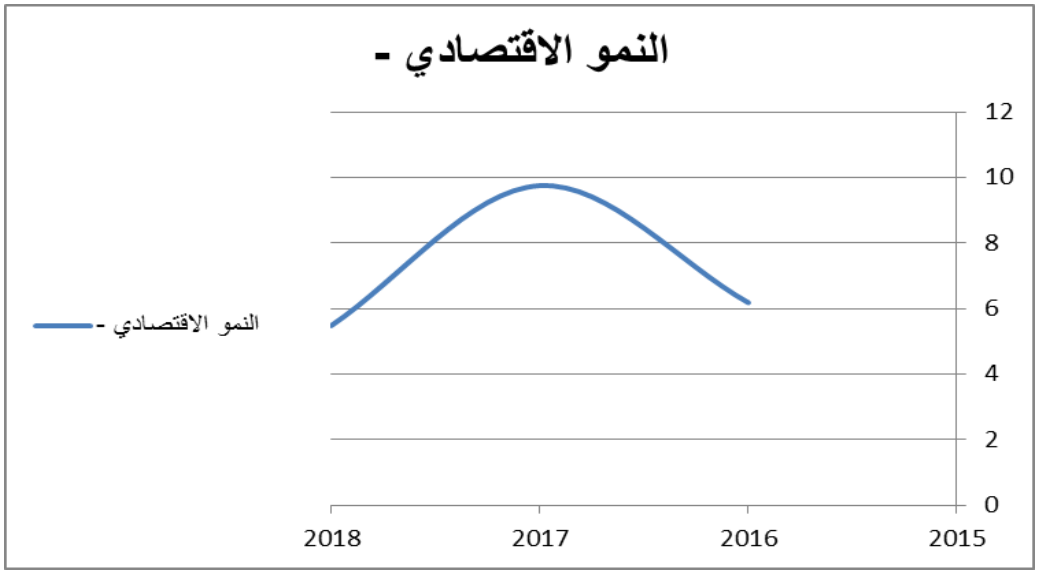

المصدر من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم 05

ج. التأمين التكافلي الماليزي

جدول رقم: 08

معلومات عامة حول التأمين التكافلي الماليزي بشقيه العائلي والعام في الفترة 2011-2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
11	12	12	11	11	11	عدد الوكالات
66.338	68.009	58.984	50.529	50.334	49.836	التأمين التكافلي العائلي
33.970	37.543	18.820	13.577	15.053	14.364	التأمين التكافلي العام
207	**213**	**215**	**129**	**112**	**87**	**عدد مكاتب شركات التكافل**
3.766	**2.896**	**2.720**	**3.162**	**2.758**	**2.846**	**عدد موظفي شركات التكافل**

المصدر: من إعداد الطلبة

شكل رقم: 03

تطور شركات التأمين التكافلي الماليزي بشقيه العائلي والعام في الفترة 2011-2016

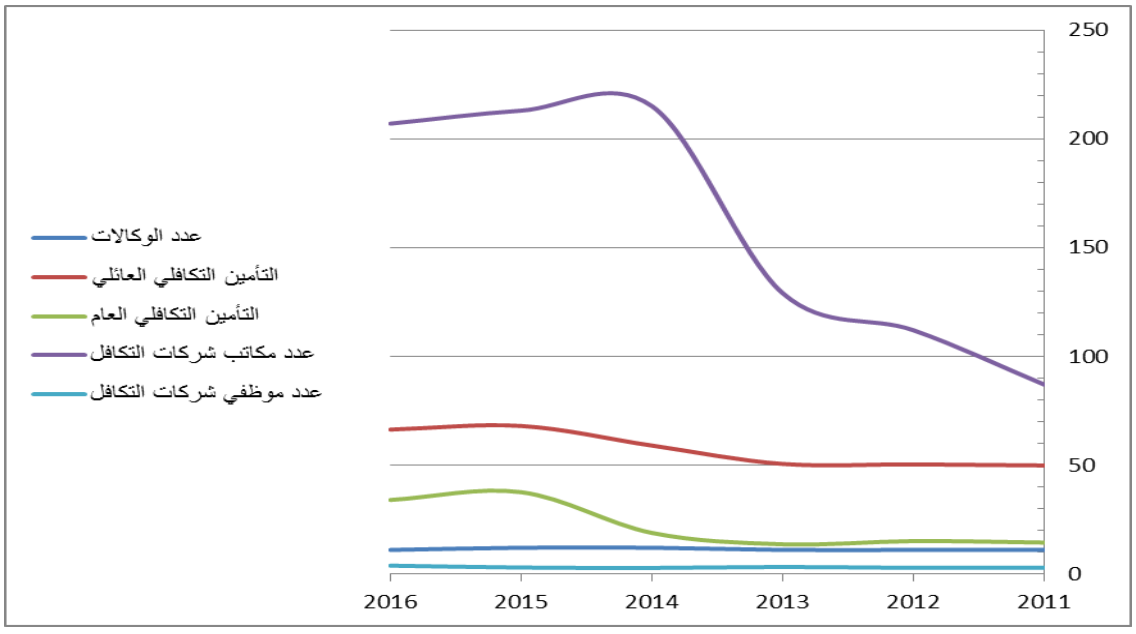

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم: **06**

جدول رقم : 09

تطور التأمين التكافلي الماليزي الإجمالي في الفترة 2011-2016

السنوات	2011	2012	2013	2014
التأمين التكافلي الماليزي الإجمالي	64.2	65.39	64.11	77.8

المصدر: من إعداد الطلبة

شكل رقم: 04

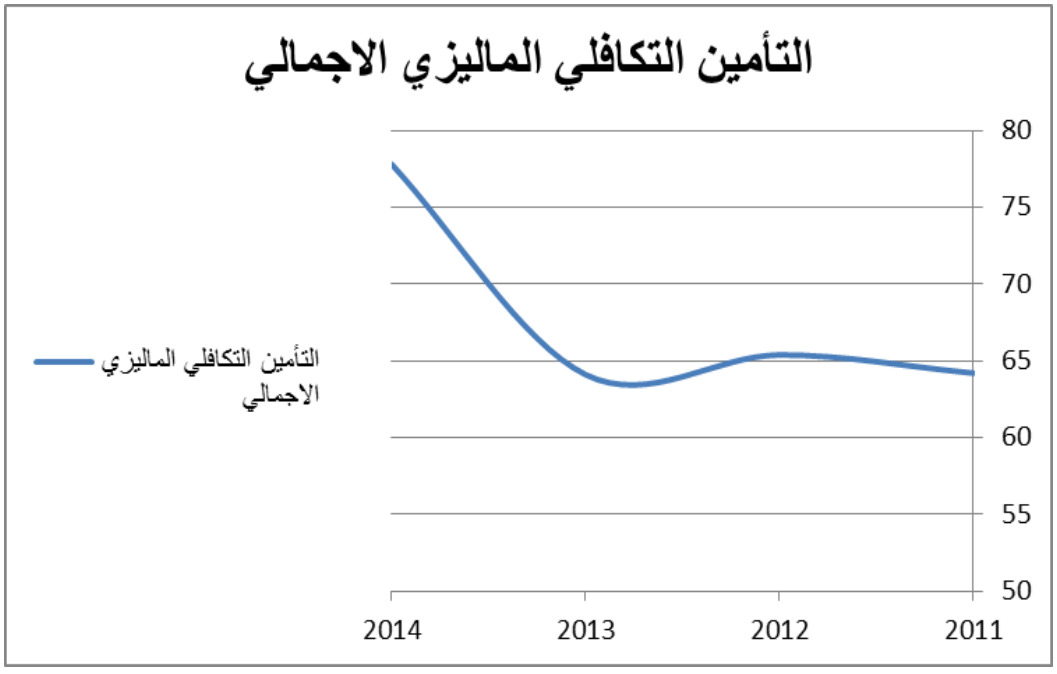

المصدر: من إعداد الطلبة

2. تقدير نموذجي الدراسة ومناقشة النتائج:

أ. النموذج الأول: دور التأمين التكافلي العائلي في النمو الاقتصادي الماليزي

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 10/07/20 Time: 19:37
Sample: 2009 2018
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FML	8837556.	163862.8	53.93264	0.0000
C	1.42E+11	3.19E+09	44.49863	0.0000

R-squared	0.997257	Mean dependent var	3.08E+11
Adjusted R-squared	0.996914	S.D. dependent var	4.80E+10
S.E. of regression	2.67E+09	Akaike info criterion	46.42242
Sum squared resid	5.69E+19	Schwarz criterion	46.48294
Log likelihood	-230.1121	Hannan-Quinn criter.	46.35604
F-statistic	2908.730	Durbin-Watson stat	0.816827
Prob(F-statistic)	0.000000		

- تبين نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط لأثر التأمين التكافلي العائلي على النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الإجمالي المحلي للفترة 2009-2018، ما يلي:
- تشير نتيجة اختبار ستيودنت (t-Statistic) الى وجود أثر طردي قوي وذو دلالة إحصائية للتامين التكافلي العائلي على النمو الاقتصادي الماليزي خلال فترة الدراسة،
- تشير نتيجة اختبار فيشر (F-statistic) الى المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج
- يشير معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) الى أن المتغير المستقل، متمثلا في التأمين التكافلي العائلي، يفسر النمو الاقتصادي في ماليزيا بنسبة 99.69%

ب. النموذج الثاني: دور التأمين التكافلي العام في النمو الاقتصادي الماليزي

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 10/07/20 Time: 20:07
Sample: 2009 2018
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GNL	67860663	2267021.	29.93384	0.0000
C	1.01E+11	7.08E+09	14.20817	0.0000

R-squared	0.991151	Mean dependent var	3.08E+11
Adjusted R-squared	0.990045	S.D. dependent var	4.80E+10
S.E. of regression	4.79E+09	Akaike info criterion	47.59377
Sum squared resid	1.83E+20	Schwarz criterion	47.65429
Log likelihood	-235.9689	Hannan-Quinn criter.	47.52739
F-statistic	896.0350	Durbin-Watson stat	1.052312
Prob(F-statistic)	0.000000		

- تبين نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط لأثر التأمين التكافلي العام على النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الإجمالي المحلي للفترة 2009-2018، ما يلي:
- تشير نتيجة اختبار ستيودنت (t-Statistic) الى وجود أثر طردي قوي وذو دلالة إحصائية للتامين التكافلي العام على النمو الاقتصادي الماليزي خلال فترة الدراسة،
- تشير نتيجة اختبار فيشر (F-statistic) الى المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج
- يشير معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) الى ان المتغير المستقل، متمثلا في التأمين التكافلي العام، يفسر النمو الاقتصادي في ماليزيا بنسبة 99%

خلاصة الفصل

أثبتت صناعة التكافل الماليزية خلال السنوات الأخيرة مرونة كبيرة في مواجهة المساهمة في حجم قطاع الخدمات والذي بدوره يساهم خلال العشر سنوات الأخيرة بحوالي 50 % في إجمالي الناتج المحلي الماليزي ويعود سبب ذلك التطور إلى عدة أسباب أهمها التوجه نحو نظام الاقتصاد الإسلامي وبرامج واستراتيجيات النمو الاقتصادي والتي جاء بها رئيس الوزراء السابق الدكتور مُحَمَّد مهاتير

بعد تقدير أثر حجم التأمين التكافلي العام والعائلي في الناتج الإجمالي المحلي في ماليزيا خلصنا إلى أنه هناك أثر طردي قوي وذو دلالة إحصائية للتامين التكافلي العائلي على النمو الاقتصادي الماليزي؛ ووجود اثر طردي قوي وذو دلالة إحصائية للتامين التكافلي العام على النمو الاقتصادي الماليزي

خاتمة

خاتمة :

أصبح التأمين التكافلي أداة شرعية بديلة للتامين التقليدي ومنافسا اقتصاديا لهذا الأداة الأخيرة، وهذا ما أثبته صمود مؤسسات صناعة التكافل في مختلف دول العالم أمام الأزمات المالية وهو ما أدى إلى انتشار صناعة التكافل في دول العالم باختلاف أديانها، ولقد شهدت أقساط التأمين التكافلي العالمي نموا بنسبة 12 % عام 2016 في حين شهدت أقساط التأمين التقليدي نموا ب 4% فقط، وباعتبار الناتج الإجمالي المحلي من أهم المؤشرات الاقتصادية والذي يعتمد عليه في حساب معدل النمو الاقتصاد لأي دولة، حاولنا من خلال دراستنا قياس اثر "حجم التأمين التكافلي " في "الناتج الإجمالي المحلي " لدولة ماليزيا للفترة 2008 -2018 من اجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة حول اثر حجم التأمين التكافلي في الناتج الإجمالي المحلي.

وفي ما يلي سنعرض أهم نتائج البحث وما نقترحه من توصيات ونختم بما ارتأيناه كأفاق للدراسة:

أولا :اختبار الفرضيات

من خلال ما تطرقنا إليه في دراسة اثر حجم التأمين التكافلي في الناتج الإجمالي المحلي تمكنا من استخلاص أهم النتائج المتوصل إليها كالآتي:

- **الفرضية الأولى :**

– يعد التأمين التكافلي من أهم منتجات الصيرفة الإسلامية وبديل شرعي للتامين التقليدي والذي يهدف إلى تقديم نفس الخدمة لكنها تكون بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر والربا وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- **الفرضية الثانية :**

– تشير نتائج الدراسة إلى وجود اثر طردي قوي ذو دلالة إحصائية للتامين التكافلي العام على الناتج الإجمالي المحلي وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

- **الفرضية الثالثة :**

– تشير النتائج المستخلصة إلى وجود أثر طردي قوي وذو دلالة إحصائية للتامين التكافلي العام على الناتج الإجمالي المحلي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ثانيا: نتائج الدراسة

- **النتائج النظرية** :تتلخص النتائج النظرية التي توصلنا إليها من خلال الأدبيات النظرية

1. يمكن النظر لمفهوم التأمين التكافلي الإسلامي باعتباره نظام أو فكرة غرضها التكافل أو التعاون بين مجموعة من الأشخاص في تحمل الضرر الذي يصيب أحدهم أو أكثر، و هو الصيغة المتفق عليها شرعا للحلول محل التأمين التقليدي حيث يشترك النوعان من حيث المبدأ المبني على محاولة التخفيف من خطر مستقبلي محتمل و الشعور بالراحة والأمان ولكن يختلفان من حيث المضمون، حيث يعتبر الأول عقد تبرع أما الثاني فهو عقد معا.
2. إن مؤسسات التأمين التكافلي أصبحت واقعا عالميا تزاول نشاطها وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهذا لاعتبار بعض خبراء الاقتصاد أن نظام الاقتصاد الإسلامي يعتبر حلا لكثير من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العالمي وخير دليل على ذلك التفاوت الواضح في معدلات نمو حجم أقساط التأمين التكافلي في العالم مقابل حجم أقساط التأمين التقليدي
3. تلعب شركات التأمين التكافلي الإسلامي دوراً حيوياً و نشطاً في التنمية الاقتصادية و دفع عجلة النمو من خلال ما تقدمه من خدمات ومنتجات متنوعة للأعوان الاقتصاديين في مواجهة المخاطر والكوارث التي يتعرضون لها، و استثمارها للفوائض التأمينية الخاصة بأقساط المستأمنين في المشاريع الاقتصادية
4. الناتج المحلي الإجمالي هو قيمة جميع السلع والخدمات النهائية داخل دولة ما خلال فترة زمنية محددة، وهو يعكس الحالة الاقتصادية للدولة عبر تقدير حجم الاقتصاد ومعدل النمو لهذه الدولة. ويمكن احتساب الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق منهجية باستخدام الإنفاق أو الإنتاج أو الدخل.
5. نمو الناتج المحلي الإجمالي هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من عام لآخر ومن خلاله يتم قياس مدى سرعة نمو أو انكماش الاقتصاد ما
6. حساب أصحاب الأسهم يتكون من أتعاب إدارة حساب المشتركين مضافا إليه نسبة من أرباح استثمار الفائض التأميني لذلك يعبر الحساب عن القيمة المضافة لشركة التأمين وهو يؤثر تأثيرا إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي
7. حساب المشتركين هو الحساب الذي يعبر عن الفائض التأميني وهو مملوك بالكامل للمشتركين

8. في حالة تغطية جميع التزاماته يكون موجب ويوزع على المشتركين وبذلك يؤثر تأثيرا إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي

- **النتائج التطبيقية** :نذكر النتائج التي توصلنا إليها حسب النموذجين في دراسة الحالة

النموذج الأول :دور التأمين التكافلي العائلي في نمو الاقتصاد الماليزي معبر عنه بالناتج المجلي الإجمالي

9. نستخلص من تقدير النموذج الأول وجود اثر طردي قوي وذو دلالة إحصائية للتامين التكافلي العائلي على النمو الاقتصادي الماليزي خلال فترة الدراسة.

النموذج الثاني : دور التأمين التكافلي العام في النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج الإجمالي المحلي

10. نستخلص من تقدير النموذج الأول وجود اثر طردي قوي وذو دلالة إحصائية للتامين التكافلي العام على النمو الاقتصادي الماليزي خلال فترة الدراسة.

ثالثا التوصيات :

على ضوء ما أسفر عنه هذا البحث من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تفعيل اثر التأمين التكافلي الإسلامي على حجم الناتج الإجمالي المحلي وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

1. إيلاء شركات التأمين التكافلي الإسلامي أهمية للاهتمام بالكيف جنبا إلى جنب مع الاهتمام بالكم في صناعة التأمين التكافلي الإسلامي، من خلال التأكيد على المصداقية الشرعية جنبا إلى جنب مع الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الاجتماعية
2. تشجيع البحث العلمي في المجالات الشائكة في صناعة التأمين التكافلي الإسلامي لاسيما التكييف الشرعي له، وتوزيع الفائض التأميني الخاص به، وإدارة مخاطر التأمين التكافلي الإسلامي.
3. مساعدة التجارب الحديثة و الفتية في مجال التأمين التكافلي في بعض الدول الإسلامية و غير الإسلامية و تثمينها بنقل الخبرات لها من أكثر التجارب تطورا في التأمين التكافلي
4. توعية الشعوب الإسلامية بمزايا التأمين التكافلي وفوائده وحكمه الشرعي من اجل رفع حجم أقساطه ليساهم في عجلة النمو الاقتصادي

رابعا :آفاق البحث

كآفاق للبحث نقترح المواضيع التالية :

- مدى استقطاب التأمين التكافلي للمستأمنين مقارنة بالتأمين التقليدي
- اثر التأمين التكافلي في حجم تمويل الاستثمارات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. أبو المجد حرك، من أجل تأمين إسلامي معاصر، الطبعة الأولى، دار الهدى للنشر والتوزيع، 1993.
2. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، عمان، 2007 .
3. خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة السابعة، 2005 .
4. سالم رشدي سيد، التأمين المبادئ والأسس والنظريات، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، 2015.
5. سعيد إبراهيم كرديه، ماليزيا للقاري العربي،ط 1، بيروت،)دم(، 1996 .
6. عبد اللطيف محمود ال محمود، **التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية**، الطبعة الأولى، **دار** النفائس للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، 1994.
7. مصطفى أحمد الزرقاء، **نظام التأمين حقيقته ورأي الشرعي فيه**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة بيروت، 1984.
8. نبيه فرج الحصري، تجربة ماليزيا في تحقيق الاقتصاد الإسلامي، الإسكندرية :دار الفكر، 2003 .
9. نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001 .
10. نوال عبد المنعم بيومي، التجربة الماليزية، وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي، قاهرة :دار الشروق الدولية، 2011.
11. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2005.

ب. الرسائل العلمية

12. سحنون فاروق قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر مذكرة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: التقنيات الكمية المطبقة في التسيير جامعة فرحات عباس سطيف السنة الجامعية 2010/2009 .

ج. البحوث والمقالات

13. أشرف مُحَمَّد دوابه، ، رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات التأمين التكافلي الإسلامي،، جامعة اسطنبول صباح الدين زعيم ، İSLAM EKONOMİSİ VE FİNANSI DERGİSİ, 2016/2; 105-125

14. أمينة هناء جابي وآخرون،" ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية :دراسة حالة ماليزيا"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد4 ، الجزائر :جامعة المسيلة، ديسمبر 2017 .
15. أوكيل نسيمة، . درار عياش، التأمين التعاوني الإسلامي كبديل عن التأمين التجاري التقليدي. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية العدد: 3- 2012
16. بهلولي فيصل، خويلد عفاف، التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر – الواقع والآفاق – الملتقى الدولي السابع حول:"الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول – "جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير. يومي -03- 04 ديسمبر 2012
17. بونشادة نوال،العمل المؤسساتي التكافلي والتأمين التقليدي بين جهود التأصيل وواقعية التطبيق، مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة سطيف، 25-26 أفريل 2011
18. تقرير اليونيسكو للعلوم،نحو عام 2030،اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا،منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة 2015 .
19. جوادي عصام، زكان أحمد، النوعية المؤسساتية، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1996-2014، Revue d'économie et de statistique appliquée،Volume 13، Numéro 2.
20. حامد حسن مُحَمَّد،الدور التنموي لشركات التعاون التأمين الإسلامي، الافاق والمعوقات والمشاكل، مؤتمر التأمين التعاوني، الرياض، 2010
21. حضري دليلة – بغداوي جميلة، صناعة التأمين التكافلي الإسلامي في دول مختارة بين الواقع،الآفاق والتحديات ، الملتقى الدولي السابع حول:"الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول – "جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير. يومي 03 - 04 ديسمبر 2012.
22. رياض منصور الخليفي، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الإسلامي، مؤتمر التأمين التعاوني، الرياض، ابريل 2009
23. سامية معزوز، التأمين التكافلي الإسلامي: عرض تجارب بعض الدول، مجلة العلوم الإنسانية عدد 44 ديسمبر 2015 مجلد أ، جامعة قسنطينة 1 الجزائر.
24. سامية معزوز، "التأمين التكافلي الإسلامي: عرض تجارب بعض الدول"، مجلة العلوم الإنسانية عدد 44 ديسمبر 2015، مجلد أ .

25. صباغ أحمد مُحَّد، الطرح الشرعي والتطبيق العملي للتأمين الإسلامي، المؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق سوريا، 2007.
26. علي خلفاوي،عبد الوهاب، ريميدي،"رابطة جنوب شرق آسيا "مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا،العدد، 6،الجزائر،(دت).
27. العيد قريشي، العجال عدالة، فواز واضح، الفائض التأميني كآلية لتمويل التنمية المستدامة، عدد خاص، المجلد رقم (2): أفريل 2018
28. العيفة عبد الحق، إبراهيم مادي، الفائض التأميني وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية-الواقع العملي وأفاق التطوير، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، 3-4 ديسمبر 2012.
29. العيفة عبد الحق، مُحَّد ابراهيم بادي، الفائض التأميني وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وافاق التطوير تجارب دول، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 03-04 ديسمبر 2012.
30. فاتح غلاب وآخرين،" السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي :حالة ماليزيا، اندونيسيا والمكسيك"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد1 ، الجزائر :المركز الجامعي ميلة، 2017 .
31. فؤاد بن حدو، "دور شركات التأمين التكافلي الإسلامي في التنمية الاقتصادية ومدى امكانية الاستفادة منها"، مجلة المالة والأسواق، المجلد 4، عدد 8، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي أحمد زيانة غليزان الجزائر، 2018.
32. فؤاد بن حدو، دور شركات التكافلي الإسلامي في التنمية الاقتصادية ومدى امكانية الاستفادة منها، مجلة المالية والأسواق، المجلد 4،العدد 8، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي أحمد زيانة غليزان الجزائر،ى2018.
33. ليلى الهاشمي، سامية معزوز إمكانية تقديم صيغ التأمين التكافلي من قبل شركات التأمين التجاري دراسة عدد من شركات التأمين لولاية قسنطينة، المؤتمر العلمي الدولي الرابع للمرحوم الأستاذ بوعلام رحمون جامعة البليدة 2- الجزائر حول : تفعيل دور التمويل الإسلامي في القطاع المالي الجزائري يومي 17-18 أفريل –نيسان 2018
34. محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي و إدارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية
35. مُحَّد أكرم لال الدين و سعيد بوهراوة، صناعة التكافل الماليزية: عوامل النجاح و مكامن التطوير، مجلة الاسلام في اسيا المجلد 10 عدد 1 يونيو 2013، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

36. مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 .

37. مها مُحَمَّد زكي علي، أسس عمل شركات التأمين التكافلي وتحليل الأداء المالي لها – جامعة الأزهر، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة–جامعة الازهر العدد السابع عشر – يناير 2017

38. هيثم مُحَمَّد حيدر، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني، قاعة الملك فيصل للمؤتمرات فندق الانتركونتنتال الرياض، 20–22 يناير 2009.

39. هيثم مُحَمَّد حيدر، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني الرياض، 20–22 يناير 2009، .

40. يوسف بن عبد الله الشبيلي، التأمين التكافلي من خلال الوقف، مؤتمر التأمين التعاوني، 2009

د. المواقع الإلكترونية

41. https//mawdoo3. آخر زيارة للموقع بتاريخ 2020.09.29 على الساعة 15:43

42. https://www.aleqt.com/2009/10/10/article_286291.html، 14/09/2020 00:34

43. عبد الستار أبو غدة، التأمين الإسلامي(التكافلي أوالتعاوني) أسسه الشرعية وضوابطه والتكييف لجوانبه الفنية https://ebook.univeyes.com، زيارة 2020/12/08 20:09

44. علي محيي الدين القره داغي، الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي، http://www.imtithal.com/uploaded/media/research، 23:34 13/09/2020

45. يوسف بن عبد الله الشبيلي، التأمين أنواعه وخصائصه، اخر زيارة للموقع 2020/08/06 على الساعة18:56 https://books-library.online/free-1024027253-download-

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

46. Nurdianawati Irwani Abdullah and Gustina Analysis of Demand for Family Takaful and Life Insurance: A Comparative Study in Malaysia https://ibtra.com/pdf/journal/v8_n4_article5.pdf , (08/15/2020) 18:10

47. Muhaizam Ismail Determinants of Financial Performance: The Case of General Takaful and Insurance Companies in Malaysia، International Review of Business Research Papers Vol. 9. No. 6. November 2013 Issue.

48. Muhammad Fawzi Abu Hussein, Nasr Hisham Noor Muhammad, Muhammad Yahya . The Takaful Industry (Islamic Insurance) in Malaysia and the Arabian Gulf https://www.researchgate.net/profile/Norul_Mansor/publication/334379762_Zakat_Versus_Taxation_An_Overview_of_the_Implementation

_in_Malaysia/links/5d5b5bea299bf1b97cf78812/Zakat-Versus-Taxation-An-Overview-of-the-Implementation-in-Malaysia.pdf, (08/15/2020) 18:19

49. Norma Md. Saad،An Analysis on the Efficiency of Takaful and Insurance Companies in Malaysia: A Non-parametric Approach،Rev. Integr. Bus. Econ. Res. Vol 1(1) .
50. Zuriah Abdul Rahman∗ Rosylin Mohd.Yusof∗ & Faizah Abu Bakar∗ , FAMILY TAKAFUL: IT'S ROLE IN SOCIAL ECONOMIC DEVELOPMENT AND AS A SAVINGS AND INVESTMENT INSTRUMENT IN MALAYSIA – AN EXTENSION* Shariah Journal, Vol 16 No.1 (2008).

الملاحق

الملحق 01: مؤشر التكافل الرئيسي للفترة 2009-2013

Table 1.1 : Key Takaful Indicators

	2009	2010	2011	2012	2013
Market Structure[1]					
No. of Registered Takaful Operators[2]	8	9	11	12	12
No. of Agents	88,895	74,089	100,308	105,552	77,804
Family	55,898	42,698	66,338	68,009	58,984
General	32,997	31,391	33,970	37,543	18,820
No. of Offices	104	197	207	213	215
No. of Employees	2,499	2,713	2,846	2,758	3,162
Net Contributions Income					
Total (RM million)	3,521.8	4,421.8	4,863.0	5,887.8	6,204.5
Combined Contributions (% of GNI)	0.5	0.6	0.6	0.7	0.7
Family (% of GNI)	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5
General (% of GNI)	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
Per capita contributions (RM) on:					
Family[3]	97.4	119.8	127.7	155.1	160.7
General[4]	28.8	36.4	40.0	44.5	46.8
Net Benefits and Claims Payments					
Total (RM million)	1,208.2	2,019.1	2,185.4	2,263.4	2,707.4
Family	904.0	1,599.6	1,660.4	1,635.9	1,999.8
General	304.2	419.4	525.1	627.5	707.6
Takaful Fund Assets					
Total (RM million)	12,445.4	14,720.4	16,948.2	19,045.6	20,934.2
Family	10,536.2	12,461.2	14,377.2	16,289.8	17,952.2
General	1,909.2	2,259.2	2,571.0	2,755.9	2,982.0
% of GNI	1.9	2.0	2.0	2.1	2.2
% of total assets of the insurance and takaful industry	7.6	8.1	8.1	8.2	8.4

1 As at 31 December
2 Direct takaful operators
3 As per revenue account
4 Contributions on gross rate charged to participants without deduction for commission and brokerage
GNI Gross National Income
Numbers may not necessarily add up due to rounding

الملحق 02 مؤشر التكافل الرئيسي للفترة 2010-2015

Table 1.1 : Key Takaful Indicators

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
Market Structure[1]						
No. of Registered Takaful Operators[2]	9	11	12	12	11	11
No. of Agents	74,089	100,308	105,552	77,804	64,169	65,007
Family	42,698	66,338	68,009	58,984	50,592	49,950
General	31,391	33,970	37,543	18,820	13,577	15,057
No. of Offices	106	207	213	215	129	112
No. of Employees	2,713	2,846	2,758	3,162	2,720	2,896
Net Contributions Income						
Total (RM million)	4,421.8	4,863.0	5,887.8	6,207.9	6,330.6	6,809.7
Combined Contributions (% of GNI)	0.6	0.6	0.7	0.7	0.6	0.6
Family (% of GNI)	0.5	0.1	0.3	0.2	0.1	0.2
General (% of GNI)	0.1	0.3	0.2	0.1	0.1	0.1
Per capita contributions (RM) on:						
Family[3]	119.8	127.3	155.1	160.8	157.5	164.7
General[4]	36.4	39.8	44.5	46.8	50.8	55.2
Net Benefits and Claims Payments						
Total (RM million)	2,019.1	2,185.4	2,263.4	2,706.8	2,699.0	3,187.6
Family	1,599.6	1,660.4	1,635.9	1,999.2	2,027.6	2,437.2
General	419.4	525.1	627.5	707.5	671.4	750.4
Takaful Fund Assets						
Total (RM million)	14,720.5	16,948.2	19,045.6	20,934.0	22,746.0	24,711.0
Family	12,461.2	14,377.2	16,289.8	17,952.0	19,619.0	21,389.0
General	2,259.2	2,571.0	2,755.9	2,982.0	3,127.0	3,322.0
% of GNI	2.0	2.0	2.1	2.2	2.2	2.2
% of total assets of the insurance and takaful industry	7.4	7.8	8.2	9.0	9.1	9.4

1 As at 31 December
2 Direct takaful operators
3 As per revenue account
4 Contributions on gross rate charged to participants without deduction for commission and brokerage
GNI Gross National Income
Numbers may not necessarily add up due to rounding

الملحق 03:
مؤشر التكافل الرئيسي للفترة 2011-2016

Table 1.1 : Key Takaful Indicators

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Market Structure[1]						
No. of Registered Takaful Operators[2]	11	12	12	11	11	11
No. of Agents	100,308	105,552	77,804	64,106	65,387	64,200
Family	66,338	68,009	58,984	50,529	50,334	49,836
General	33,970	37,543	18,820	13,577	15,053	14,364
No. of Offices	207	213	215	129	112	87
No. of Employees	2,846	2,758	3,162	2,720	2,896	3,766
Net Contributions Income						
Total (RM million)	4,863.0	5,887.8	6,207.9	6,330.6	6,815.6	7,534.6
Combined Contributions (% of GNI)	0.6	0.7	0.7	0.6	0.6	0.6
Family (% of GNI)	0.1	0.3	0.2	0.1	0.2	0.2
General (% of GNI)	0.3	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1
Per capita contributions (RM) on:						
Family[3]	127.3	155.1	160.8	157.5	164.7	181.2
General[4]	39.8	44.5	46.8	50.8	55.2	56.5
Net Benefits and Claims Payments						
Total (RM					3,200.2	3,521.2

million)	2,185.4	2,263.4	2,706.8	2,699.0		
Family	1,660.4	1,635.9	1,999.2	2,027.6	2,449.9	2,666.3
General	525.1	627.5	707.5	671.4	750.4	854.9
Takaful Fund Assets						
Total (RM million)	16,948.2	19,045.6	20,934.0	22,746.0	24,711.0	26,792.0
Family	14,377.2	16,289.8	17,952.0	19,619.0	21,389.0	23,200.0
General	2,571.0	2,755.9	2,982.0	3,127.0	3,322.0	3,593.0
% of GNI	2.0	2.1	2.2	2.2	2.2	2.2
% of total assets of the insurance and takaful industry	7.8	8.2	9.0	9.1	9.4	12.1

[1] As at 31 December
[2] Direct takaful operators
[3] As per revenue account
[4] Contributions on gross rate charged to participants without deduction for commission and brokerage

GNI Gross National Income
Numbers may not necessarily add up due to rounding

الملحق 04: متوسط حجم التكافل العائلي للشهادات السنوية السارية للفترة 2010–2016

Table 2.5 / *Jadual 2.5*

Family Takaful: Average Size of Annual Certificates in Force / *Takaful Keluarga: Saiz Purata Sijil Berkuat Kuasa Tahunan*

	Contributions[1] / *Caruman[1]*		**Sums Participated[2] / *Jumlah Pernyertaan[2]***	
	Individual / *Individu*	**Group / *Berkumpulan***	**Individual / *Individu***	**Group / *Berkumpulan***
	RM			
2010	1,197	120,311	45,360	19,192,708
2011	1,238	188,115	45,911	26,167,699
2012	1,347	327,523	45,471	35,817,887
2013	1,387	244,990	46,401	26,731,060
2014	1,484	278,593	43,651	25,158,017
2015	1,596	259,958	47,841	23,981,810
2016	1,710	179,822	54,907	16,647,363

[1] Average size of contributions in force - annual contributions in force divided by number of annual certificates in force / [1]*Saiz purata caruman berkuat kuasa - jumlah caruman tahunan berkuat kuasa dibahagi bilangan sijil berkuat kuasa*

[2] Average size of sums participated in force - annual sums participated in force divided by number of annual certificates in force / [2]*Saiz purata jumlah penyertaan berkuat kuasa - jumlah penyertaan tahunan berkuat kuasa dibahagi bilangan sijil berkuat kuasa*

Numbers may not add up to total due to rounding/ Angka-angka *tidak semestinya terjumlah disebabkan oleh penggenapan*

ملحق05 متوسط تكلفة التكافل العائلي للشهادات السنوية السارية للفترة 2010–2016

Table 2.6 / *Jadual 2.6*

Family Takaful: Average Cost of Annual Certificates in Force[1]/

Takaful Keluarga: Kos Purata Sijil Berkuat Kuasa Tahunan [1]

	Individual / *Individu*	**Group / *Berkumpulan***
	RM	
2010	26	6
2011	27	7
2012	30	9
2013	30	9
2014	34	11
2015	33	11
2016	31	11

[1] Contribution per RM 1,000 of sums participated in force / [1] *Caruman bagi setiap RM1,000 jumlah penyertaan berkuat kuasa*

Numbers may not add up to total due to rounding/ Angka-angka *tidak semestinya terjumlah disebabkan oleh penggenapan*

ملحق06 بيان التكافل العائلي للمطلوبات للفترة 2003–2016

Table 2.9 / *Jadual 2.9*

Family Takaful: Statement of Liabilities / *Takaful Keluarga: Penyata Liabiliti* [1/]

	Takaful Funds / *Kumpulan Wang Takaful*	**Provision for Outstanding Claims /** *Peruntukan Tuntutan Belum Dibayar*	**Amount Due to Income Statement/Takaful Funds /** *Jumlah Terhutang kepada Penyata Pendapatan/Kumpulan Wang Takaful*	**Provision for tax on unrealised capital gains /** *Peruntukan cukai untuk keuntungan modal tidak direalisasi*	**Other Liabilities /** *Liabiliti Lain*	**Total Liabilities /** *Jumlah Liabiliti*
	RM million / *RM juta*					
2003	3,656.9	43.8	26.0	0.0	134.3	3,861.0
2004	4,089.3	39.2	49.9	0.0	126.6	4,305.1
2005	4,693.2	55.9	48.5	0.0	250.6	5,048.4
2006	5,430.0	95.1	-29.3	0.0	305.1	5,800.9
2007	6,763.0	138.1	144.2	1.7	398.1	7,445.2
2008	8,192.1	105.9	32.0	-0.2	570.4	8,900.1
2009	9,789.0	173.1	65.5	1.6	507.0	10,536.2
2010	11,196.9	200.2	196.6	2.5	865.1	12,461.2
2011	12,605.1	291.9	590.3	1.2	888.6	14,377.2
2012	14,726.8	335.1	340.4	1.5	886.0	16,289.7
2013	16,540.8	274.8	287.9	2.2	846.4	17,952.1
2014	18,374.0	305.8	268.4	-0.3	671.2	19,619.2
2015	19,835.7	441.5	368.0	0.6	743.2	21,389.0
2016	21,547.0	473.2	379.3	-0.8	801.0	23,199.8
	% share / *% bahagian*					
2003	94.7	1.1	0.7	0.0	3.5	100.0
2004	95.0	0.9	1.2	0.0	2.9	100.0
2005	93.0	1.1	1.0	0.0	5.0	100.0
2006	93.6	1.6	-0.5	0.0	5.3	100.0
2007	90.8	1.9	1.9	0.0	5.3	100.0
2008	92.0	1.2	0.4	0.0	6.4	100.0
2009	92.9	1.6	0.6	0.0	4.8	100.0
2010	89.9	1.6	1.6	0.0	6.9	100.0
2011	87.7	2.0	4.1	0.0	6.2	100.0
2012	90.4	2.1	2.1	0.0	5.4	100.0
2013	92.1	1.5	1.6	0.0	4.7	100.0
2014	93.7	1.6	1.4	0.0	3.4	100.0
2015	92.7	2.1	1.7	0.0	3.5	100.0
2016	92.9	2.0	1.6	0.0	3.5	100.0

[1/]Refers to selected items of liabilities / merujuk kepada item liabiliti terpilih sahaja

Numbers may not add up to total due to rounding / Angka-angka tidak semestinya terjumlah disebabkan oleh penggenapan

ملحق07 الدخل القومي الإجمالي حسب مكونات الإنفاق بالأسعار الثابتة(2015=100) وبالأسعار الجارية للفترة 2015–2019

3.3.1 Pendapatan Negara Kasar (PNK) Mengikut Komponen Perbelanjaan pada Harga Tetap (2015=100) dan Harga Semasa

Gross National Income (GNI) by Expenditure Components in Constant (2015=100) and Current Prices

RM juta (RM million)

Tempoh / Period		Harga Tetap / Constant Prices												Harga Semasa / Current Prices												(% berbanding PNK) / (% of GNI)		
		Perbelanjaan penggunaan terakhir / Final consumption expenditure			Pembentukan modal tetap kasar / Gross fixed capital formation			Perubahan inventori dan barangan berharga	Eksport barang-barang dan perkhidmatan	Import barang-barang dan perkhidmatan	Keluaran Dalam Negeri Kasar (KDNK)	Pendapatan primer bersih dari luar negeri	Pendapatan Negara Kasar (PNK)	Perbelanjaan penggunaan terakhir / Final consumption expenditure			Pembentukan modal tetap kasar / Gross fixed capital formation			Perubahan inventori dan barangan berharga	Eksport barang-barang dan perkhidmatan	Import barang-barang dan perkhidmatan	Keluaran Dalam Negeri Kasar (KDNK)	Pendapatan primer bersih dari luar negeri	Pendapatan Negara Kasar (PNK)	Penduduk pada pertengahan tahun ('000)	PNK per kapita (RM)	Tabungan negara kasar	Pembentukan modal kasar	Penggunaan	Tabungan negara kasar	Pembentukan modal kasar
		Jumlah	Sektor swasta	Sektor awam	Jumlah	Sektor swasta	Sektor awam							Jumlah	Sektor swasta	Sektor awam	Jumlah	Sektor swasta	Sektor awam												
Period		Total	Private sector	Public sector	Total	Private sector	Public sector	Changes in inventories and valuables	Export of goods and services	Import of goods and services	Gross Domestic Product (GDP)	Net primary income from abroad	Gross National Income (GNI)	Total	Private sector	Public sector	Total	Private sector	Public sector	Changes in inventories and valuables	Export of goods and services	Import of goods and services	Gross Domestic Product (GDP)	Net primary income from abroad	Gross National Income (GNI)	Mid-year population ('000)	Per capita GNI (RM)	Gross national savings	Gross capital formation	Consumption	Gross national savings	Gross capital formation
2015		789,121	635,099	154,021	304,422	198,150	106,274	-5,195	517,370	728,778	1,176,941	-31,073	1,145,868	789,121	635,099	154,021	304,422	198,150	106,274	-5,195	517,370	728,778	1,176,941	-32,112	1,144,829	31,186	36,710	334,382	299,229	69	29	26
2016		827,900	672,260	155,640	312,190	206,977	105,213	297	535,155	739,230	1,229,312	-15,011	1,214,301	841,704	684,881	157,023	318,896	211,528	107,370	5,970	534,491	751,383	1,249,898	-34,582	1,215,105	31,834	38,412	354,772	324,868	69	29	27
2017		852,977	718,330	134,647	331,092	230,594	100,498	745	600,064	814,571	1,299,597	-19,550	1,280,048	908,907	780,746	127,061	343,931	234,514	109,417	6,656	960,773	866,534	1,371,843	-36,858	1,333,990	32,023	41,657	388,883	350,587	70	29	26
2018		949,069	773,431	169,638	339,554	239,291	100,264	-14,344	620,105	834,882	1,391,533	-34,417	1,357,116	1,003,787	830,829	172,958	350,297	245,712	104,585	-5,828	994,980	892,403	1,446,914	-51,668	1,395,326	32,295	43,206	372,259	341,871	72	27	24
2015	1Q	187,501	154,789	32,731	74,978	50,535	24,443	-2,975	126,992	174,240	282,256	-8,055	274,201	184,830	152,097	32,733	75,578	51,338	24,239	-2,431	122,839	170,182	281,843	-7,702	273,940	31,087	35,271	84,083	72,145	67	31	27
	2Q	189,987	154,020	34,967	77,980	56,290	21,270	2,021	129,711	175,503	288,975	-2,151	286,844	189,280	154,317	34,963	77,719	56,939	20,780	2,778	134,754	176,221	288,307	-4,564	283,743	31,188	36,390	88,888	80,495	67	31	28
	3Q	200,542	164,822	35,910	76,447	52,159	24,279	-2,072	209,491	186,442	297,965	-6,883	291,282	201,920	165,970	35,949	75,998	52,028	23,971	-2,080	209,068	187,481	297,422	-10,830	286,742	31,295	36,647	79,141	73,915	70	26	26
	4Q	212,091	181,678	30,413	75,428	39,158	36,282	-2,168	215,178	192,793	307,745	-4,208	303,539	212,090	182,715	30,373	75,133	37,869	37,275	-3,460	219,720	194,914	309,589	-9,135	300,454	31,410	38,280	82,492	71,873	71	27	24
2016	1Q	196,249	162,811	33,838	76,038	51,971	23,164	2,519	126,624	178,409	294,329	-2,799	291,529	198,406	164,480	33,926	77,262	53,822	23,429	1,884	127,024	179,338	298,010	-6,457	288,573	31,522	36,819	85,230	73,916	69	30	27
	2Q	200,390	163,474	36,916	82,285	59,510	22,754	-1,255	139,813	180,168	301,015	-4,348	296,667	203,850	166,337	37,513	84,201	61,501	22,700	-300	139,891	183,403	303,739	-8,213	295,527	31,634	37,269	88,997	83,901	69	29	28
	3Q	211,490	174,771	36,719	77,891	54,663	23,227	-3,149	209,554	183,773	311,510	-5,795	304,715	218,600	178,508	37,095	79,108	55,697	23,412	-955	209,549	188,547	315,745	-10,700	305,044	31,731	38,550	89,825	78,143	70	28	26
	4Q	219,771	171,404	48,367	78,999	40,922	38,098	2,212	220,354	196,878	322,458	-4,089	318,369	224,148	174,338	49,790	79,328	40,928	37,339	5,971	228,227	202,077	334,203	-9,242	324,961	31,828	40,845	98,721	83,908	69	30	28
2017	1Q	209,448	173,338	36,209	82,150	55,272	23,907	1,595	215,883	201,882	310,824	-4,398	306,125	219,496	182,484	37,012	86,103	61,533	24,571	3,809	231,987	212,255	328,820	-10,147	318,373	31,825	39,990	94,771	83,712	69	30	28
	2Q	213,963	174,790	39,171	83,474	63,742	21,731	-1,358	218,491	197,549	318,020	-2,477	314,543	223,455	184,498	38,960	89,170	67,058	22,114	-753	234,845	212,198	334,517	-8,168	326,349	32,023	40,785	99,580	88,411	68	30	27
	3Q	226,338	187,150	39,188	83,025	58,710	24,315	-2,962	231,268	208,192	330,432	-5,583	324,850	237,043	196,297	39,746	89,878	60,913	24,966	-2,012	245,840	219,088	347,492	-10,133	337,361	32,113	42,021	98,025	83,866	70	28	25
	4Q	234,844	183,182	51,662	80,402	44,868	35,534	3,190	231,634	209,145	340,921	-5,823	335,100	246,813	194,469	52,344	82,780	45,014	37,766	5,817	249,728	223,017	361,119	-10,212	350,908	32,204	43,566	99,459	88,568	70	28	25
2018	1Q	220,968	184,808	36,261	82,603	58,918	23,685	-3,294	224,000	197,134	327,043	-7,233	319,810	233,883	195,697	37,268	86,828	62,473	24,355	-4,590	237,254	209,708	345,747	-10,398	335,351	32,294	41,661	95,845	83,228	70	28	24
	2Q	228,003	189,838	39,265	86,850	67,262	19,587	-2,175	234,283	204,574	332,387	-5,899	326,488	242,265	201,950	40,315	91,000	71,000	20,000	-217	243,219	221,872	353,996	-12,751	340,845	32,355	42,074	93,584	80,783	71	27	27
	3Q	242,693	202,718	40,175	85,315	61,659	23,656	-6,879	232,955	210,235	345,042	-10,771	334,270	255,704	217,849	40,855	88,568	64,183	24,385	-3,388	253,398	229,911	367,388	-15,517	351,871	32,478	43,339	88,639	80,197	74	25	24
	4Q	253,203	192,487	53,735	80,886	47,481	33,405	-1,998	228,887	213,809	351,074	-7,714	343,360	266,956	212,434	54,521	83,903	48,098	35,845	-451	261,899	232,913	379,282	-12,923	366,481	32,587	45,010	94,288	83,452	73	26	23
2019	1Q	237,393	196,724	39,834	79,815	59,150	20,665	-5,059	224,128	194,333	341,110	-8,288	332,822	254,725	215,170	39,555	84,478	63,170	21,308	-9,222	239,852	207,839	361,992	-10,115	351,778	32,688	43,098	91,542	78,155	72	26	21

Sumber: Jabatan Perangkaan Malaysia
Jumlah boleh berbeza kerana pembundaran dan penghampiran angka

Source: Department of Statistics, Malaysia
*Total may not necessarily add up due to rounding

ملحق 08 الناتج المحلي الإجمالي حسب مكونات الانفاق بالأسعار الثابتة لعام 2015 التغيير السنوي للفترة 2016–2019

3.3 Keluaran Dalam Negara Kasar Mengikut Komponen Perbelanjaan pada Harga Malar 2015 (Perubahan Tahunan)
Gross Domestic Product by Expenditure Components at Constant 2015 Prices (Annual Change)

Perubahan tahunan dalam % / *Annual change in %*

Tempoh / *Period*		Keluaran Dalam Negara Kasar (KDNK) / *Gross Domestic Product (GDP)*	Perbelanjaan penggunaan terakhir / Final consumption expenditure			Pembentukan modal tetap kasar / Gross fixed capital formation			Eksport barang-barang dan perkhidmatan / *Exports of goods and services*	Imsport barang-barang dan perkhidmatan / *Imports of goods and services*
			Jumlah / *Total*	Sektor swasta / *Private sector*	Sektor awam / *Public sector*	Jumlah / *Total*	Sektor swasta / *Private sector*	Sektor awam / *Public sector*		
2016		4.5	4.9	5.9	1.1	2.6	4.5	-1.0	1.3	1.4
2017		5.7	6.6	6.9	5.5	6.1	9.0	0.3	8.7	10.2
2018		4.7	7.1	8.0	3.3	1.4	4.3	-5.0	2.2	1.3
2016	1Q	4.3	4.7	5.1	2.8	0.1	2.6	-5.2	1.0	2.4
	2Q	4.2	6.0	6.1	5.6	6.1	5.7	7.0	2.1	2.8
	3Q	4.5	5.5	6.2	2.3	1.9	4.8	-4.3	-0.2	-1.4
	4Q	4.8	3.6	6.0	-4.1	2.1	4.5	-0.6	2.4	2.1
2017	1Q	5.5	6.7	6.5	7.6	9.5	12.3	3.2	9.9	13.0
	2Q	5.6	6.3	6.9	3.4	3.9	7.1	-4.5	9.3	9.6
	3Q	6.1	6.5	7.1	4.0	6.6	7.4	4.7	10.6	12.2
	4Q	5.7	6.9	6.9	6.9	4.4	9.6	-1.5	5.1	6.2
2018	1Q	5.3	5.5	6.6	0.4	0.4	1.1	-1.3	2.4	-2.3
	2Q	4.5	7.1	7.9	3.1	1.6	5.5	-9.9	2.6	3.6
	3Q	4.4	8.2	8.9	5.2	2.8	5.0	-2.7	0.7	2.0
	4Q	4.7	7.4	8.4	4.0	0.6	5.8	-5.9	3.1	1.8
2019	1Q	4.5	7.4	7.6	6.3	-3.5	0.4	-13.2	0.1	-1.4

ملحق09 بيانات التكافل العامة للمسؤولين للفترة 2003–2016

Table 3.10 / *Jadual 3.10*

General Takaful: Statement Of Liabilities / *Takaful Am: Penyata Liabiliti*

	Takaful Funds and Reserves / *Kumpulan Wang Takaful dan Rizab*				Provision for Outstanding Claims / *Peruntukan Tuntutan Belum dibayar*	Amount Due to Income Statement/ Takaful Funds / *Jumlah Terhutang kepada Penyata Pendapatan / Kumpulan Wang Takaful*	Other Liabilities / *Liabiliti Lain*	TOTAL/ *JUMLAH*
	Unearned Contribution Reserves / *Rizab Caruman Tidak Terperoleh*	Surplus Attributable to Participants / *Lebihan Dibayar kepada Peserta*	Other Reserves / *Rizab Lain*	Total/ *Jumlah*				
RM million / *RM juta*								
2003	147.9	42.6	9.3	199.8	170.9	9.6	187.9	568.1
2004	306.7	47.4	13.8	367.9	188.7	29.9	137.0	723.5
2005	350.6	77.0	21.6	449.2	205.6	32.1	143.1	830.0
2006	452.8	43.1	0.0	495.8	269.3	108.5	224.5	1,098.1
2007	528.3	16.6	0.2	545.1	409.8	64.4	353.8	1,373.1
2008	568.6	54.3	1.7	624.6	482.1	129.0	433.6	1,669.3
2009	650.0	112.4	3.4	765.8	589.6	167.8	386.0	1,909.2
2010	742.2	189.2	5.5	936.9	728.6	91.0	502.8	2,259.2
2011	811.3	217.8	4.3	1,033.3	942.4	84.6	510.7	2,571.0
2012	842.1	324.1	0.3	1,166.6	1,044.9	91.8	452.6	2,755.8
2013	852.6	446.2	1.3	1,300.2	1,080.6	152.3	449.0	2,982.0
2014	929.3	483.6	8.5	1,421.3	1,109.8	155.1	440.8	3,127.0
2015	969.1	460.1	2.5	1,431.8	1,227.3	124.6	538.3	3,321.9
2016	981.8	573.8	4.5	1,560.1	1,242.8	188.2	601.4	3,592.5
% share / % bahagian								
2003	26.0	7.5	1.6	35.2	30.1	1.7	33.1	100.0
2004	42.4	6.6	1.9	50.9	26.1	4.1	18.9	100.0
2005	42.2	9.3	2.6	54.1	24.8	3.9	17.2	100.0
2006	41.2	3.9	0.0	45.2	24.5	9.9	20.4	100.0
2007	38.5	1.2	0.0	39.7	29.8	4.7	25.8	100.0
2008	34.1	3.3	0.1	37.4	28.9	7.7	26.0	100.0
2009	34.0	5.9	0.2	40.1	30.9	8.8	20.2	100.0
2010	32.9	8.4	0.2	41.5	32.3	4.0	22.3	100.0
2011	31.6	8.5	0.2	40.2	36.7	3.3	19.9	100.0
2012	30.6	11.8	0.0	42.3	37.9	3.3	16.4	100.0
2013	28.6	15.0	0.0	43.6	36.2	5.1	15.1	100.0
2014	29.7	15.5	0.3	45.5	35.5	5.0	14.1	100.0
2015	29.2	13.9	0.1	43.1	36.9	3.8	16.2	100.0
2016	27.3	16.0	0.1	43.4	34.6	5.2	16.7	100.0

Numbers may not add up to total due to rounding/ Angka-angka *tidak semestinya terjumlah disebabkan oleh penggenapan*

ملحق10 التأمين العام على الحياة وبيان أصول صناديق التكافل العام المباشر للأسرة للفترة 2009–2018

4.1 Kumpulan Wang Insurans Hayat/Am dan Takaful Keluarga/Am Langsung: Penyata Aset

Life/General Insurance and Direct Family/General Takaful Funds: Statement of Assets

RM juta/*RM million*

Akhir tempoh / *End of period*		Bilangan Kumpulan Wang Insurans/Takaful Hayat/Keluarga dan Am[1] / *Number of Life/Family and General Insurance/Takaful Funds* [1]	Jumlah Aset / *Total Assets*	Harta benda, Loji dan Kelengkapan / *Property, Plant and Equipment*	Pelaburan Hartanah / *Investment Properties*	Pinjaman/ Pembiayaan / *Loans/ Financing*	Pelaburan / *Investments*				Aset Luar Negeri / *Foreign Assets*	Wang Tunai dan Simpanan / *Cash and Deposits*	Aset Lain[4] / *Other Assets* [4]
							Kertas[2]/Pinjaman Dijamin oleh Kerajaan Malaysia / *Malaysian Government Papers* [2] */Guaranteed Loans*	Sekuriti/ Hutang Korporat[2] / *Corporate Debt/Securities* [2]	Lain-lain / *Others*	Jumlah / *Total*			
Insurans Hayat dan Takaful Keluarga Langsung/*Life Insurance and Direct Family Takaful*[3]													
2009	1Q	26	122,115.5	1,629.0	2,762.2	12,093.9	19,854.0	63,420.8	2,716.6	85,991.4	1,990.4	15,239.9	2,408.7
	2Q	26	127,740.5	1,610.1	2,784.6	11,965.0	19,079.2	69,465.8	2,973.0	91,517.9	2,653.2	14,782.8	2,426.8
	3Q	26	133,164.6	1,638.0	2,749.4	11,724.7	19,416.2	73,541.8	3,226.0	96,184.0	3,136.3	15,397.9	2,334.3
	4Q	26	136,361.0	1,632.9	2,839.1	11,647.5	19,517.2	77,539.6	2,916.4	99,973.2	3,420.7	14,525.9	2,321.8
2010	1Q	26	140,149.1	1,625.9	2,862.9	11,365.3	19,405.4	80,670.7	2,957.6	103,033.6	3,540.0	15,126.7	2,594.5
	2Q	26	142,512.8	1,614.4	2,831.3	11,253.8	20,194.1	83,272.3	3,289.8	106,756.2	3,647.7	13,803.0	2,606.5
	3Q	26	149,621.6	1,616.1	2,830.6	11,150.1	22,738.6	87,502.4	3,669.5	113,910.5	4,079.8	12,519.0	3,513.4
	4Q	26	153,919.5	1,662.2	2,788.9	10,929.5	22,937.4	92,677.3	3,477.4	119,092.1	4,762.9	11,638.8	3,045.1
2011	1Q	27	157,402.6	1,668.8	2,756.2	10,969.4	21,847.1	94,569.7	3,280.8	119,697.5	4,942.5	14,018.6	3,349.6
	2Q	28	160,857.1	1,651.1	2,764.5	10,943.8	22,545.4	96,524.2	3,422.2	122,491.9	5,217.1	14,636.3	3,152.4
	3Q	28	160,129.1	1,646.0	2,750.1	10,928.2	25,680.7	92,758.8	3,068.3	121,507.8	4,734.2	15,014.1	3,548.8
	4Q	28	166,306.9	1,641.1	2,597.2	10,942.5	27,077.1	94,743.3	3,378.0	125,198.4	4,776.8	18,107.4	3,043.5
2012	1Q	29	171,139.9	1,643.8	2,593.8	11,011.9	26,613.0	103,053.3	3,364.8	133,031.2	5,600.3	13,684.4	3,574.5
	2Q	29	173,684.4	1,665.2	2,586.8	10,985.3	27,740.8	104,116.9	3,558.2	135,415.9	5,598.9	13,673.3	3,758.9
	3Q	29	178,733.5	1,661.5	2,575.4	11,505.2	27,729.6	110,226.1	3,599.1	141,554.8	4,617.7	13,124.6	3,694.2
	4Q	29	183,617.2	1,613.4	2,652.9	11,604.1	27,276.6	113,696.7	5,917.9	146,891.3	4,799.2	12,443.6	3,612.8
2013	1Q	29	187,644.4	1,635.6	2,604.3	11,799.7	26,930.6	114,961.6	4,041.6	145,933.8	5,282.9	16,390.0	3,998.2
	2Q	28	191,033.5	1,611.7	2,604.9	11,884.3	26,805.0	119,274.6	7,047.2	153,126.7	5,184.2	12,668.0	3,953.7
	3Q	28	192,201.0	1,593.7	2,616.5	12,041.1	27,855.1	117,719.7	7,014.3	152,589.1	5,643.3	13,685.7	4,031.5
	4Q	28	196,589.6	1,554.3	2,755.8	12,053.3	27,386.1	123,714.2	6,872.5	157,972.8	5,861.0	12,571.0	3,821.3
2014	1Q	27	199,216.2	1,559.8	2,635.6	12,025.3	26,085.8	126,431.0	6,637.6	159,354.5	6,008.4	13,353.8	4,278.9
	2Q	27	203,723.6	1,568.6	2,643.6	12,221.0	25,278.0	130,326.7	6,817.9	162,422.5	6,602.3	13,933.2	4,332.5
	3Q	27	208,127.0	1,595.4	2,637.9	12,371.1	24,812.6	135,464.8	7,006.5	167,283.9	6,647.1	13,339.9	4,251.8
	3Q	27	214,745.5	1,666.1	2,695.7	12,813.3	25,481.6	137,584.4	7,306.7	170,372.6	8,180.1	14,112.1	4,905.6
	4Q	27	221,910.1	1,749.6	2,775.0	12,850.5	24,959.1	143,834.9	7,454.5	176,248.5	8,739.5	14,744.5	4,802.5
2015	1Q	27	226,057.6	1,943.3	2,846.5	13,190.7	24,284.4	147,838.0	7,302.9	179,425.3	8,009.8	15,427.8	5,214.3
	2Q	27	227,701.4	1,978.5	2,726.4	13,090.1	24,985.0	148,438.3	6,419.5	179,842.7	8,445.0	16,320.6	5,298.0
	3Q	27	234,807.8	1,968.3	2,744.8	13,121.6	24,609.4	155,249.3	5,650.4	185,509.1	9,789.6	16,175.2	5,479.2
	4Q	27	233,524.5	2,025.9	2,783.3	13,081.3	26,507.6	153,301.1	6,458.2	186,266.9	9,637.1	14,457.0	5,273.1
2017	1Q	27	241,019.5	2,052.3	2,794.1	13,151.6	26,926.4	159,835.2	7,572.5	194,334.2	10,710.2	12,778.3	5,198.9
	2Q	27	245,131.3	2,056.2	2,814.7	13,140.3	25,206.6	164,887.8	7,855.1	197,949.5	10,465.3	13,674.0	5,031.3
	3Q	27	249,216.9	2,109.0	2,826.0	12,687.2	25,850.5	168,385.1	8,558.1	202,793.7	10,643.5	13,099.6	5,057.9
	4Q	27	254,498.6	2,149.9	2,725.3	12,679.9	26,105.2	172,359.6	9,000.3	207,465.2	10,970.7	13,579.6	4,927.8
2018	1Q	27	258,060.1	2,158.1	2,784.7	12,461.7	26,225.6	174,756.1	8,771.5	209,753.2	10,580.3	15,031.7	5,290.4
	2Q	27	254,516.7	2,096.4	2,772.0	12,462.4	27,600.6	168,856.1	9,111.9	205,568.6	10,714.6	15,054.6	5,845.8
Insurans Am dan Takaful Am Langsung/*General Insurance and Direct General Takaful*[5]													
2009	1Q	45	23,960.9	726.8	236.4	187.9	4,157.5	7,222.8	502.9	11,883.2	59.4	8,283.5	2,563.7
	2Q	45	24,261.6	754.0	233.3	183.0	4,374.0	7,586.4	537.6	12,498.1	75.0	7,958.5	2,559.7
	3Q	44	24,770.0	784.3	256.5	185.5	4,434.1	7,542.9	1,050.1	13,027.0	91.0	7,907.8	2,517.9
	4Q	44	24,722.7	799.9	262.8	184.3	4,599.5	7,768.3	1,066.0	13,433.8	79.2	7,739.0	2,223.6
2010	1Q	44	25,674.5	735.4	266.0	131.1	4,508.7	7,483.7	1,583.2	13,575.6	75.8	8,242.1	2,648.5
	2Q	44	25,987.7	721.1	246.7	127.5	4,489.6	7,488.5	1,848.2	13,826.3	61.1	8,314.7	2,690.2
	3Q	44	26,753.6	706.8	246.2	122.7	4,812.3	7,679.8	2,157.3	14,649.3	77.3	8,297.4	2,653.7
	4Q	43	26,992.1	719.6	251.4	118.6	4,856.1	7,659.3	2,150.6	14,666.1	80.1	8,270.6	2,685.9
2011	1Q	41	27,968.2	719.3	222.8	116.8	5,095.4	7,925.7	2,348.9	15,370.0	78.0	8,167.5	3,273.6
	2Q	41	28,478.6	729.1	242.5	102.5	5,077.5	7,954.1	2,551.6	15,583.1	73.4	8,393.7	3,354.3
	3Q	41	28,771.8	719.7	218.9	101.3	5,351.2	7,800.3	2,521.3	15,772.7	58.1	8,566.4	3,334.6
	4Q	41	28,957.1	715.6	201.4	91.2	5,570.4	8,049.2	2,650.2	16,469.7	59.0	8,149.8	3,270.3
2012	1Q	40	30,075.8	745.2	201.9	93.3	5,631.1	8,125.7	3,114.3	16,871.1	54.5	8,093.1	4,016.6
	2Q	40	30,030.0	749.2	194.3	109.0	5,829.1	7,800.7	3,523.3	17,153.1	56.1	8,231.4	3,536.9
	3Q	39	30,378.9	671.5	185.6	106.0	5,724.8	8,235.4	4,078.0	18,038.2	47.8	7,818.2	3,511.7
	4Q	39	30,935.4	688.2	171.8	101.5	6,032.4	8,372.5	4,385.8	18,790.6	49.1	7,683.3	3,450.9
2013	1Q	38	32,302.8	691.1	169.5	97.9	5,862.9	8,126.5	4,391.0	18,380.4	39.3	8,686.9	4,237.7
	2Q	37	32,508.9	721.0	172.7	91.7	6,036.2	8,399.0	5,021.2	19,456.4	33.3	7,918.2	4,115.7
	3Q	37	33,264.4	757.3	170.4	89.7	6,134.7	8,287.2	5,583.2	20,005.1	44.1	8,071.6	4,126.2
	4Q	37	33,552.3	781.8	171.8	91.5	6,445.6	8,394.6	5,966.8	20,807.0	45.6	7,611.5	4,043.2
2014	1Q	37	34,745.1	779.9	171.6	83.0	6,858.3	8,571.6	5,796.4	21,226.3	30.0	7,633.9	4,820.4
	2Q	37	34,992.0	779.8	175.5	83.8	6,784.0	8,720.5	6,084.2	21,588.7	24.8	7,680.5	4,658.9
	3Q	37	35,711.8	783.1	173.3	82.2	6,650.4	8,910.1	6,440.2	22,000.7	38.1	7,896.9	4,737.5
	4Q	37	36,165.6	852.4	176.2	80.1	6,895.5	8,891.4	6,534.3	22,321.2	32.4	7,937.0	4,766.3
2015	1Q	36	37,505.2	875.5	176.4	78.4	6,736.9	8,781.4	7,320.2	22,838.5	142.6	7,656.2	5,737.7
	2Q	36	37,385.4	893.9	172.8	75.6	6,908.8	8,535.8	7,287.0	22,731.6	125.3	7,702.3	5,683.9
	3Q	36	37,794.3	881.8	221.2	71.3	6,772.3	8,484.0	7,549.0	22,805.4	108.3	8,043.5	5,662.9
	4Q	36	38,166.7	836.6	224.6	68.5	6,932.3	8,551.5	7,978.5	23,462.2	89.4	7,833.0	5,652.4

ملحق11 ملخص التكافل العائلي لتقارير التقييم (الحساب الخاص بالمشترك)

Jadual 4.4, Takaful Keluarga **Ringkasan Laporan Penilaian** **(Akaun Khas Peserta)**	***Table 4.4, Family Takaful*** ***Summary of Valuation Reports*** ***(Participants' Special Account)***
Bilangan Sijil *No. of Certificates*	4,158,354
	RM
Jumlah Berisiko *Sums at Risk*	380,912,560,437
Butir-butir Penilaian *Particulars of Valuation*	-
Caruman Pejabat *Office Contributions*	4,661,252,056
Caruman Penilaian *Valuation Contributions*	5,987,615,548
Penilaian *Valuation*	-
Jumlah Berisiko *Sums at Risk*	458,589,954,198
Caruman *Contributions*	17,703,362,759
Liabiliti Bersih[1] *Net Liabilities [1]*	5,693,179,396
Baki Akaun Hasil *Balance of Revenue Account*	9,388,490,043
Lebihan Penilaian *Valuation Surplus*	3,525,751,474

[1] Termasuk peruntukan tambahan / *Includes additional provisions*